

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

IFSB-13

المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدّم خدمات مالية إسلامية

مارس 2012

نبذة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضمّ بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). إنّ المعايير التي يعدّها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتّبع إجراءات مفصّلة تمّ وصفها في وثيقة "الإرشادات والإجراءات لإعداد المعايير والمبادئ الإرشادية"، والتي تشمل، من بين أشياء أخرى، إصدار مسوّدة مشروع، عقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة، عقد جلسات استماع. يعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثاً تتعلق بهذه الصناعة، وينظّم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة. ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: **www.ifsb.org**

اعضاء المجلس ❖

معالي الاستاذ رشيد محمد المعراج	محافظ مصرف البحرين المركزي
معالي الدكتور اتيور رحمن	محافظ بنك بنغلاديش
معالي الاستاذ حاجي محمد رسولي ابن حاجي سبتو	المدير العام ,هيئة النقد سلطنة بروناي
معالي الاستاذ دجاما محمد حائد	محافظ بنك جيبوتي المركزي
معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة	محافظ بنك مصر المركزي
معالي الدكتور احمد محمد علي المدني	رئيس البنك الاسلامي للتنمية
معالي الدكتور دارمين ناسوتيون	محافظ بنك اندونيسيا
معالي الدكتور محمود باهماني	محافظ البنك المركزي لجمهورية إيران الاسلامية
معالي الدكتور زياد فارس	محافظ بنك الاردن المركزي
معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل	محافظ بنك الكويت المركزي
معالي الدكتورة زتي اختر عزيز	محافظ بنك نيجارا ماليزيا
معالي الاستاذ فضيل نجيب	محافظ مؤسسة النقد المالديفي
معالي الاستاذ رودهيرسنق بحنيق	محافظ بنك موريشيوس المركزي
معالي الاستاذ سنوسي لاميدو امينو سنوسي	محافظ بنك نيجيريا المركزي
معالي الاستاذ ياسين انور	محافظ بنك باكستان المركزي
معالي الشيخ عبد الله سعود آل ثاني	محافظ مصرف قطر المركزي
معالي الدكتور فهد المبارك	محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
معالي الاستاذ راي في مينون	المدير العام ,مؤسسة النقد سنغافورة
معالي الدكتور محمد خير احمد الزبير	محافظ بنك السودان المركزي
معالي الدكتور أديب ميالة	محافظ بنك سوريا المركزي
معالي الاستاذ سلطان بن ناصر السويدي	محافظ البنك المركزي للامارات العربية المتحدة

❖وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

اللجنة الفنية

الرئيس

معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله الحميدي، مؤسسة النقد العربي السعودي

نائب الرئيس

السيّد/ عثمان حمد محمد خير، بنك السودان المركزي (حتى 15 أغسطس 2009م)

الدكتور/ محمد يوسف الهاشل، بنك الكويت المركزي (من 23 نوفمبر 2009م)

الأعضاء❖

الدكتور/ سامي إبراهيم السويلم	البنك الإسلامي للتنمية (حتى 13 ديسمبر 2010م)
الدكتور/ سلمان سيّد علي	البنك الإسلامي للتنمية (من 14 ديسمبر 2010م)
السيّد/ خالد حمد عبد الرحمن حمد	مصرف البحرين المركزي
السيّد/ جمال عبد العزيز عزت نجم	البنك المركزي المصري (حتى 13 ديسمبر 2010م)
السيّد/ فرج عبد الحميد فرج	البنك المركزي المصري (من 14 ديسمبر 2010م)
الدكتور/ موليا أفندي سيريجار	بنك إندونيسيا (من 6 إبريل 2010م)
السيّد/ رمزي أحمد زهدي	بنك إندونيسيا (حتي 5 إبريل 2010م)
السيّد/ حامد طهرينفار	البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية (حتى 31 مارس 2009م)
السيّد/ عبد المهدي أرجمان نهزاد	البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية (من 1 إبريل 2009م)
السيّد/ بكر الدين إسحق	البنك المركزي الماليزي (حتى 31 مارس 2009م)
السيّد/ أحمد هيزاد بهار الدين	البنك المركزي الماليزي (من 1 إبريل 2009م)
الدكتورة/ نك رملة نك محمود	هيئة الأوراق المالية ماليزيا
الدكتور/ بشير عمر علي	بنك نيجيريا المركزي (من 6 أبريل 2010م)
السيّد/ برفز سعيد	بنك باكستان المركزي (حتى 31 مارس 2009م)
السيّدة / لبنى فاروق مالك	بنك باكستان المركزي (حتى 5 إبريل 2010م)
السيّد/ سليم الله	بنك باكستان المركزي (من 6 إبريل 2010م)
السيّد / معجب تركي التركي	مصرف قطر المركزي
البروفيسور/ عبد العزيز عبد الله الزوم	هيئة الأسواق المالية السعودية

السيّد / شايا دير جيون	مؤسسة نقد سنغافورة (حتى 13 ديسمبر 2010م)
السيد / أدريان تسين ليونق شووا	مؤسسة نقد سنغافورة (من 14 ديسمبر 2010م)
السيّد/ محمد علي الشيخ الطريفي	بنك السودان المركزي (حتى 31 مارس 2011م)
السيّد/ محمد الحسن الشيخ	بنك السودان المركزي (من 1 إبريل 2011م)
السيّد/ سعيد عبد الله الهامز	البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة (حتى 31 مارس 2009م)
السيّد/ خالد عمر الخرجي	البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة (من 1 إبريل 2009م)

❖وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

مجموعة عمل اختبارات الضغط

الرئيس

الدكتور/ محمد يوسف الهاشل، بنك الكويت المركزي

نائب الرئيس

السيّد/ محمد الحسن الشيخ، بنك السودان المركزي (منذ فبراير 2011)

السيّد/ محمد على الشيخ الطريفي، بنك السودان المركزي (حتى فبراير 2011)

الأعضاء*

الدكتور/ دادانق ملجاون	البنك الإسلامي للتنمية
الدكتور/ سلمان سيّد علي	البنك الإسلامي للتنمية
الدكتور/ سامي أبراهيم السويلم	البنك الإسلامي للتنمية
السيّد/ رفيقي إسماءل	بنك إندونيسيا
الآنسة/ نورة خالد الغريب	بنك الكويت المركزي
الآنسة/ جويل الجميل	بنك لبنان
السيّد/ محمد محسن محمد أنس	البنك المركزي الماليزي
السيّد/ قمر الدين هاشم	هيئة الأوراق المالية ماليزيا
السيّد/ محمد رضزوان أحمد تاج الدين	هيئة الأوراق المالية ماليزيا
الدكتور/ محمد أكرم لالدين	الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية
السيّد/ عبد العزيز براحو	بنك نيجيريا المركزي
السيّد/ هارونا بلا مصطفى	بنك نيجيريا المركزي
السيّد/ نظام الدين أرشد	بنك باكستان المركزي
السيّدة/ فاطمة عبد الله عيسى المفتاح	مصرف قطر المركزي
الدكتور/ علي الصادق	مؤسسة النقد العربي السعودي
الدكتور/ محمود سعد الصحافي	مؤسسة النقد العربي السعودي
السيّد/ منصور النجاشي	مؤسسة النقد العربي السعودي
الآنسة/ مشاعر محمد إبراهيم صابر	بنك السودان المركزي
السيّد/ عادل علي الصائغ	البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة
السيّد/ برسانا سيشزلم	سلطة دبي للخدمات المالية

❖وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

رئيس اللجنة

فضيلة الدكتور/ حسين حامد حسان (من 15 فبراير 2012م)

سماحة الشيخ/ محمد المختار السلامي (حتى 14 فبراير 2012م)

نائب الرئيس

فضيلة الدكتور/ عبد الستار أبوغدة (من 15 فبراير 2012م)

معالي الشيخ صالح بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الحصين (حتى 14 فبراير 2012م)

سماحة الشيخ/ محمد المختار السلامي	عضو
معالي الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	عضو
سماحة الشيخ/ محمد علي التسخيري	عضو
سماحة الشيخ محمد تقي العثماني	عضو
سماحة الشيخ/ داتؤ محمد هاشم بن يحي	عضو

❖ وفقاً للترتيب الأبجدي للأسماء، حسبما ورد في اللغة الإنجليزية.

لجنة صياغة النسخة العربيّة

رئيس اللجنة

السيّد/ سليمان عبد الله السعيد، مؤسسة النقد العربي السعودي

الأعضاء*

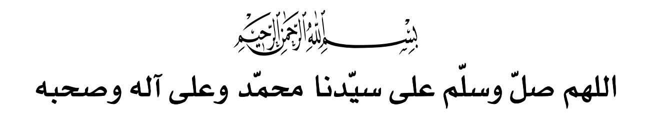
الدكتور/ محمد برهان أربونا	مصرف السلام، مملكة البحرين
السيّد/ علاء الدّين محمد الغزالي	مصرف قطر المركزي
السيّد/ سيد فيصل	البنك المركزي المصري
السيّد/ فيصل المناعي	مصرف قطر المركزي
السيّد/ محمد آدم عبد الرحمن	بنك السودان المركزي

❖وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء حسب ورودها في اللغة الإنجليزية

أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

السيّد/ جاسم أحمد	الأمين العام (من 01 مايو 2011م)
البروفيسور/ رفعت أحمد عبد الكريم	الأمين العام (حتى 29 أبريل 2011م)
البروفيسور/ سيمون أرتشر	مستشار
السيّد/ جمشيد أنور شتة	عضو أمانة المجلس (الشئون الفنية والبحوث)
الدكتور/ عبد السلام إسماعيل أوناغن	عضو أمانة المجلس (الشئون الفنية والبحوث)
السيد / أبوذر مجذوب محمد عثمان	عضو أمانة المجلس (الشئون الفنية والبحوث)

المحتويات



اللهم صلّ وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه

القسم الأوّل: خلفية الموضوع

1- تماشياً مع مهام مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وافق المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في اجتماعه الخامس عشر الموافق 23 نوفمبر 2009م في كوالالمبور- ماليزيا، على تشكيل مجموعة عمل اختبارات الضغط لمهمة إعداد المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدّم خدمات مالية إسلامية في قطاع البنوك. وتهدف هذه المبادئ الإرشادية إلى استكمال معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحالية والمستقبلية والمبادئ الإرشادية في قطاع البنوك مع محاولة مراعاة خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق باختبارات الضغط في قطاع البنوك. وتعتزم مجموعة عمل اختبارات الضغط من هذه الوثيقة إكمال المعايير الأخرى المعترف بها دولياً التي تضع المبادئ السليمة وأفضل الممارسات لاختبارات الضغط لنظيرتها التقليدية.

2- بصفة خاصة تمّ نشر وثيقتين لندوتين لمعالجة اختبارات الضغط نتيجة للأزمة المالية التي بدأت في منتصف عام 2007م. في مايو 2009م نشرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مبادئها حول اختبارات الضغط السليمة والإشراف عليها. كما نشرت لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية[1] في أغسطس 2010م توجيهاتها على "اختبارات الضغط". وقد نصت تلك الوثائق على أن اختبارات الضغط هي أداة رئيسة لإدارة المخاطر، وهي التي تنبّه الإدارة العليا بالنتائج غير المتوقعة ذات الصلة بمجموعة من المخاطر، توفر مؤشراً على مقدار رأس المال المتاح لاستيعاب الخسائر إذا حدثت صدمات كبيرة. في حين أن اختبارات الضغط في حد ذاتها لا تعالج جميع جوانب الضعف لإدارة المخاطر، ولكن كجزء من منهجها الشامل فإنّ لاختبارات الضغط دوراً ريادياً في تعزيز واستقرار

---

[1] ومن الجدير بالذكر أنه قد تم استبدال لجنة المشرفين للبنوك الأوروبية بسلطة البنوك الأوروبية، والتي أنشئت اعتبارا من 1 يناير 2011م وتولت سلطة البنوك الأوروبية كافة المهام القائمة والجارية والمسؤوليات من لجنة المشرفين للبنوك الأوروبية. وإنّ الإشارة إلى المبادئ التوجيهية لاختبارات الضغط للجنة المشرفين للبنوك الأوروبية، تمّ الاشارة اليها في هذه الوثيقة.

البنوك والنظام المالي ككلّ. فضلاً عن ذلك فإنها أداة تؤدي دوراً مهماً في جوانب إدارة المخاطر الآتية:

- توفير تقييمات لنظرة مستقبلية للمخاطر
- التغلب على محدودية النماذج والبيانات التاريخية، مع إشارة خاصة إلى الأحداث قليلة التكرار ذات التأثير الكبير.
- توفير إجراءات التخطيط لرأس المال بما في ذلك إجراءات التخطيط الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وإجراءات التخطيط للسيولة.
- تسهيل إيجاد أساليب لتخفيف المخاطر أو خطط الطوارئ عبر مجموعة من الأوضاع الصعبة.
- الجوانب المختلفة لضوابط إدارة المؤسسات، بما في ذلك:
  - إعلام المؤسسة بوضع المخاطر المحتملة.
  - مساندة الاتصالات الداخلية والخارجية بما ذكر أعلاه.

3- تؤيد الملاحظات المذكورة أعلاه أنّ اختبارات الضغط مهمة بالأخص بعد فترات طويلة من بداية الأوضاع المالية والاقتصادية، وهي أيضاً أداة رئيسة لإدارة المخاطر عند ابتكار منتجات جديدة، الأمر الذي ينمو بسرعة وليس له بيانات تاريخية أو بيانات متوافرة. وإحدى هذه الاهتمامات الاحترازية جاءت لتعزيز وتقوية الإطار الحالي لاختبارات الضغط من منظور الاستقرار المالي، وذلك من خلال تقديم أفضل أنظمة اختبارات الضغط وتحسين تقنياتها. وإن الأزمة المالية التي بدأت في 2007م أوضحت أن نطاق اختبارات الضغط الذي تمارسه المؤسسات المالية لا يزال محدوداً في الأسواق المحلية، وبالتالي إن عدم وجود اختبارات الضغط عبر الحدود له آثاره السلبية وتأثيراته على مخاطر الأنظمة المالية. وقد لوحظ أيضاً أن هناك تكاملاً غير كاف في أطر إدارة المخاطر للمؤسسات، وأن تصورات اختبارات الضغط في أقصى حدودها لم تصل إلى درجة الكفاية، (مثل الفشل الكارثي للبنوك الأيرلندية رغم اجتيازها لاختبارات الضغط التي تم إجراؤها في يوليو 2011م) بما في ذلك نقص الاهتمام بتأثيرات الأحداث وتركزات المخاطر والمخاطر اللاحقة.

4- تحدد وثيقة لجنة بازل للإشراف المصرفي خمسة عشرة مبدأً للبنوك، وستة مبادئ للسلطات الإشرافية. في حين أن وثيقة لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية تحتوي على سبعة عشرة مبدأً للبنوك، وخمسة مبادئ للسلطات الإشرافية. ويعتقد مجلس الخدمات

المالية الإسلامية أن مبادئه الإرشادية على النحو المبيّن في هذه الوثيقة، يجب أن تتضمن ما ورد أعلاه في التعديلات المناسبة لخصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها.

5- من الأزمة الأخيرة، تبين أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كانت مقاومة للأزمة المالية إلى حد ما[2]، وخاصة فيما يتعلق "بآثار المخاطر المباشرة"، ولكن عندما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، تعرضت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية "لآثار المخاطر اللاحقة" بسبب الركود العام وانخفاض قيمة الموجودات[3]. فيما يتعلق بخصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ويبقى السؤال عن مدى قدرة تلك المؤسسات على استيعاب الصعوبات والصدمات التي تخص بشكل أكبر الأسواق المالية الإسلامية، فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر معدل العائد، والمخاطر التجارية المنقولة، وبشكل خاص مخاطر السيولة (انظر الفقرة 7). وهذا يدل على أسلوب اختبارات الضغط (بما في ذلك تحديد التصورات المختلفة) التي تختلف في بعض جوانبها عن تلك المطبقة على المؤسسات التقليدية، والتي تهدف هذه الوثيقة إلى بيانها وشرحها.

6- يلاحظ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من منظور صناعة الخدمات المالية الإسلامية، أن اختبارات الضغط لإدارة المخاطر تعتبر الجوانب الأقلّ تطوراً مما يتطلب العمل على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات الإشرافية والمؤسسات العاملة في السوق. وقد تناول مجلس الخدمات المالية الإسلامية في معاييره أهمية استخدام اختبارات الضغط لكلّ من السلطات الإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وعلى سبيل المثال: الفقرة 31 من المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الذي صدر في ديسمبر 2005م (يعرف فيما بعد بالمعيار الأوّل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية). يتطلب هذا المعيار من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع تقنيات اختبارات الضغط، ولكن المعيار الأوّل لم يعط اعتباراً شاملاً

[2] على وجه الخصوص، لم تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بفضل القيود الشرعية لمخاطر السوق في التداول والمشتقات المالية، وإلى مخاطر الائتمان للأوراق المالية مثل التزامات الديون المضمونة، أو لآثار الائتمان المفرط، مما أثر على كثير من البنوك التقليدية.

[3] على سبيل المثال: تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر الموجودات العقارية، سواء من خلال التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك، وتعرضها لآثار انخفاض أسعار العقارات.

لاختبارات الضغط بصفتها إدارة المخاطر الأساسية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وبالمثل، فإن الإرشادات المتعلقة بإجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الذي صدر في ديسمبر 2007م (الذي يعرف فيما بعد بالمعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية) تركز على دور السلطات الإشرافية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر. يمكن للسلطات الإشرافية أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماداً على نظرة مستقبلية لاختبارات الضغط لتحديد الأحداث الممكنة أو التغيرات في أوضاع السوق التي يمكن أن تؤثر سلباً في المتانة المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومع ذلك، يتطلب الأمر وجود توجيهات محددة للسلطات الإشرافية في أسلوب تقييم استقرار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من منظور شامل. تهدف المبادئ الإرشادية في هذه الوثيقة إلى استكمال كلّ من المعيار الأول والمعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية في النواحي المذكورة أعلاه.

7- نظراً للاختلافاتِ بينَ العمليّاتِ وهيْكلِ المركزِ المالي لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة مع نظيراتِها التقليديّةِ، والآثار المختلفةِ لإدارةِ المخاطر، فمن المُهِمِّ فيما يتعلق باختبارات الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تأخُذَ في الاعتبارِ هذه التّأثيراتِ المختلفةِ (انظر القسم الفرعي 3.3 لمزيد منَ التّفاصيلِ)، كما أنه وفقاً لما تتميز به مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ فإن مخاطرَ السُّوق تنشأ مع مخاطر الائتمانِ في سياقِ عمليّاتِ التّمويلِ المتَّفقة مع أحكامِ الشّريعةِ مما يؤدي إلى ظهور مخاطر السُّوقِ في السِّجلات المصرفية[4]. وفي هذا الصدد، هناك اعتبارات خاصة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في حالة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. في المقام الأول، ينبغي إجراء اختبارات الضغط في جميع الجوانب والتصورات مع إيلاء اهتمام خاص لأصحاب حسابات الاستثمار وآثار تلك الحسابات في إدارة المخاطر. بالإضافة إلى مخاطر عمليات البنوك التقليدية، تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر أخرى خاصة بها، مثل مخاطر معدل العائد، والمخاطر التجارية المنقولة، وجوانب محددة من مخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة مثل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، ومخاطر الاستئمان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثناء

[4] على سبيل المثال: في عقد المرابحة، تتحول مخاطر السوق إلى مخاطر الائتمان، بمعنى أن مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قبل اتمام عقد البيع و تتحول بعد البيع لمخاطر الائتمان للطرف المقابل إذا كان الدفع يتم بشروط مؤجلة. علاوة على ذلك، في تمويل السلم، تدفع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية سعر الشراء بموضوع العقد قبل التسليم، وقد تتعرض المؤسسة ليس فقط لمخاطر الائتمان (الإخفاق المحتمل) من الطرف المقابل، بل أيضا تتعرض لمخاطر السوق في موضوع العقد متى يتم تسليمها.

تصميم وإجراء اختبارات الضغط تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة، والتصكيك والاستثمارات العقارية المتفقة مع أحكام الشريعة، والقضايا المتعلقة بمعاملات المرابحة في السلع.

1.1 الأهداف والنقاط الأساسية

8- كما هو مبين في أهداف اتفاقية التأسيس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي لمجموعة عمل اختبارات الضغط أن "لا تبدأ من نقطة الصفر"، ولكن عليها أن تفعّل المعايير المعترف بها دولياً لاختبارات الضغط، بحيث تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على أرضية متكافئة مع نظيراتها التقليدية، شريطة إيلاء الاهتمام الواجب لخصوصيات التمويل الإسلامي. لذلك، تهدف هذه المبادئ الإرشادية إلى استكمال المعايير الحالية لاختبارات الضغط بحيث تساهم في استقرار ومتانة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل خاص، وصناعة الخدمات المالية الإسلامية كلها.

9- بنيت هذه الوثيقة على الافتراضات والأهداف الآتية، وينبغي أن يفهم أن هذه الأهداف تتطلب إطار تصميم صارم لاختبارات الضغط تأخذ في الاعتبار تأثيرات النظام على النطاق الواسع (انظر القسم 2 و3):

أ- يحتاج إطار اختبارات الضغط أن يأخذ في الاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فضلاً عن الدروس المستفادة من الأزمة المالية، عند استكمال المعايير الدولية الحالية لاختبارات الضغط.

ب - يجب أن يكون هذا الإطار موجهاً لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في تقييم وتوضيح نقاط الضعف في التصورات المختلفة لاختبارات الضغط، بما في ذلك معقولية الصدمات الصعبة من أجل تحقيق ما يأتي:

1- تحديد كيفية استجابة المحافظ المختلفة للتغيرات الاقتصادية (على سبيل المثال: مؤشرات سعر الفائدة[5]، ومعدلات العملات الأجنبية، وجودة الائتمان، الخ)؛

2- تقييم جودة الموجودات للتعرف على مخاطر الخسائر المحتملة والقائمة؛

---

[5] تشمل أسعار الفائدة الأساسية المستندة إلى السوق أسعار الفائدة المرجعية مثل سعر ليبور (سعر العرض بين البنوك في لندن)، إيبور (الامارات سعر العرض بين البنوك الخ.)

3- تقييم التهديدات المحتملة لقدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة في أي وقت، من خلال التمول أو التعرض لمخاطر السيولة في السوق؛

4- تقدير آثار أحداث الضغط على الأرباح الأساسية (حيث تعد الأرباح بمثابة خط الدفاع الأول قبل تخفيض رأس المال)؛

5- تحليل قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تلبية متطلبات رأس المال في جميع الأوقات طيلة وجود ركود اقتصادي معقول.

ج- يمكن للسلطات الإشرافية أن تستخدم اختبارات الضغط:

1- كأداة رقابية للتحقق من متانة النظام المالي (صناعة الخدمات المالية الإسلامية) واستقراره بصفة دورية.

2- لتحديد نقاط الضعف من منظور الاستقرار المالي في هيكل النظام المالي الناتج عن طبيعة المخاطر الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل فردي أو جماعي.

3- كأداة رقابية لتصميم سياسات الاحتراز الكلي

10- بناءً على النقاط والأهداف الرئيسة، فإن التسعة والعشرين مبدأً إرشادياً الآتية تُطرح (مشار إليها فيما بعد بالمبادئ الإرشادية)، للاعتماد والتطبيق من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وتنقسم هذه المبادئ الإرشادية إلى قسمين: القسم الأول: اثنان وعشرون مبدأً إرشادياً لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والقسم الثاني: ثمانية مبادئ إرشاديةً لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية[6]. ومع ذلك، ومن أجل تعزيز فعالية إدارة المخاطر وإيجاد إطار قوي ومتين لاختبارات الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإن اختبارات الضغط في هذه المؤسسات تحتاج إلى أن تستكمل بمجموعة من عناصر البنية الأساسية التي تشكل شروطاً لازمةً وتلك العناصر واردة في القسم الثاني.

[6] تم استخدام مصطلح "السلطة الإشرافية" في هذه المبادئ الارشادية بصفة عامة للإشارة إلى المؤسسة التي تكون مسئولة عن الإشراف على عمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولة معينة. وفي هذا السياق، يمكن أن يشير هذا المصطلح إلى البنك المركزي، أو السلطة النقدية، أو المشرف المالي، أو وزارة المالية، أو غيرها من السلطات الإشرافية على العمليات الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولة معينة، بناءً على هيكل النظام الإشرافي المالي في الدول ذات الصلة.

1.2 نطاق التّطبيق

11- إنّ نِطاق وتّطبيق هذه المبادئ الإرشادية عموماً رهن باعتماد المعايير الأخْرى الصّادرة عن مجلس الخِدمات المالية الإسْلاميّة. إنّ هذه المبادئ الإرشاديّة في المقام الأوّل، تهدِف لخدمة المصرفيّة الإسلاميّة القائمة بذاتها مع مُراعاة حَجمها وتعقيدها. إنّ مُؤسَّسة الخدمات المالية الإسْلاميّة تجمع الأموال كالودائع وحسابات الاستثمار وفقاً لأحكام الشّريعة ومبادئها، وتستثمرها بما يتفق مع أحكام الشّريعة. وهذه المؤسّسات الماليّة الإسْلاميّة - تشمل ولكن لا تقتصر على - المصارف التِّجاريّة، ومصارف الاستثمار، وصناديق استثمار أخرى تُقدم خدمات ماليّة وفقاً لأحكام الشّريعة ومبادئها، حسبما يتمّ تحديدُها من قبَل السُّلطات الإشرافيّة المعنية. ويُمكن للسُّلطات الإشرافيّة حسْبَ تقديرِها توْسيع نطاق تطبيق هذه المبادئ الإرشاديّة لعمَليّات النّوافذ الإسْلاميّة أو المؤسسات الأُخرى التي تُقدم خدمات ماليّة إسْلاميّة تقع في دولها[7].

12- يُمكن تطبيق المبادئ الإرشاديّة التي سبق ذكرُها أعلاهُ من قبل أيّ مؤسّسة خدمات ماليّة إسلاميّة، على أساسٍ مُوحّد كامل على مستوى الشّركة القابضة، ضمن مجموعة أو مجموعات فرعيّة من مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسْلاميّة أو - حسبما كان مناسباً - على أساسٍ فردي[8] شريطة موافقة السُّلطات الإشرافيّة. ولا يُقصد من هذه المبادئ الإرشاديّة أن تطبق على مُسْتوى مُوحّد لمجموعة أو مجموعات فرعيّة تتكوَّنُ من كيانات أُخرى غير "مصرفيّة" وغير مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة على النّحو المُحدّد في الفقرة 11.

13- إنّ مُصطلح اختبارات الضغط يُستخدم في هذه المبادئ الإرشاديّة ليس فقط للإشارة إلى آليّات تطبيق الاختبارات الفردية بعينها، وإنّما أيْضاً إلى المستوى الأوْسع ضِمنَ المُمارسة

---

[7] يرجى الرجوع إلى الفقرتين 56 و57 من المعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لتعريف عمليات النوافذ الإسلامية، بما في ذلك التعريف الذاتي.

[8] من المهم أن يتم إجراء اختبارات الضغط على أساس فردي لكل كيان كما ستتعرض الكيانات الفردية لأنواع مختلفة من المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تكون هناك حاجة لأخذها في الاعتبار على النحو المناسب . إن علاقة العناصر المخاطر المختلفة لكيان الفرد وبين الكيانات الأخرى داخل المجموعة عندما يتم احتساب النتائج الموحدة لاختبار الضغط. في هذا السياق، ستكون هناك حاجة لاختبارات الضغط التي يجب القيام بها بشكل فردي على مستوى الشركة التابعة وبشكل فردي بعد ذلك على مستوى الشركة القابضة، يمكن أن تتطلب النتائج الموحدة اختبارات الضغط الفردية لأغراض التحليل.

التي يتِمُّ تطويرُها وتقييمُها واستخدامها في إجراءات اتِّخاذ القرار. وتصفُ المبادئ الإرشاديّة كلاً من الجوانب الكميّة والنوعيّة لاختبارات الضغط، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التّناسُب. إنّه يُمكنُ لمُؤسَّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة الصغيرة أو البسيطة أن تُركِّز على الجوانب النّوعيّة، في حين أنّ مؤسسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة الكبيرة الأكثر تعقيداً تتطلّبُ المزيد من تقنيات اختبارات الضغط الكميّة. وإنّ مبدأ التّناسُب ينطبق على جميع الجوانب في هذه المبادئ الإرشاديّة، بما في ذلك إجراءات ضوابط الإدارة والمنهجيّة والإفصاحات، فضْلاً عن مدى التكرار ودرجة التّفصيل في اختبارات الضغط.

-14 توفِّر المبادئ الإرشادية بعض الأمثلة للمُمارسات الحالية التي يُمكنُ اعتبارُها من أفضل المُمارسات مع الاعتراف الواجب بأنّ هذه المُمارسات سوفَ تتغيَّرُ مع تَغيُّر الأسْواق، والتّكنولوجيا والهندسة الماليّة وتحسن التّنسيق بين السُّلطات الإشْرافيّة ووضع الاستراتيجيّات الأخرى المُتاحة. وليس القصد من المبادئ الإرشاديّة وصف كلِّ إجراءات الرّقابة المُمكنة، وبدلاً من ذلك سيُراجع مجلس الخدمات الماليّة الإسْلاميّة هذه التّوصيّات وتنْفيذها، من وقتٍ لآخر.

1.3 التّمْهيد للدِّراسة

-15 في سياق تطوير هذه المبادئ الإرشاديّة قامتْ مجموعة عمل اختبارات الضغط بإعداد الاستبانة الخاصّة بها (المُشار إليها فيما بعد بالاستبانة). في سبتمبر 2010م باعتبارها تمْهيداً للدِّراسة لتوْفير إشراف على المُمارسات الفعليّة لاختبارات الضغط على مؤسَّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة في دُوَل مُختلفةٍ[9]. وكان الغرضُ الرّئيس منَ الاستبانةِ هو تحديدُ مُمارسات اختبارات الضغط، فضْلاً عن التّحديّاتِ التي تُواجهُ مُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسْلاميّة، والقُيودِ في تنْفيذِ تقْنِياتِ اختبارات الضغط في دُولٍ تمّ اختيارُها من أعضاءِ مجلسِ الخدمات الماليّة الإسْلاميّة مع الأخذ في الاعتبار أيْضاً

[9] تتكون الاستبانة من مجموعتين من الأسئلة: مجموعة "أ" ومجموعة "ب". إن مجموعة "أ" للمؤسسات العاملة في السوق (أي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية)، في حين مجموعة "ب" مصممة للسلطات الإشرافية. تم توزيع الاستبانات إلى السلطات الإشرافية ذات الصلة بما في ذلك البنوك المركزية والسلطات النقدية الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من أجل توزيعها لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها. وتلقي مجلس الخدمات المالية 131 رداً (تتألف من 115 رد من أنواع مختلفة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية و16 من السلطات الإشرافية)، هذه الردود تشمل 15 دولةً.

السِّياسات والمُمارسات المُلائِمة من جانب السُّلطات الإشْرافيَّة في تلك الدول. وقد ساعدتْ هذه الاستبانة مجموعة عمل اختباراتِ الضغط لقياسِ مُستوى اختباراتِ الضغط وتغطيتِها التي تُطبِّقُها مُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة المُختلفة، فضلاً عن الرّقابة والإشْراف على هذه المُمارساتِ من قِبل السُّلطات الإشْرافيّة المعنية.

تهدِفُ هذه المبادئُ الإرشاديّة إلى بيان أفضل المُمارسات التي تمَّ تحديدُها. وقد تمَّ تحليلُ هذه النّتائجِ للتّحقُّق فيما إذا كانتْ هناك أيّةُ فجوات واضحةٍ في سياق اختبارات الضغط التي تحتاجُ إلى مُعالَجتِها، وفيما يلي نُبذةٌ مُختصرةٌ عن الفجوات التي تمَّ تحديدُها:

أ- بصفةٍ عامّة، أظهرت الاستبانة أنّ مُمارسة اختبارات الضغط تتم من قبل معظم مُؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة وتجري مُراقبتها من قبل بعض السُّلطاتِ الإشرافيّة. ومع ذلك، ليس هُناك أيّة توْجيهات رقابية مُحدّدةٍ أوْ مُفصَّلةٍ لاختبارات الضغط لمُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة، وليْس هُناك تَصوُّرات إلزاميةً معقولة تقدِّمُها السُّلطات الإشرافيّة لمُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة ومع ذلك فإنّ بعضَ السُّلطات الإشرافيّة تُخطِّطُ لتوفير التّوْجيهات بشأن اختبارات الضغط لمُؤسَّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة.

ب- يبدو أنّ تحليل التّصوُّرات والاختبارات الحساسة تكونُ الأكثر استخداماً لتقنياتِ اختباراتِ الضغط من قبلِ مؤسَّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة. ومع ذلك لا تُستخدم كثيراً تقنيات أُخرى، مثلُ: (أ) أسلوبُ الخسارة القصوى، (ب) نظريّة القيمة القصوى، (ج) اختباراتِ الضغط العكسية.

ج- إن معظمُ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلامية تأخذ في الاعتبار جوانب مَخاطرِ الائتمانِ ومخاطرِ السُّوق ومخاطرِ السُّيولةِ ومع ذلك فإنَّ بعض المجالات المُحدّدةِ مثل وجودِ أصحابِ حساباتِ الاستثمار، وكفاية رأس المال، والعقارات، والمخاطر التِّجاريّة المنقولة ومخاطر عدم الالتزامِ بأحكام الشَّريعة يجبُ أخذها في الاعتبار. وفضلاً عن ذلك، وردت مؤشراتٌ على أنّ مجموعة عمل اختباراتِ الضغط تسعى لتسلِّط الضّوءَ على خصوصيّاتِ معيّنة من أنواعِ المخاطرِ وعلى أحداث صعبةِ نّاجمةِ عن أنشِطةِ عملِ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة (انظر د أدناهُ).

د- يبدُو أنّ الإفصاحاتِ المتعلِّقةَ بممارساتِ اختباراتِ الضغط تكونُ ضعيفةً للغاية في هذه الصِّناعة، وأنّ تطويرَ التّصوُّراتِ المحتملةَ المخصصة لمنتجاتِ مؤسّساتِ الخدماتِ

الماليّة الإسلاميّة ومنهجيّاتِ اختباراتِ الضغط لتقييمِ عواملِ المخاطرِ المُحدّدة ما تزال في المراحل الأوليّة.

هـ- هناك جانبُ ضعف آخر تمّ اكتشافُه وهو أن استخدام نتائجِ اختباراتِ الضغط تقتصرُ إلى حدٍّ كبيرٍ على زيادةِ الوعْيِ بالمَخاطرِ، في حينِ ينبغي استخدامُ النّتائجِ لتخفيفِ المخاطرِ فضْلاً عن إدراجِها في إجراءاتِ استراتيجيّةِ تخطيطِ العملِ وإجراءاتِ التّخطيطِ الاستراتيجي.

و- أظهرتِ النّتائجُ أيضاً أنّ منْ أكبرِ التّحديّاتِ التي تُواجِهُ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ في تنْفيذِ اختباراتِ الضغط هو توفُّرُ "النماذَجِ وخُبرائها وجودة البيانات" وعدم كفاية التّوجيهاتِ منْ قبلِ السُّلطةِ الإشْرافيّةِ لإجْراءِ اختباراتِ الضغط.

1.4 تاريخُ التطبيق

16- ينبغي أنْ يراعى عند تطبيق هذه المبادئ الإرشاديّة الالتزامِ بأحكامِ الشّريعة والإطار القانوني في الدولِ التي تعمَلُ بها مؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة. ويجبُ أنْ يتناسبَ مع طبيعة مؤَسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة وحجمها وتعقيدها تماشياً مع المعيار الأوّل لمجلس الخدمات الماليّة الإسلاميّة. ويتوقّعُ المجلسُ من أعضائهِ تطبيقَ هذه المبادئَ الإرشاديّة بداية من ديسمبر 2013م، مما يعني أنّه بحلول هذا التّاريخ يجبُ نقلُها إلى توجيهاتِ السُّلطاتِ الوطنيّة وأن تنعكس تلك المبادئُ الإرشاديّة في كتيب/دليل السُّلطاتِ الإشرافيّة الوطنيّة بحيثُ تُطبِّقُ وتُنَفِّذ في الممارساتِ الإشرافيّة كلما أمكن.

1.5 ملخّصُ المبادئِ الإرشاديّة

المبادئُ الإرشاديّة لاختباراتِ الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة.

جوانب ضوابط الإدارةِ لإطار اختباراتِ الضغط.

المبدأ 3.1: يجبُ أنْ تكوّن اختباراتُ الضغط جزءاً لا يتجزّأُ من ضوابط الإدارة العامّة لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة، وينبغي أنْ تكونَ المسؤوليّة النّهائيّة لبرنامجِ اختباراتِ الضغط العامّ لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة مع مجلس الإدارة. إنّ تدخُّلَ مجلسِ الإدارةِ والإدارةِ التنفيذية في برامج اختبارات الضغط أمرٌ ضروريٌّ لعمليّاتِها الفعّالة، وينبغي أنْ تكون برامِجُ اختباراتِ الضغط مؤثرة في اتّخاذِ القراراتِ على جميع المستوياتِ المناسبَةِ لإدارةِ مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة.

المبدأ 3.2: ينبغي أنْ تكونَ برامجُ اختباراتِ الضغط جزءاً لا يتجزّأُ من إطار إدارةِ المَخاطر لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ وتساندها البنيةُ التّحتيّة القويّةُ لتكونُ كافيةً ومرنةً بما فيهِ الكفاية لاستيعابِ التغيُّراتِ المحتملة لاختباراتِ الضغط المختلفةِ بمُستوى مُناسب من التفاصيلِ.

المبدأ 3.3: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تجري برنامج اختباراتِ الضغط الذي يُعزِّزُ التعرف على المخاطرِ ورّقابتها ، وتوفير منظور للمَخاطر المكمِّلةً لغيرها من أدواتِ إدارةِ المخاطر. كما يجبُ أنْ تأخذَ برامج اختباراتِ الضغط وجهاتِ نظر جميع الجهات فى المؤسسة، بما في ذلك "لجنة ضوابط الإدارة" و"هيئة الرّقابةِ الشّرعيّة" ويجبُ أنْ تغطّي مجموعةً واسعةً من وجهاتِ النّظر والتّقنيات.

المبدأ 3.4: يجبُ ان يكون لدي مؤَسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة الآتي: 1- سِّياساتِ وإجراءاتِ مكتوبة ، 2- مسؤوليّات واضحة، 3- موارد مخصّصة لتَسهيلِ تطبيقِ برنامجِ اختباراتِ الضغط. يجبُ أنْ تكونَ اجراءات البرنامجِ موثقةً بشكل مناسب لجميعِ المُستوياتِ.

المبدأ 3.5: يجبُ على مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة أنْ تُراجعَ إطار اختباراتِ الضغط بشكل منتظم، وتقيم فعاليّتِه وقوّتِه بِشكلٍ دوريٍّ ومُستقلٍّ.

تحديدُ عواملِ المخاطر وتغطية التّصوُّرات

المبدأ 3.6: يجبُ أن تُغطي وتُحدِّد برامج اختباراتِ الضغط لدى مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة مجموعة من المَخاطرِ الهامة ذات الصلة التي تتَعرَّضُ لها على مُستوى وَحدةِ العملِ وعلى مُستوى مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. ويجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تكونَ قادرةً على الإنْدِماجِ بشكلٍ فعّالٍ ومُجدٍ في أَنْشطةِ اختباراتِ الضغط وجميع المَخاطر ومجالاتِ العملِ التّجاري مع الأخذِ في الاعتبارِ علاقاتِ المخاطرُ المُحتملَةُ، من أجلِ تقديمِ صورةٍ كاملةٍ لمَخاطرِ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة على نطاق واسع.

المبدأ 3.7: يجبُ أنْ يُغطّي برنامجُ اختباراتِ الضغط مجموعةً واسعةً منَ التّصوُّراتِ (بما في ذلك نظرةٌ مُستقبليّةٌ والمتغيرة للتَّصوُّراتِ)، ويهدِفُ إلى أنْ يأخذَ في الاعتبارِ النِّظام الواسع من التَّعامُلاتِ وآثارِ ردودِ الفعلِ المتَميِّزةِ. يجبُ على مُؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة أنْ تُحدِّدَ آليّاتٍ مُناسبَةٍ لترجمة التّصوُّراتِ إلى محددات المُخاطر الدَّاخليّة ذاتِ الصِّلَةِ التي تُوفِّرُ وُجهةَ نظرِ مُؤَسَّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ في المَخاطر.

المبدأ 3.8: يجبُ أنْ تستندَ اختباراتُ الضغط على أحداثٍ استثنائيّة معقولة أوْ تأثير الأحداثِ منخفضة وعالية التّردُّد التي لا تنعكس على البياناتِ التّاريخيّة. وينبغي على برنامجِ اختباراتِ الضغط أنْ يحدّد صعوباتٍ مُختلفةٍ في كلِّ التّصوُّراتِ بما في ذلك التّصوُّراتُ التي تنعكسُ بسببِ تضرر صعوبة التّباطؤ الاقتصادي بالاعتبارِ إلى جانب الاقتراحاتِ التي تُسيء سُمعةَ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة. ويجبُ على مؤسسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تُحدِّد كيفيّةَ مُعالجةِ برنامجِ اختباراتِ الضغط في تأثيراتِ المخاطر اللاحقة والأحداث الصّعبةِ، فيما يتعلّقُ بعواملِ المَخاطر الفريدة التي تُهدِّدُ سلامةَ مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة.

العناصر المُحدِّدة لمُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة في اختباراتِ الضغط.

المبدأ 3.9: يجبُ على مُؤسّساتِ المالية الإسلامية أن تُدرجَ في برنامجِ اختباراتِ الضغط التّصوّرات المُحدَّدة لمُراعاةِ وجهاتِ نظر مُختلفةٍ لأصحابِ حساباتِ الاستثمارِ المطلقة وفي بعض الظروفِ لأصحابُ حساباتِ الاستثمار المقيّدةِ. ويجبُ على لجنَةِ ضوابط الإدارةِ (أوْ ما يُعادِلُها) باعتبارِها جُزْءاً لا يتجزّأُ منْ

ضوابطِ الإدارةِ العامّةِ لبرنامج اختباراتِ الضغط أنْ تدخلَ في تطْويرِ التَصوُّراتِ ذاتِ الصِّلةِ لأصحابِ حساباتِ الاستثمارِ، وتقييمِ النّتائجِ لاحقاً لاختباراتِ الضغط.

المبدأ 3.10: يجبُ أنْ يكونَ برنامجُ اختباراتِ الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة عُنْصُراً كافياً لتقييمِ رأسِ المالِ يُعالِجُ وجهاتِ نظر أفرادٍ مُختلفةٍ للتَّصوُّراتِ المحدّدةِ في جميع الأوقاتِ. كما يجبُ أنْ تقييمُ المُؤسّسات مدى الاعتماد على تخطيط راس المال (بما في ذلك الاقتراحات المُستخدمة) وفقاً على نتائجِ اختباراتِ الضغط. ويجبُ أنْ تكونَ اختباراتُ الضغط ضمْنَ الإجراءاتِ الدّاخليّة لتقييمِ كفايةِ رأس المال المتّسقة مع مستوي تحمل المخاطر لمُؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة، وإستراتيجيتها متضمنا مِصْداقيّة تخفيف الإجراءاتِ الإداريّة. ويجبُ أنْ تُقيِّم مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة قدرتها على البقاء فوق الحد الأدنى من متَطلّباتِ رأس المال النِّظامي خلالَ أوْضاعِ ضغط تَنْسَجِمَ مع مستوى تحمل المَخاطر لديها.

المبدأ 3.11: يجبُ أنْ تأخُذَ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة في الاعتبارِ جوانب مخاطرِ الائتمانِ المُختلفةِ في تقنياتها لاختباراتِ الضغط، بما في ذلك التّمويلِ المتعثر، والأطراف المقابلةِ ذات التمويل الكبير من أجلِ تحديدِ المتانة الشاملة لمُؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ وخصوصاً في حالةِ الركود الاقتصادي. وينبغي أنْ تُقَيِّمَ اختباراتِ الضغط مخاطر الائتمان في المستقبلِ، والتّغيرات في مُتطلباتِ رأس المالِ النظامي على سبيلِ المثالِ، والتغيُّراتُ في نوعية الائتمانِ، وقيم الضمانات. وينبغي أن تشمل أيضاً التعرض لمخاطر التصكيك للمنشئ، والمصدر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. ينعكس ذلك من خلال عوامل التحويل الائتماني. ينبغي أنْ تكونَ فعاليّات تقنياتِ تخفيفِ المخاطرِ المتفقة مع أحكام الشريعة خاضعة للمراجعة بانتظام.

المبدأ 3.12: يجب أنْ تأخذَ مُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة في الاعتبارِ المراكز المختلفة في الأدواتِ الماليّة المتّفقةِ مع أحكامِ الشّريعةِ في محافظ المتاجرة مع الاهتمامِ بمجموعةِ استثائية ومعقولة منَ الصّدماتِ في السوق بصفتها جزءاً من اختباراتِ الضغط الواسعة لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلامية. يجبُ أنْ تكونَ العلاقات بينَ الأسْواقِ المختلفةِ والقطاعاتِ وزيادة الترابطاتِ عوامل أساسية في اختباراتِ الضغط. إن اختباراتِ الضغط لحاملي الأوراق المالية المتّفقةِ مع أحكامِ الشّريعةِ يجبُ أن تأخذ في الاعتبار - منْ جُملةِ أمورٍ – تعرض الموجودات المعنية لمخاطر السوق، بما في ذلك تعرضها لمخاطر عوامل السُّوقِ النظامية وعوامل سوق السُّيولةِ الأساسية ، والمخاطر القانُونِيّة والتّرتيباتِ التعاقديّةِ ذات العلاقة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منْ هياكلِ التّصكيكِ المتّفقةِ مع أحكامِ الشَّريعةِ.

المبدأ 3.13: يجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تقوم باختبارات الضغط في محافظ مُحدَّدةٍ، بما فيها محافظ التّمويلِ للافراد (مثل التمويلِ بالمُرابحةِ والإجارة) ومحافظ تّمْويلِ شراء العقارات مقابل الرّهنِ العقاري (منْ خلالِ عقودِ المرابحةِ والإجارةِ والمشاركةِ المتناقصةِ)، والعقاراتِ (بما في ذلك الاستثمار والتّمويل) ومُعاملات المُرابحةِ في السِّلعِ، والاستثمار في رؤُوسِ الأموالِ (أيْ الاستثمار بالمُضاربةِ والمُشاركةِ). وينبغي الأخذ في الاعتبار التَّغَيُّراتِ في العلاقاتِ المتبادلةِ بينَ المخاطرِ التي تحددها مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ في مَحْفَظةٍ مُعَيَّنةٍ.

المبدأ 3.14: يجبُ أنْ تُقَيِّمَ مؤسّساتُ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ مجموعةً واسعةً من عواملِ مخاطر السُّيولة ومختلف وجهاتِ النظرِ الفريدةِ في تقنياتِ اختباراتِ تحمُّلِها بهدَفِ تمْكينها منْ تقييمِ قدراتِها على: أ- الوفاء بالتزاماتها الماليّةِ النّاشئةِ عنْ المخاطر المتعلقةِ بالتّمْويل وموجودات/مخاطر سوق السُّيولة، ب- تحديدِ المصادرِ المحْتملةِ منْ اتجاهات السّيولةِ للتأكُّدِ منْ أنَّ المخاطرَ الحاليةَ تبقى وفقاً لمستوي تحمل مخاطرِ السيُّولةِ لدي مُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسْلاميّة. وباعتبارِ مخاطرِ السُّيولةِ جزءاً من اختباراتِ الضغط، وعليها أنْ تراعي الضُّغوطِ المُتزامِنةِ في التَّمْويلِ وأسواقِ الموجوداتِ وتأثير انخِفَاض سوق السُّيولةِ في تقييمِ التّعرُّضِ للمَخاطرِ. كما ينبغي عليها أيضاً تحديدُ المجالاتِ المُناسبَةِ التي يتِمُّ فيها استخدامُ نتائجِ اختباراتِ الضغط للسيولة.

المبدأ 3.15: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تدرجَ في برنامجِ اختباراتِ الضغط الجوانبَ المختلفةَ المتعلقة بمخاطر عدم الالتزامِ بأحكامِ الشّريعةِ. ويجبُ على مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تكونَ قادرةً على قياسِ الأثرِ المحتملِ في برنامجِ اختباراتِ الضغط في إطارِ التّصوُّراتِ المحدّدةِ. إن خسائر الدخل المحتملة يمكن أن تكون نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض المنتجات أو الانشطة. فضلاً عن ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من التأثيرات المالية التي تضر بسمعتها نتيجة عدمِ الالتزامِ بأحكامِ الشريعةِ.

المبدأ 3.16: يجبُ على برنامجِ اختباراتِ الضغط أنْ يُعالجَ تعرضات المخاطرَ خارجَ المراكزِ الماليّة التي قدْ تشكل صورة كاملة لمخاطر مُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ على نطاق واسع.

المنهجيات لاختباراتِ الضغط

المبدأ 3.17: يجبُ على مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تُطوّرَ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط لتشمل: (1) تحليلات الحساسية، (المتغيّر الفردي)، (2) تحليلات التصوُّراتِ، (المتغيِّراتُ المتعدّدَة) التي تُعالجُ جميعَ المخاطرِ الهامة في المستوياتِ المختلفةِ، ومجالات العملِ، ومحافظ محدّدةِ لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ.

المبدأ 3.18: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تُطوِّرَ اختبارات الضغط العكسيّة باعتبارها أدواتِ لإدارةِ مخاطرها لاستكمالِ مجموعةٍ منِ اختباراتِ الضغط التي تقومُ بها.

المبدأ 3.19: يجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ مُراجعةُ وتحديثُ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط، مع الأخذ في الاعتبارِ(i) تغييرُ أوضاعِ السُّوق ،(ii) وتغييرُ طبيعةِ نموذجِ عمل مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ وحجمِها وتعقيدِها وأنشطتِها(iii) والاختبارات الفعالّةِ في الأوضاعِ الصّعبةِ. يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تكونَ لديهاَ إجراءاتٌ لمراجعةِ مدى مُلاءمةِ ومعقوليَّةِ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط وافتراضاتِها.

اختباراتِ الضغط المتكررةِ

المبدأ 3.20: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تُجري اختباراتِ الضغط بانتظامٍ في فتراتٍ مناسبةٍ على جميعِ المُستوياَتِ وفقاً لطبيعةِ المخاطرِ التي تُغطِّي المحافظَ المصرفيّةَ ومحافظَ التّداوُل لمؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة على نطاقٍ واسع، لغرضٍ مُحدَّدٍ.

نتائجُ اختباراتِ الضغط والإجراءاتُ التّصْحيحيّةُ

المبدأ 3.21: يجبُ أن تستخدم اختباراتِ الضغط لمُساندَةِ مجموعةٍ منَ القراراتِ. ويجبُ على مُؤَسّساتِ الخدمات الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تُحدِّدَ إجراءاتِ إداريّةٍ ذاتِ مِصداقيّةٍ تعالج نتائجِ اختبارات الضغط، والتي تَهدِفُ إلى التّأَكُّدِ منَ الملاءة المستمرة في ظلّ التّصوُّراتِ الصَّعبَةِ، وينبغي لنتائجِ اختباراتِ الضغط أنْ تسمَحَ للإدارةِ العُليا بتقييم قُدرةِ مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ على تحمُّلِ الأوضاعِ الصّعبةِ من قياس تأثيرِها خصوصاً في السُّيولةِ وكفايةِ رأس المالِ، والرِّبحيَّة.

الإفْصاحُ عنْ برْنامجِ اختباراتِ الضغط

<u>المبدأ 3.22</u>: يجبُ على مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميةِ أنْ تُوفِّرَ المعلوماتِ الأساسيّةَ، سواء المعلوماتِ النّوعيّةِ والكمِّيّة لبرنامجِ اختباراتِ تحمُّلِها من خلال الاتِّصالاتِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ باستخدامِ منهجيّةِ الإفْصاحِ المناسبةِ ضمنَ آليّةِ التقرير الحاليَّة.

المبادئُ الإرْشاديّةُ لاختباراتِ الضغط للسُّلطاتِ الإشْرافِيّةِ

تقنيّات شاملةٌ ومُنظّمةٌ لاختباراتِ الضغط لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ.

<u>المبدأ 4.1</u>: يجبُ على السّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تقومَ بتقييماتِ برنامجِ اختباراتِ الضغط بشكلٍ دوري. ويجبُ عليها مُراجعة نتائجِ اختباراتِ الضغط بصفتها جزءاً منْ إجراءاتِ الرّقابَةِ الإشْرافيّةِ تماشياً مع المعيار الخامس لمجلسِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ منْ أجلِ تقييمِ مدى استقرارِ تلك المُؤسّساتِ للأوضاع الاقتصاديّةِ السّلبيّةِ، وما إذا كانتْ قادرةً على الحفاظِ على رأس المالِ والسُّيولةِ الكافيةِ في ظلِّ الأوضاع الصّعبةِ.

التقييم الإشرافي لمنهجيّةِ اختبارات الضغط لمُؤَسَّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ

<u>المبدأ 4.2</u>: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تتأكّدَ أنَّ لديْها القدراتِ والمهاراتِ الكافيةِ لتقييمِ برنامجِ اختبارات الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. وينبغي أنْ تكونَ لها إجراءاتٌ للتّقييم والتّحقُّقِ من صحّةِ منهجيّةِ اختبارات الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ. وينبغي للسُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تراجع نطاقَ إجراءاتِ التّخفيفِ من اختباراتِ الضغط لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ بشكلٍ واسعٍ وافتراضيّاتها وصعوبتها. بما في ذلك نطاق وافتراضات وخطورة وإجراءاتُ تخفيفِ اختباراتِ الضغط لمُؤَسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة بشكْلٍ واسعٍ.

تصْميمُ وتطبيقُ اختباراتِ الضغط على نظم التّصوّراتِ الواسعةِ

المبدأ 4.3: يجبُ على السُّلطات الإشرافيّة أنْ تَهتَمَّ بالمتانة الماليّةِ لكلِّ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ لتقدير وتقييمِ تأثيرِ الصّعوبة الاقتصاديّةِ على القطاعِ المصرفي. ويجبُ عليها أنْ تُصمِّمَ وتُطبِّقَ اختباراتِ الضغط الإشرافيّةِ القائمةِ على التّصوُّراتِ العامّةِ باعتبارها جزءاً من تقييمها للنِّظام الشّاملِ للصّدماتِ، ويُمكنُ أنْ تُقرِّرَ بالتّوْصيةِ التّصوُّراتِ المُحدَّدةِ لمؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ. ينبغي للسُّلطاتِ الإشرافيّةِ أيضاً أنْ تأخذَ في الاعتبارِ التأثيرات عبر القطاعات. كما يجب عليها أن تجري اختباراتِ الضغط على المستوى الكلي في دولها في فترات ملائمة.

الإجراءاتُ التّصحيحيَّةُ بناءً على نتائجِ اختباراتِ الضغط

المبدأ 4.4: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّة مُراجعةُ مجموعة من الإجراءات التّصحيحيّةِ من قبلِ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ إستجابةً لنتائجِ اختباراتِ الضغط. وينبغي أنْ تَطلبَ من مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ اتِّخاذ إجراءاتٍ تصحيحيّةٍ إذا تمَّ إثباتُ أوجه القصور الأساسية في برنامجِ اختباراتِ الضغط أو ما إذا كانت نتائجُ اختباراتِ الضغط لم تأخذ في الاعتبارِ عملية اتِّخاذِ القراراتِ بشكلٍ كافٍ.

مُناقشةُ السلطات الإشرافيّة المنتظمةِ مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشأن الصناعة

المبدأ 4.5: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تقومَ بحوارٍ منَتظِّمٍ مع مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ لتحديدِ نقاطِ الضَّعفِ في صناعةِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ.

المسائل عبر الحدود وتنسيق الدّولةِ الأصليةِ والمضيفة

المبدأ 4.6: يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار تأثيرات صناعة الخدمات المالية الإسلامية في برامج اختبارات الضغط. في حالةِ وجود مؤسسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ عبر الحدودِ يجبُ أنْ تكونَ المناقشاتُ أو الحوارات المناسبةِ بين الكيان الموحَّد والسُّلطات الإشرافيّةِ المضيفةِ للتّأكُّدِ من تنسيقِ الأنشطةِ الإشرافيّةِ بما في ذلك أنشطةُ اختباراتِ تحمُّلِ تقومُ بها على مُستوى المجموعةِ وذلك لمُعالجةِ جميع المخاطرِ الجوهريّةِ لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ.

إفصاحات اختباراتِ الضغط ونموذجِ التّقْريرِ

المبدأ 4.7: يجبُ على السُّلطات الإشرافيّةُ أنْ تُحدِّدَ الإفصاحات النّوعيّةِ والكمِّيَّةِ التي تقدِّمُها مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ في دولها. كما يجبُ عليها أنْ تُوفِّرَ نموذجَ التقرير المعياري لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ لإبلاغِ مُمارسةِ اختباراتِ الضغط.

القسم الثّاني: الشُّروطُ اللازِمةُ لأنظمةِ اختباراتِ الضغط الفعّالة

17- لكي تكونَ اختباراتُ الضغط فعّالة في إدارةِ المخاطرِ، ولكي تعمل مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ على إيجاد إطار اختباراتِ ضغط صارِمةً وقويّةً، فإنّها بحاجّةٍ إلى أنْ تسْتكمِلَ المعاييرِ الدّوليّة لاختباراتِ الضغط والتي تُوفِّرُ مجموعةً من مُكوِّناتِ البنْيةِ التّحتيّةِ التي تكونُ بمثابةِ الشُّروطِ الّلازِمةِ لأنظمةِ اختباراتِ الضغط الفعّالةِ. وقدْ تمَّ تحديدُ عدد منْ مُكوِّناتِ البنْيَةِ التّحتيَّةِ في هذا القسمِ والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر:

أ- اختباراتُ الضغط باعتبارِها مجموعةً من الأدواتِ ضمنَ إطارِ إدارةِ المخاطرِ.

ب- جودةُ البياناتِ ونظم إدارة المعلوماتِ.

ج- اختباراتُ الضغط الملائمةِ وتعقّد مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ.

د – توفر النماذج وخبرائها

هـ- الاعتباراتُ الإشرافيّةُ والتّوجيهيّةُ بشأن اختباراتِ الضغط.

18- فضلاً عن الشُّروطِ اللاّزِمةِ على النّحوِ المبيّن أعلاه والمفصلة فيما بعد. يجبُ على مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّة أنْ تكون على دراية بتكلِفةَ التّطويرِ وتطبيقِ برنامجِ اختباراتِ الضغط. ومن المعترفِ به أنّ مثلَ هذه التّكاليفِ تكونُ عاليةً لمؤسّسات الخدمات الماليّةِ الإسلاميّةِ خاصة ذاتِ الحجمِ الصغير والمتوسِّط، مع ذلك، يجبُ ترجيح أوزان هذه التّكاليفِ مقابل تّخفيفُ الخسائرِ المُحتملَةِ، وقيمة المعلومات، ومراقبة المخاطر وإدارةُ رأسِ المالِ، التي تنتج عن برنامجِ اختباراتِ الضغط الفعّال. يساعدُ برنامج اختباراتِ الضغط الذي صمّم تصميماً جيداً لفهم أفضل لطبيعةِ مخاطر مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ، وتحسينِ ممارساتِ إدارةِ محافظها وتجنُّب الأخطاءِ المكلِّفةِ في قراراتِ الائتمانِ في المستقبلِ؛ وذلك من خلالِ تعديلِ المُمارساتِ الأساسيّةِ للتعرف الأفضلِ على المخاطر نتيجةً لعملَيّةِ اختباراتِ الضغط، إنَّ تحسينَ العملِ وتخطيطِ رأس المال والتقييم هي أيضاً نتائج إيجابيّة محتملةِ من برامجِ اختباراتِ الضغط المصممة بشكلٍ مُناسب. فضلاً عن ذلك، يجب على السلطات الإشرافية أن تكون واعية من تحقق تكلفة جودة النماذج التي تم استخدامها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وقيامها على احتساب اختبارات الضغط المالية الكلية.

2.1 اختبارات الضغط باعتبارها مجموعة أدواتٍ ضمن إطار إدارة المخاطر

-19 إنّ أحد المبادئِ الأساسيّة لاختباراتِ الضغط هو أنّهُ يجب استخدامها كمجموعة من الأدواتِ في إطار إدارةِ المخاطرِ الشّاملةِ. وهذا يتطلّبُ من مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ إدْراج اختباراتِ الضغط في إطارِ إدارةِ مخاطرها المعتمدةِ مع الفهمِ الشّاملِ لقضايا المخاطرِ المُحدَّدةِ التي تتعرض لها مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. كما تمّتِ المُلاحظةُ في القسمِ 1.2، يُدْرِكُ مجلس الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنّ مُمارساتِ اختباراتِ الضغط المحدّدَةِ باعتبارها أداةً لإدارةِ مخاطر كل مؤسسة من مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ المختلفةِ في النطاقِ والمضمون تبعاً لأنشطتِها، كما هوَ الحالُ في مُعظمِ الحالاتِ تختلفُ تأثيرات تّصوُّراتِها وفقاً لحجمٍ ومعظم أنشطة مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ. لذلك من المهمّ لمجالس إدارة مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ[10] أنْ تضعَ توجيهات عليا فيما يتعلّقُ باختباراتِ الضغط وتفْويضِ المسؤوليّةِ إلى المستوى المناسب من الإدارةِ التنفيذية لُمراقبَةِ تطبيقِ هذا الإطارِ (انظر المبدأ 3.1 أدناهُ). فضلاً عن ذلك تمّ إحداث اختبارات الضغط المتكاملة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في إطار إدارة المخاطر المعتمد، وينبغي الادراك أنَّ المتطلّباتِ الرقابيّةَ لاختباراتِ الضغط و/أوْ التّوجيهاتِ من قبلِ السُّلطاتِ الإشرافيّةِ تُضيفُ قيمةً على مستوى تفعيل الرّقابةِ للتّأكُّدِ منَ الالتزامِ.

-20 فيما يتعلّقُ بما سبق ذكره وقبل إجراءِ اختباراتِ الضغط، فإن تطبيق المعيارَ الأوّلَ لمجلسِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ يُعزِّزُ برامج اختباراتِ الضغط. وقد تناولَ المعيارُ الأوّلُ مجموعةً

---

[10] لقد تمّ استخدام المصطلح "مجلس الإدارة" في هذه المبادئ الإرشادية ليس للإشارة إلى كيان قانوني بل للإشارة إلى وظيفة الإدارة العليا والتي تقوم باتخاذ القرارات في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (أو في أي كيان آخر). وفي نظام المستوى الثنائي، مثل تلك الأنظمة المستخدمة في معظم الدول أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يشمل "مجلس الإدارة" مديرين تنفيذيين ومديرين غير تنفيذيين، ويؤدي دور المراقبة والإشراف، حيث تدعمه مجموعة من اللجان الرئيسة المحددة، ويمثل المديرين غير التنفيذيين المساهمين وغير ذلك من الاهتمامات الخارجية، ويترأس المديرون التنفيذيون على الأقل بعض الوظائف التنفيذية. وفي الدول التي تتبنى نظام المستوى الثنائي، يشمل هذا النظام "مجلس إدارة إشرافي" ومجلس إدارة إداري (أو تنفيذي)". وفي هذا النظام الأخير، يشتمل "مجلس الإدارة الإشرافي" على المديرين غير التنفيذيين فقط، وتوكل إليه مهمة المراقبة والإشراف على "مجلس الإدارة الإداري (أو التنفيذي)". وفي المقابل، فإن "مجلس الإدارة الإداري (أو التنفيذي)" يشمل أعضاء الإدارة العليا الذين يترأسون الوظائف التنفيذية العليا، والذين توكل إليهم مهمة إدارة الكيان، ويمكن محاسبتهم أمام "المجلس الإشرافي". وهناك فارق رئيس آخر بين النظام الفردي والمزدوج وهو أنه في نظام المستوى الفردي يتم تفويض سلطات الإدارة التنفيذية من قبل "مجلس الإدارة" ويمكن أن يتم تغييرها بشكل نظري في أي وقت، في حين أن سلطات "مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية" في النظام المزدوج يكون ثابت بمقتضى القانون ولا يمكن تقليل عدد أعضائه ولو حتى بقرار من المساهمين حول تعديلات البنود.

يتم فهم الإشارة إلى "مجلس الإدارة" متى ورد هذا المصطلح في هذه المبادئ الإرشادية على أنه يشير إلى *الجهة* التي يكون منوط بها تنفيذ الوظائف التنفيذية العليا في الكيان، أي مجلس الإدارة في نظام المستوى الفردي ومجلس الإدارة أو الإدارة (التنفيذية) في نظام المزدوج. أما الإشارة إلى "الإدارة التنفيذية" فتعني رؤساء الوظائف التنفيذية الرئيسة في الكيان بصفتهم الوظيفية وليس كأعضاء في الجهة التنفيذية العليا.

من المبادئِ الإشرافيّةِ لأفضلِ المُمارساتِ لوضعِ وتطبيقِ إدارةِ المخاطرِ الفعّال لمؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ، وإنّهُ يُوفِّرُ توجيهاتٍ بشأنِ مُراقبةِ إدارةِ المُخاطرِ منْ منظورِ مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة ولتحديدِ الخصائصِ الفريدةِ لمخاطرِ عقودِ المعاملاتِ الماليّة الإسلاميّة[11]. ويوفِّرُ المعيارُ الأوّلُ أيضاً توجيهاتٍ محدّدةٍ لكلِّ فئةٍ من فئاتِ المخاطر والمناقشات الخاصة بمُمارساتِ الصِّناعةِ. وعلاوةً على ذلك، يتمُّ تسليطُ الضَّوءِ على السُّلطاتِ الإشرافيّةِ فيما يتعلّقُ بإدارةِ المخاطرِ، ممّا يعكسُ طبيعةً مختلفةً لعمليّاتِ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ مقارنةً مع البنوكِ التّقْليديّةِ، وخصوصيّات المخاطرِ التي تواجهِ مؤسساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة وحث السُّلطات الإشرافيّة على اعتمادِ أسلوب قائم على مراعاة المخاطر عند تقييمِ ممارسات مؤسساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ لإدارةِ المخاطر (انظر دور السُّلطاتِ الإشرافيّةِ فيما يتعلَّقُ بإدارةِ المخاطر لمؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ كما تمّ وضعُه في الفقرات 138، إلى 152 من المعيارِ الأوّلِ لمجلس الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ- على النّحو المبيّن).

2.2 جودة البياناتِ ونظمُ إدارة المعلوماتِ الفعّالة

21- إن عدم كفاية البياناتِ يعتبر من أهم التحدّيّات التي تواجه مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ في إجْراءِ اختباراتِ الضغط (مثل معظم البنوكِ التّقليديّةِ). ويُمكنُ أن تشير بعض مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة إلى أنَّه ليس لديْها بياناتٍ كافيةٍ لإجراء اختباراتِ ضغط ذات مصْداقيّةٍ لأسباب مختلفة. وفي بعض الحالاتِ قد لا يكون هناكَ تحديث للبياناتِ او لا يُمكنُ للمؤسسة الوصول إلى نِطاقِ البياناتِ اللاّزِمة لاختباراتِ الضغط المناسبةِ[12]. فضلاً عنْ ذلك فان عدمُ وجودِ البيانات اللازمة يُشَكِّلُ قيودا إدارية ويجب أنْ يعالج في فترةٍ زمنية معقولةٍ. إن النقطة الأساسية هي البدء بجمع البيانات وتعزيز توزيعات المنحنى مع مرور الوقت، وينطوي ذلك على إضافة البيانات البديلة الملائمة ذات

---

[11] تناول المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية الإسلامية خمسة عشر مبدأ إرشادياً لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تم تجميعها في ست فئات من المخاطر الائتمان، ومخاطر الاستثمار في الأسهم، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر التشغيل. فضلاً عن هذه الفئات الست، يناقش المعيار الأول فئات فرعية اضافية من هذه المخاطر التي هي فريدة من نوعها لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مثل: المخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، ومخاطر الاستئمان، وما إلى ذلك.

[12] إنّ عدم اكتمال البيانات المتوافرة قد لا يحول دون اختبارات الضغط، ومع ذلك، فإنه مما لا جدال فيه أن البيانات المكتملة تحقق أفضل نتائج من اختبارات الضغط واكثر فائدة.

الصلة للتغلب على فجوات البيانات. لذا، في حالة عدم وجود البيانات الكافية، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستخدم البيانات البديلة ذات الصلة، ويمكن استنباط هذه البيانات البديلة داخلياً من الموجودات الأخرى التى لها خصائص المخاطر المتشابهة أو خارجية من خلال مؤشرات الصناعة . إذا تم استخدام البيانات البديلة، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن توثق مصدرها وأي قصور بها بشكل شامل.

-22 يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار أنّ هناكَ حاجةٌ إلى بياناتٍ حديثة شاملةٍ وعاليةِ الجوْدةِ عنْد إجْراءِ اختباراتِ الضغط على مُستوى أيِّ محفظة (مثل محفظة التّمويلِ أوِ الاستثمارِ) أوْ على مُستوى مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ كلها. تحتاجُ إدارةُ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ إلى الاعترافِ بأنّ عدمَ كفايةِ البياناتِ قد تكونُ أكثرَ محدوديّةٍ لمعرفةِ قدرتها على الاعترافِ بالتَّعرُّضاتِ للمخاطرِ وكيفيّة إدارتها. وينبغي لإدارةِ مؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ وضع استراتيجيّةٍ بموافقةِ مجلس الإدارةِ للحصولِ على البياناتِ اللاَّزِمةِ لبرنامجِ اختباراتِ الضغط ذاتِ المصداقيّةٍ بناءً على مُكوِّناتِ وخصائصِ محفظةِ موجوداتِ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ ومصادرِ تمويلِها. ينبغي أن يتم تطويرُ برنامجِ تكنولوجيا المعلوماتِ وتسهيلِ تخزين البياناتِ بشكل كافٍ لدعْمِ إدارةِ فعاّلةٍ لمواجهة الضغوط التي قدْ تُؤَثِّرُ في مُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. ينبغي أنْ تتناسبَ تكنولوجيا المعلوماتِ وإدارةُ نظامِ موارد المعلوماتِ مع تعقّد تقنياتِ اختباراتِ الضغط.

2.3 مُلاءمةُ اختباراتُ الضغط وتعقيدات عمليات مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة

-23 يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنّ تدرك أن اختباراتِ الضغط سوف تختلف من مؤسّسة لأخرى من حيثُ النِّطاقِ والتعقيد، وذلك تبعاً لحجم وطبيعةِ عمليّاتِ كلِّ مؤَسّسةٍ. حيث إن بعض هذه المؤسّساتِ صغيرةٌ نِسبيّاً، وموجوداتُها بسيطةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ. ويُمكنُ لإداراتها التنفيذية ومجلسَ إدارتها أن يكون لديْها معرِفةً بمحفظةِ موجوداتِ المؤَسّسة ومخاطرها الكامنة. وربّما تعتقدُ أنَّ اختباراتِ الضغط غيرُ لازِمةٍ لها. وفي الواقعِ فإن هذا النوع من المؤسّساتِ قد لا يتطلَّبُ برنامجَ اختبارات ضغط معقَّد بالمقارَنةِ مع المؤسّسات الكبيرة والأكثرِ تعْقيداً. ومع ذلك، أصبحتِ البيئةُ الاقتصاديةُ

والماليّةُ التي تعمَلُ فيها المؤسّسات معقَّدةً جدّاً ومتقلّبةً للغايةِ حتى ولوْ كانتْ المؤسسات صغيرةً. في مثلِ هذهِ البيئةِ يُمكنُ لبرنامجِ اختباراتِ الضغط أن يتناسَبُ مع احتياجاتِ المؤَسَّساتِ الصّغيرةِ وغيرِ المُعَقَّدةِ، ويمُكنُ أنْ يُعزِّزَ إدارة مخاطرِها وحماية مَصالحَ مُساهميها وأصحابُ حساباتِ الاستثمارِ. وكقاعدة عامة، يُمكنُ أنْ تَستخْدِم المؤَسّساتُ الأكثرُ تطوُّراً، مزيجاً من الجوانبِ الكمِّيَّةِ والنّوعيّةِ جنباً إلى جنبٍ مع التّصوُّرات الصّعبةِ وتحليل الحسّاسيةِ. في حينِ أنَّ المؤسّساتِ الأصغرُ حجْماً والأقلُّ تعْقيداً يُمْكنُ أنْ تنشئ أُسلوباً أقلّ تعقيداً من الناحيةِ الفنِّيَّةِ يركزُ كثيراً على الجوانبِ النّوعيةِ (انظر الفقرة 13). إنَّ التّصوُّراتِ الأوسع مدى التي تغطي خطوط المنتجاتِ عبر الحدود أوِ المناطق الجغرافيّة، مع الأخْذِ في الاعتبارِ المخاطر اللاحقة، يُمْكنُ استخْدامُها من قبلِ المؤسّساتِ الكبيرةِ والأكثر تعْقيداً.

2.4 تَوفُّرُ النّماذِج وخبرائها

24- ينبغي لإدارةِ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تُدْركَ أنّ وجودَ النّماذِجِ المُلائمةِ وخبرائها أمرٌ مهمٌّ لحسن سيرِ إجْراءِ اختباراتِ الضغط. إنُ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ التي لديْها خبراتٌ قليلةٌ أو عديمة الخبرة في اختباراتِ الضغط قد لا تعلم كيفية الحصولُ على النّماذِجِ المناسبةِ والأدواتِ التّحْليليّةِ اللاّزمةِ. وقد تدرك بعضُ هذه المؤسّساتِ أنْ ليسَ لديها النموذجُ و/أوْ الخبرةُ التّحليليّةُ لتطبيقِ برنامجِ اختباراتِ الضغط. وهذا يُمثِّلُ قصوراً إدارياً يجبُ معالجته في الوقتِ المناسب.

يجبُ أنْ تعكسَ نماذج اختباراتِ الضغط حجمَ المؤسّساتِ وتعقيدها وأن تساعدها على مُواجَهةِ المخاطرِ الخاصَّةِ بها سواءٌ تلك التي تمّ الحصولُ عليْها من أماكنَ أخرى (مثل: مقدمي البرامج) أوْ تلك التي أنشأتها المؤسسة (ربّما بمُساعدة منَ خُبَراءِ النّماذج/ المُستشارين). وإن صحَّةِ النّماذجِ يتَطلَّبُ آراء الخبراء في مدى فعالية هذه النّماذِجِ عند استخدامها في برنامجِ اختباراتِ الضغط من قبلِ المؤسسات. ومع ذلك، إنَّ اختباراتِ الضغط هي وظيفةٌ مهِمَّةٌ وكافيةٌ لتبريرِ تطبيقِ استراتيجيّاتٍ لاكتسابِ هذه الخبرةِ، سواءٌ منْ خلالِ توظيفِ المُوظَّفينَ من ذوي الخبرةِ المناسبةِ أو التّعاقدِ مع المُستشارينَ منَ الخارجِ لتمكينِ المُؤَسَّسةِ منْ تطبيقِ برنامجِ اختباراتِ الضغط المُناسبِ.

2.5- الاعتباراتُ والإرشادات الإشْرافيّةُ الخاصة باختباراتِ الضغط بالمؤسسات

25- على مؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أن تستفيدَ من الإرشادات والمُراجعاتِ الدّوريّةِ التي تقَدِّمُها السُّلطاتُ الإشْرافيّةُ لها في هذه الصِّناعةِ منْ أجْلِ إنْشاءِ والمُحافَظةِ على إطار اختباراتِ الضغط الفعّال. وفي الاستبانةِ، رأت معظم مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ أنّه يجب على السُّلطاتِ الإشْرافيّة أنْ تفْرضَ عليها اختباراتِ الضغط وتجعلها من المتطلبات الواجب إجْراؤها وفقاً للإجْراءاتِ المعياريّةِ لاختباراتِ الضغط المُطبّقةِ في الصِّناعةِ المَصْرَفيّةِ. وأشارتِ الاستبانةُ إلى انتشارِ وجْهةِ نظرٍ مضمونها أنَّ مجلسَ الإدارة و/أوْ الإدارةَ لا تأخذَ واجباتها الاستئمانيّة جدياً لإجْراءِ اختباراتِ الضغط إلاَّ إذا فرضتها السُّلطاتُ الإشرافيّةُ. إلى جانب ذلك إنّ مسْألةَ اختباراتِ الضغط هي منَ المتطلّباتِ الرّقابيّةِ أو الواجبات الاستئمانية. وقد أظهر الذين أجابوا على هذه الاستبانة مخاوف من الحاجة إلى وجود توجيهاتِ مُحدَّدةَ مفصّلةً من قبلِ السُّلطاتِ الإشرافيّةِ المعنيةِ لإجْراءِ اختباراتِ الضغط.

26- هناك تطلعات معينة بأنّ تضع السُّلطاتِ الإشرافيّةَ في اعتبارها إنشاءً أنْظِمةِ اختباراتِ الضغط الفعّالةِ في دولها وتشمَلُ هذه: 1- إرشادات مُحدّدةٌ وواضحةٌ وشاملةٌ لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة بالنسبة للتّوقُّعاتِ الإشرافية لاختباراتِ الضغط، بما في ذلك تدخّل مجلسِ الإدارةِ الادارة التنفيذية في وضعِ أهدافِ اختباراتِ الضغط، وتحديدُ التّصوُّراتِ (أي التّصوُّراتُ العامّةُ والقويّة وإجْراءات المعاملاتِ) وتطبيق منهجيات اختبارات الضغط المختلفة، ومُناقشةُ نتائجِ اختباراتِ الضغط وإيضاح التّناسب في نطاقِ متطلبات اختباراتِ الضغط وتعقدها، وعلى تقييم نتائجِ القراراتِ والإجراءات. 2- الهيكل الأساسي والموارد الكافية بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلوماتِ لمساندةِ توفير البياناتِ الفعّالةِ وتجهيزها. 3- ملاءمة التّقرير المعياريّ لممارسة اختبارات الضغط. 4- الطّرق المناسبةُ للتّحقُّقِ الإشرافي لإجراءاتِ اختباراتِ الضغط بما في ذلك تقييمُ مدى مصداقيتها وتقييم مخاطرها والتقرير الذاتي للأرْقام[13]. 5- المناقشة الدوريّة مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتقييم المستقل لنقاط الضعف في كلٍّ من المستوَييْنِ الجزئي (المؤسسة) والكلي (النظامي).

---

[13] لا يمكن الاعتماد عليها في هذه المجالات لبعض الدول في الاتحاد الاوروبي لبرنامج اختبارات الضغط الذي يساعد على التوضيح ، على سبيل المثال: لماذا أخفقت العديد من البنوك الايرلندية التي اوضحت نتائج اختبارات الضغط سلامتها ومتانتها بعد أقلّ من عام. والعامل الرئيس في هذه القضية على ما يبدو على هو السماح باحتمال التدهور لنوعية الموجودات وهذا الامر في الحقيقة لم يحدث أثناء الأزمة المالية.

القسم الثّالث: المبادئ الإرشاديّة لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

3.1 جوانب ضوابط الإدارة لإطار اختبارات الضغط

3.1.1 - المسؤولية النهائية لبرنامج اختبارات الضغط العام

المبدأ 3.1: يجبُ أنْ تكوّن اختباراتُ الضغط جزءاً لا يتجزّأُ من ضوابط الإدارة العامّة لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة، وينبغي أنْ تكونَ المسؤوليّة النّهائيّة لبرنامجِ اختباراتِ الضغط العامّ لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة مع مجلس الإدارةِ. إنّ تدخُّلَ مجلسِ الإدارةِ والإدارةِ التنفيذية في برامج اختبارات الضغط أمرٌ ضروريٌّ لعمليّاتِها الفعّالة، وينبغي أنْ تكون برامِجُ اختباراتِ الضغط مؤثرة في اتِّخاذِ القراراتِ على جميع المستوياتِ المناسبَةِ لإدارةِ مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة.

27- تجدر الإشارة إلى أنّ المتطلباتِ العامّة لإدارة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على النحو المبين في المبدأ 1.0 من المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تنطبق تماماً على ضوابط الإدارةِ والإشراف على برامج اختباراتِ الضغط.

28- يجبُ على مجلس الإدارةِ (باعتباره صانعاً للسّياسة الدّاخلية) أن يتحمل المسؤوليّة النهائية لبرنامجِ اختبارات الضغط العام، في حينٍ يجبُ أن تكون الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن تطبيقِ ذلك البرنامجِ وإدارته ورقابته والإشراف عليه وما إلى ذلك، ويمكن إسناد الجوانب العمليّة لاختبارات الضغط إلى الإدارة العليا التي تقوم بهذه العمليّة، مثل التعرف على المخاطر، وعملية التنفيذ، والإدارة.. الخ. ينبغي أن تشارك الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل جاد في مناقشةِ الاستخدام الفعّال للبرنامجِ، خاصّةً فيما يتعلقُ باختباراتِ الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع وتخطيط رأس المال من حيث نتائج اختبارات الضغط وقيودها. وهذا أمرٌ مهمٌّ من أجل أن تتأكّد السّلطات الإشرافية من أنّ برنامجَ اختبارات الضغط متوفّر في كلّ مستويات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وللّتأكد من أنّ مجلسَ الإدارة يُدركُ تماماً تأثيرَ الأحداث الصّعبة في طبيعة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلاميّة كلها، يجبُ أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الموافقة على التحديات الخاصة باختيار نماذج الافتراضات والتصورات، ومن المتوقع منه أن يتساءل عن الافتراضات التي يقوم عليها اختبارات الضغط من منظور الأنشطة

الاعتيادية. على سبيل المثال مدى معقولية الافتراضات عن العلاقات في بيئة الضغط ومصداقية تدخّل الإدارة التنفيذية وتخفيف الإجراءات بناءً على نتائج اختبارات الضغط.

29- يجب على مجلس الإدارة أن يحدد بوضوحٍ شهية المخاطر لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وفهم التأثيرات المترتِّبة على الأحداث الصعبةِ على طبيعةِ مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على الإدارة التنفيذية أنْ تُشارك في مُراجعةِ تحديد التصوُّرات الصّعبة المحتملة، فضلاً عن الاسهامِ في استراتيجيّة تخفيف المخاطر. علاوة على ذلك، يجب على الإدارةِ التنفيذية أنْ تعتبر مجموعةً من التّصوّرات الصّعبة التي تم فهمها بشكلٍ جيِّدٍ وتمّ اختبارها واستخدامُها لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (انظر: المبدأ 3.7). إنّ أسباب الاختيارات الخاصة وأثارها الرئيسة يجب شرحها وتوثيقها. وبذلك تدرك الادارة التنفيذية محددات وتأثيرات اختبارات الضغط. ومثال ذلك الافتراضات الرئيسة وأثر قرارات تقييم اختبارات الضغط واحتمال وقوع الحدث.

30- يجب على "لجنة ضوابط الإدارة"[14] (أو ما يُعادلها)[15] أن تتدخل بفعالية في تطوير التّصوّرات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار خصوصاً أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (باعتبار خلط أموال أصحاب حسابات الاستثمار مع أموال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية) كما وردت في المبدأ 3.9 (اختبارات الضغط المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار). إن تدخّل هذه اللّجنة مهم عند إجراء اختبارات الضغط فيما يتعلق بتأثير الأوضاع الصّعبة على الدّخل ورأس مال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وتقييم نتائج اختبارات الضغط لاحقاً لمصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. إنَّ أهميّةَ أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة باعتبارهم مصدراً لأموال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وخصائص المخاطر لمثل هذه الحسابات، والواجبات الاستئمانية على

[14] تجدر الإشارة في هذه الوثيقة أن "لجنة ضوابط الإدارة" ليست لجنة مسؤولة على وجه التحديد لاختبارات الضغط (يمكن لتلك المؤسسات أن يكون لها لجان مختلفة لهذا الغرض). بدلا من ذلك، لجنة ضوابط الإدارة هي لجنة المجلس الأخرى، على النحو الموصى به في المعيار الثالث لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، التي أنشئت من قبل مجلس الإدارة، وكلف خصيصا لحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار. وضعت التوصية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن لجنة ضوابط الإدارة التي تمارس وظائف تختلف عن لجنة مراجعة الحسابات التقليدية خصوصا أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تعمل حسابات الاستثمار (وفقا لعقد المضاربة) التي ليست في شكل عقد من الديون (كما في حالة الودائع الثابتة من البنوك التقليدية). لمعرفة تفاصيل هذه التوصية، يرجى الرجوع إلى المعيار الثالث لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

[15] عند توصية بإنشاء لجنة ضوابط الإدارة مستقلة، كما هو مقترح في المعيار الثالث لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، اعتمادا على الإطار الرقابي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية، يمكن أداء هذا الدور الذي اقترحته بعض اللجان الأخرى من قبل لجان مجلس الإدارة ويرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وكلفت صراحة لمراقبة إطار سياسة ضوابط إدارة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والحفاظ على مصالح أصحاب حسابات الاستثمار.

مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بصفتها مضارباً، يقتضي ضرورةِ تدخُّل لجنة مثل لجنة ضوابط الإدارةِ في اختبارات الضغط من هذا القبيل.

31- يجب أنْ يضع برنامج اختبارات الضغط في إجراءات اتِّخاذِ القرارات على مُستوى الإدارة المناسب بما في ذلك استراتيجيّة القرارات التّجاريّة لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية- يجبُ استخدامُ اختبارات الضغط لدعمِ مجموعةٍ من القراراتِ، خصوصاً وليس على سبيل الحصْرِ يجبُ استخدام اختبارات الضغط لتحديد شهية المخاطر لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أوْ وضع حدود التعرُّض للمخاطر. وينبغي استخدامُ اختبارات الضغط لمُساندةِ تقييم الاستراتيجيّة المختارة عند القيامِ بتخطيطِ العمل طويل الأجل. والأهم من ذلك، أنه يجبُ توفير اختبارات الضغط في إجراءات تخطيط السُّيولة ورأس المال. وسترد التفاصيل عن إجراءات التّخطيط ومجموعة القراراتِ في المبدأ 3.21.

3.1.2- البنية التحتية المناسبة والقويّة لبرنامج اختباراتِ الضغط:

المبدأ 3.2: ينبغي أنْ تكونَ برامجُ اختباراتِ الضغط جزءاً لا يتجزَّأُ من إطار إدارةِ المَخاطر لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ وتساندها البنيةُ التّحتيّة القويّةُ لتكونُ كافيةً ومرنةً بما فيهِ الكفاية لاستيعابِ التغيُّراتِ المحتملة لاختباراتِ الضغط المختلفةِ بمُستوى مُناسب من التفاصيلِ.

32- ينبغي أنْ يعزّز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ثقافة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تُشجِّعُ اختباراتِ الضغط كأداةٍ لإدارةِ المخاطر المُهِمّة وإدْماجها في إطار إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية[16]. وهذا يتطلّبُ وجود هيكل تنظيميً لمُؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لاختبارات الضغط. كما أشير سابقاً، قبلَ إجراء اختباراتِ الضغط على مؤسسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة أن تطبقَ المعيار الأوّل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يعزَزُ برنامج اختبارات الضغط على مُستوى مُؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، على سبيل المثالِ ينبغي لبرنامجِ اختباراتِ الضغط أن يقوم بما

[16] أظهرت الاستبانة أن اختبارات الضغط جزء لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة وثقافة إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومع ذلك، فقد أثبتت بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضا، في جملة أمور، ما يأتي: (1) أنها في إجراءات إدماج نتائج الأعمال والتخطيط الاستراتيجي، (2) أنها وضعت الإجراءات التشغيلية لإدارة المخاطر المعيارية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تعمل في دولها والخروج من عمليات البنوك التقليدية/ المجموعات، (3) تمّ إجراء اختبارات الضغط بصفتها جزءاً من اختبارات الضغط الموحدة الذي قامت به البنوك التقليدية، (4) وتمّ إجراء اختبارات الضغط للبنك تقليدي كله، وليس بشكل منفصل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، (5) النظر في اعتبار اختبارات الضغط بصفتها جزءاً من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأتي: (1) تحليل مجمل أعمال مؤسسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة، وأنواع المخاطر فضلاً عن تحليل مكوّناتِ المحافظ وأنواع المخاطر وخطوط الأعمال بشكل منفصل. (2) العامل في العلاقات بين أنواع المخاطر (3) تقديم اختبارات الضغط على المستوى التصاعدي[17] وعلى المستوى التنازلي باستخدام إمّا التّصوّرات أو تحليلُ الحساسيّة بما في ذلك اختبارات الضغط العكسيّة. (لمزيد من التّفاصيلِ انظر القسم الفرعي 3.4 لاختبارات الضغط العكسية). (4) وجود أساس مرن يمكن من استخدام مجموعة واسعة من النّماذج من اختبارات الضغط عبرَ خطوط الأعمالِ وأنواع المخاطر عندما تطلبُ الإدارة ذلك. (5) استخلاصُ البياناتِ عبر المؤسسة حسبَ الحاجّةِ. (6) تمْكينُ تدخّل الإدارةِ التنفيذية لتعديل الفرضياتِ.

-33 بما أن اختباراتِ الضغط هي أحد مُكوِّناتِ إدارة المخاطر، تتوقّعُ السّلطاتُ الإشرافيّة أنْ ترى اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً لا يتجزّأُ منَ الإجراءات الدّاخليّة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ضمن إجراءات الرقابة الإشرافية لتقييم كفاية رأس المال، ويجبُ أنْ تكونَ للإجراءات الدّاخليّة لتقييمِ كفاية رأس المالِ نظرةٌ مُستقبليّة تأخذ في الاعتبار التّصوّرات الصعبة التي تُؤثِّرُ على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب أنْ تثبتَ الإجراءات الدّاخليّة لتقييمِ كفاية رأس المال أنّ تقارير اختبارات الضغط تُوفّرُ لمجلس الإدارة الادارة التنفيذية فهماً عميقاً للمخاطر الجوهريّة التي تتعرّضُ لها المؤسسات.

وينبغي لاختبارات الضغط أنْ تكون أداةً أساسيّةً لتحديد وقياسِ مخاطر السُّيولةِ للتّمويل ومُراقبتها، ولا سيّما تقييم طبيعة سيولةِ مؤسسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة وكفاية مخاطر السّيولة في حالتيْ الأحداثِ الصّعبةِ سواءٌ أكانت خاصّةً بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أم السُّوق على نِطاقٍ واسعٍ. (انظر المبدأ 3.14 اختبارات الضغط لمخاطر السُّيولةِ لمزيد منَ التَّفاصيل)[18].

---

[17] المستوى التصاعدي أن تجري اختبارات الضغط على التعرض للمخاطر المعينة وعلى عوامل المخاطر ثم يتم تجميع النتائج. وعلى المستوى التنازلي أن تجري اختبارات الضغط على المستوى الإجمالي ثم توزع النتائج على الكيانات/ خطوط الأعمال ذات الصلة.

[18] انظر أيضا المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها، لجنة بازل للإشراف المصرفي، سبتمبر 2008م، ومسودة مشروع 12: إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أكتوبر 2011م.

34- في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتماشيا مع مبدأ التناسب[19]، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن يكون لديها هيكل أساسي مرن مناسب فضلا عن البيانات ذات النوعية الملائمة (انظر القسم 2.2 لمزيد من التفاصيل عن البيانات النوعية). وينبغي للبنية التحتية أن تمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الوقت المناسب من تجميع تعرضاتها لمخاطر عامل او منتج معين، أو عامل الطرف المقابل، وتعديل منهجياتها لتطبيق تصورات جديدة عند الحاجة. وينبغي أيضا أن يكون الهيكل الأساسي مرناً بما فيه الكفاية للسماح باختبارات الضغط لغرض محدد سواء على مستوى خطوط الاعمال أو على مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، لتقييم مخاطر محددة في الأوقات الصعبة. إن مرونة النظام مهمة لمعالجة تغيير اختبارات الضغط ومقارنة التعرض للمخاطر الكلية عبر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إعداد "مكتبة اختبارات الضغط"[20] مع وضع رموز لقاعدة بيانات واسعة[21] باعتبارها جزءا من البنية التحتية التي من شأنها أن تسمح بتخزين أنواع مختلفة من التصورات لتغطية جوانب مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من أن تخصص موارد كافية لتطوير وصيانة البنية التحتية و/أو أطر البيانات بما في ذلك الموارد المناسبة ونظم تكنولوجيا المعلومات، - حيث تنطبق - وهذا يسهل توفير البيانات الفعالة ومعالجتها بالطريقة الكمية والنوعية.

35- ينبغي أن تسمح البنية التحتية لاختبارات الضغط و /أو إطار البيانات عبر الحدود، بإجراء اختبارات الضغط على مختلف مستويات المؤسسة، بما في ذلك المستوى الموحد، وكذلك أيضاً على مستوى الكيانات الهامة. (انظر الفقرة 12). وفي الحالات، التي تطبق فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأسلوب المركزي لإدارة المخاطر يتم اجراء اختبارات الضغط في الغالب على المستوى الموحد، وإن تصميم برنامج اختبارات

---

19 ولهذا، يجب أن يكون الهيكل الأساسي متناسباً مع طبيعة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وحجمها وتعقيدها، والسماح لأداء اختبارات الضغط التي تغطي جميع المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

20 مصطلح "مكتبة اختبارات الضغط" يشير إلى جزء من بنك المعلومات الداخلية، وتوفير الوصول إلى مجموعة من التصورات الصعبة مفيدة وتأثيراتها، وضعت داخليا إما خلال فترة من الزمن أو الاستعانة بمصادر خارجية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، لاستخدامها في اختبارات الضغط.

21 يمكن أن تشمل العلامات القياسية المستخدمة في مكتبة اختبارات الضغط ما يأتي: اسم التصور، ووصف التصور (بما في ذلك الافتراضات والسبب الأساسي والمنهجية، والأفق الزمني للتصور، وأنواع التصور، عوامل السوق الدافعة والمؤشرات الرئيسة، والزخم، والاحتمال، والصعوبة).

الضغط ينبغي أن يحقق نتائج المجموعة (الموحدة) على مستوى اختبارات الضغط للكيانات الهامة و/أو خطوط الأعمال.

3.1.3 اختبارات الضغط تعزز التعرف على المخاطر وتبادل وجهات النظر عبر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

المبدأ 3.3: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تجري برنامج اختباراتِ الضغط الذي يُعزِّزُ التعرف على المخاطرِ ورّقابتها ، وتوفير منظور للمَخاطر المكمِّلةً لغيرها من أدواتِ إدارةِ المخاطر. كما يجبُ أنْ تأخذَ برامج اختباراتِ الضغط وجهاتِ نظر جميع الجهات فى المؤسسة، بما في ذلك "لجنة ضوابط الإدارة" و"هيئة الرّقابةِ الشّرعيّة" ويجبُ أنْ تغطّي مجموعةً واسعةً من وجهاتِ النّظر والتّقنيات.

36- يعتبر برنامج اختبارات الضغط استراتيجية متكاملة لتلبية مجموعة واسعة من الأغراض (أي نشأة وتطوير وتطبيق مجموعة من اختبارات الضغط المناسبة) تتطلب مجموعة من التقنيات، إذ إن اختبارات الضغط ليست أسلوباً يناسب الجميع. يجب أن تدرج اختبارات الضغط في أنشطة إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على المستويات المختلفة، لتعزيز التعرف على المخاطر ومراقبتها. وهذا يشمل استخدام اختبارات الضغط لإدارة المخاطر على مستوى التمويل للفرد أو للجماعة والمعاملات، ولإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، فضلا عن تعديل استراتيجية أعمال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. على وجه الخصوص، و ينبغي أن تستخدم للكشف عن نقاط الضعف مثل: (1) التركزات غير المتعرف عليها في المخاطر الحالية (2) المخاطر المحتملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، (بما في ذلك عدم تغطية التركزات غير المتعرف عليها) (3) التفاعلات المحتملة بين أنواع المخاطر التي يمكن أن تهدد بقاء مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (لمزيد من التفاصيل انظر المبدأ 3.21 حول استخدام اختبارات الضغط).

37- ينبغي أن توفر اختبارات الضغط منظور المخاطر الشاملة والمستقلة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل: القيمة عند حدوث المخاطر[22]، رأس المال الاقتصادي، والمقاييس الإحصائية المختلفة، (مثل العلاقات، وتحليل الانحدار المتعدد). فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تكمّل اختبارات الضغط أسلوب إدارة المخاطر التي تستند إلى نماذج معقدة واستخدام البيانات الكمية السابقة، وتقدير العلاقات الإحصائية. على وجه الخصوص، يمكن أن توفر نتائج اختبارات الضغط للمحفظة الخاصة إشرافاً على صحة النماذج الإحصائية على فترات كفاءة عالية، على سبيل المثال: النماذج المستخدمة لتحديد القيمة عند حدوث المخاطر. - الجدير بالذكر وكما أنه لوحظ من الأزمة المالية - أن بعض النماذج مثل: القياس القائم على القيمة عند حدوث المخاطر لم تستطع إيقاف صدمات السوق الصعبة التي تجاوزت التجربة التاريخية، وتحديد المخاطر منخفضة التكرار عالية التأثير خصوصا التي تتعلق بانتقال التأثيرات، وبالتالي، تسلط الضوء على أهمية استكمال القيمة عند حدوث المخاطر مع وجهات نظر أخرى مثل: اختبارات الضغط.

38- يجب على برامج اختبارات الضغط أن تأخذ في الاعتبار وجهات النظر على نطاق المؤسسة، وينبغي استخدام وجهات نظر متعددة ومجموعة من التقنيات من أجل تحقيق تغطية شاملة[23]. وتشمل هذه التقنيات الكمية والنوعية دعم استخدام النماذج وتكميلها، وتوسيع اختبارات الضغط إلى مجالات تتطلب إدارة فعالة للمخاطر، واستخدام المزيد من القرارات. وقد تناول القسم الفرعي 3.2 و3.4 مجموعة من وجهات النظر والتقنيات بالتفصيل. ويجب أن تلاحظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحديد الأحداث الصعبة ذات الصلة، وتطبيق أساليب النمذجة السليمة، واستخدام نتائج اختبارات الضغط المناسبة، يتطلب تعاوناً مع مختلف كبار الخبراء في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مثل: مراقبي المخاطر، والاقتصاديين، والمديرين المعنيين.

---

[22] يمكن تعريف القيمة عند حدوث المخاطر بأنها أسوأ الخسائر التي يمكن أن تتوقع من عقد الائتمان أو المحفظة على مدى فترة زمنية معينة (مثلا: في يوم أو عشرة أيام)، نظرا لمستوى معين من الاحتمالات (حسب مستوى الثقة). وهكذا، يتم استخدام القيمة عند حدوث المخاطر لتوفير التنبؤ الاحتمالي على الخسائر التي من المحتمل أن تحدث لفترة محددة سلفا حسب مستوى الثقة. إن الغرض الرئيس من القيمة عند حدوث المخاطر هو تحديد الخسائر المحتملة في ظلّ أوضاع السوق العادية، وعلى هذا النحو هو نوع من أداة قياس المخاطر (مع ملاحظة أنه يضعف ويقلل مخاطر التوزيعات الاحتمالية ولا يقيس بشكل صحيح التوزيعات المنحرفة)، انظر المبدأ 3.8.

[23] تشمل هذه التقنيات التقنيات النوعية والكمية لدعم استخدام النماذج وتوسيع مجالات اختبارات الضغط إلى إدارة المخاطر الفعّالة، والتي تتطلب استخدام القرارات العالية.

39- ينبغي لبرنامج اختبار الضغط أن يأخذ في الاعتبار آراء جميع الخبراء المعنيين والكيانات المحددة، مثل: لجنة ضوابط الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية، ولا سيما اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة (انظر المبدأ 3.15)، واختبارات الضغط المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (انظر المبدأ 3.9). ومن هذا المنظور، تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تؤسس الإطار المناسب للتعاون بين وحدة إدارة المخاطر، وهيئات الرقابة الشرعية، ولجنة ضوابط الإدارة.

40- يجب على الوحدة المسؤولة عن تطبيق برنامج اختبارات الضغط أن تنظم الحوارات المناسبة بين الخبراء والكيانات ومناقشة آرائهم من أجل تحقيق التناسق. (على سبيل المثال: اختبارات الضغط الأخرى ذات الصلة)، واتخاذ القرار بشأن تصميم اختبارات الضغط وتطبيقها، وضمان وجود التوازن الكافي بين مصالح الانتفاع، والشمولية والدقة، والقابلية.

3.1.4 السياسات والإجراءات المكتوبة مع المسؤوليات الواضحة

المبدأ 3.4: يجبُ ان يكون لدي مؤَسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة الآتي: 1- سِّياساتٍ وإجراءاتٍ مكتوبة ، 2- مسؤوليّات واضحة، 3- موارد مخصّصة لتَسهيلِ تطبيقِ برنامجِ اختباراتِ الضغط. يجبُ أنْ تكونَ اجراءات البرنامجِ موثقةً بشكل مناسب لجميعِ المُستوياتِ.

41- ينبغي أن يخضع برنامج اختبارات الضغط للسياسات والإجراءات الداخلية التي يجب أن تكون موثقة بشكل مناسب. وينبغي تحديد مسؤوليات واضحة لبرنامج اختبارات الضغط الشاملة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وكما ينبغي توثيق البرنامج وخاصة فيما يتعلق باختبارات الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع. ينبغي أن تكون الجوانب الآتية مفصلة في السياسات والإجراءات التي يخضع لها برنامج اختبارات الضغط: (1) أنواع اختبارات الضغط والغرض الرئيس لكل مكون من مكونات البرنامج، (2) ممارسة اختبارات الضغط التي يمكن أن تختلف اعتمادا على النوع والغرض؛ (3) منهجية التفاصيل لكل مكوّن، بما في ذلك

تعريف التصورات ذات الصلة، ودور قرار الخبراء، واتخاذ القرارات بشأن مَن يوفر التصورات لاختبارات الضغط، ومن يراجع مدى ملاءمة ومعقولية منهجية اختبارات الضغط وافتراضاتها، (4) مجموعة افتراضات الأعمال والإجراءات التصحيحية، بناءً على غرض ونوع ونتيجة اختبارات الضغط، بما في ذلك تقييم جدوى الإجراءات التصحيحية.

-42 ينبغي تحديد وتوثيق دور "لجنة ضوابط الإدارة" بالنسبة لاختبارات الضغط لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في وضع السياسات، وينبغي على اللجنة أن تتلقى أحدث المعلومات عن عملية برنامج اختبارات الضغط جنباً إلى جنب مع وثائق السياسات والإجراءات، والنتائج (انظر أيضا الفقرتين 30 و39). وبالمثل، ينبغي تحديد دور هيئات الرقابة الشرعية بالنسبة لإطار اختبارات الضغط الموثقة من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في وضع سياساتها. فضلاً عن ذلك، ينبغي إعداد سياسات وتنفيذ إجراءات الخطط (والإجراءات التصحيحية) نتيجة لممارسة اختبارات الضغط، كما ينبغي الرجوع إلى هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من أن جميع جوانب الالتزام بأحكام الشريعة تتمّ بشكل مناسب، لتجنب أيّ شك فيما يتعلق بالجوانب الشرعية (انظر المبدأ 3.15).

-43 ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن توثق الافتراضات والعناصر الأساسية لكل ممارسات اختبارات الضغط. وتشمل هذه البيانات الأسباب والقرارات الكامنة وراء اختيار التصورات ونتائج اختبارات الضغط الحساسة لمجموعة من التصورات الصعبة. بما في ذلك الأسباب والقرارات التي تقوم عليها التصورات المختارة، وحساسية نتائج اختبارات الضغط على نطاق مجموعة التصورات الصعبة. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن التصورات موثقة بصورة جيدة مع وصف لهذه التصورات، بما في ذلك أنواع التصورات (مثل: التاريخية، والافتراضية) والافتراضات الأساسية، وتواتر الاختبارات، والعناصر الأساسية، ووضع البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الضغط.
ينبغي إجراء تقييم الافتراضات الأساسية بشكل منتظم أو في ضوء تغير الظروف الخارجية، وينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن توثق نتائج هذه التقييمات. ويجب أن لا تعوق متطلبات التوثيق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من

قدرتها على أداء مرن لاختبارات الضغط لغرض محدد، والتي بحكم طبيعتها تحتاج إلى أن تكتمل، استجابة لاي مخاطر ناشئة. علاوة على ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكرس ما يكفي من الموارد، وتضع إجراءات واضحة للقيام بنظرة مستقبلية لاختبارات تحمل صارمة[24].

3.1.5 مراجعة منتظمة لإطار اختبارات الضغط

المبدأ 3.5: يجبُ على مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة أنْ تُراجعَ إطار اختباراتِ الضغط بشكل منتظم، وتقيم فعاليّتِه وقوَّتِه بشكلٍ دوريٍّ ومُستقلٍّ.

44- ينبغي تقييم فعالية ومتانة اختبارات الضغط بانتظام كميا ونوعياً، نظرا لأهمية القرارات واعتبار الصدمات الصعبة، وذلك في ضوء تغير الظروف الخارجية للتأكد من أنها دقيقة. يجب أن تخضع الأجزاء المختلفة لبرنامج اختبارات الضغط للتقييم المتكرر من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

45- نظراً لأنّ عملية تطوير اختبارات الضغط وتنفيذها غالباً ما تعني ضمناً قرارات مبنية على الرأي والخبرة (مثل: الافتراضات التي يمكن اختبارها، معايرة الصعوبات، الخ)، يجب أن تؤدي جهة مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية دوراً رئيساً في العملية. إن اختبارات الضغط التي تؤديها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يجب أن تراجع بصفة مستقلة للتأكد من استمرار فعاليتها. عموما، يجب أن تشمل المراجعة معقولية وصلاحية ومتانة المنهجيات والافتراضات والتصورات، وكذلك استخدام اختبارات الضغط داخل المؤسسات. ومع ذلك، فيما يتعلق بالمراجعة والتقييم، ينبغي الأخذ في الاعتبار المجالات الآتية لتقييم برنامج اختبارات الضغط: (1) فعالية هذا البرنامج لتلبية

---

[24] أظهرت الاستبانة أن أقل من نصف عينة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضعت السياسات والإجراءات التي تنظم ممارسات اختبارات تحملها. ومع ذلك، فقد ذكرت بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ما يأتي: (1) أنها ستعد سياسات مكتوبة لقياس المخاطر بما في ذلك برنامج اختبارات الضغط، (2) أنها تخطط لتقديم اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما في ذلك منهجية اختبارات الضغط الموثقة بالشكل الصحيح الذي يحكم أسلوب اختبارات الضغط، (3) كفاية الافتراضات الموثقة التي تجري مراجعتها من قبل واحد مما يأتي: أ) لجنة الموجودات والمطلوبات، ب) لجنة إدارة المخاطر ج) مجلس الإدارة؛ د) لجنة إدارة المخاطر لمجلس الإدارة، هـ) لجنة توجيه تؤكد اختبارات الضغط، و) السلطة الإشرافية. كانت هناك أيضا مؤشرات على أن يجري تأكيد منهجية اختبارات الضغط معا من خلال وحدات الأعمال وإدارة المخاطر والتداول على مستوى مجموعة لجنة الموجودات والمطلوبات قبل تقديمها للموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر للمجموعة تليها لجنة التفتيش الدورية التي تنفذها إدارة المراجعة الداخلية التي تواجه المنهجية والافتراضات.

أغراضه المنشودة، (2) الحاجة إلى تطوير العمل، (3) تطبيق الأنظمة (4) الإشراف الإداري؛ (5) الأنشطة و/أو الافتراضات الإدارية المستخدمة أو أي افتراضات مستخدمة أخرى، (6) جودة البيانات ، (7) المستندات. إن الإجراءات الكمية ينبغي أن تتضمن مقاييس مع اختبارات تحمّل أخرى داخل المؤسسات وخارجها.

-46 ينبغي أن يتم اختبار متانة برنامج اختبارات الضغط وقوته، (على سبيل المثال التصميم والتصورات، واستخدام القرارات والنتائج، ووجهات النظر على نطاق المؤسسة) بما في ذلك لجنة ضوابط الإدارة (انظر أيضا الفقرة 39)، وهذا يتطلب حوارا بين مديري المخاطر، والاقتصاديين، والمديرين المعنيين، والخبراء المعنيين الآخرين، قبل الذهاب إلى الإدارة التنفيذية للمراجعة. إن المراجعة بين مديري المخاطر والمديرين المعنيين، من المرجح أن تركز على استخدام برنامج اختبارات الضغط من منظور العمل. ومن المرجح أن يكون إشراف الخبراء أكثر قيمة عند تحليل الاقتصاد الكلي في إجراءات التصور المختار، وفي التحقق من نتائج اختبارات الضغط. وسوف تساعد تدخلات الخبراء المختلفة على التأكد من مراجعة برنامج اختبارات الضغط من الناحية الكمية والنوعية على حد سواء.

3.2. تحديد عوامل المخاطر ونطاق التصورات

3.2.1 تحديد قائمة عناصر المخاطر التي تخضع للاختبار وفقاً لتصورات مختلفة

المبدأ 3.6: يجبُ أن تُغطي وتُحدِّد برامج اختباراتِ الضغط لدى مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة مجموعة من المَخاطرِ الهامة ذات الصلة التي تتَعرَّضُ لها على مُستوى وَحدةِ العملِ وعلى مُستوى مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. ويجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تكونَ قادرةً على الإنْدِماجِ بشكلٍ فعّالٍ ومُجدٍ في أَنْشطةِ اختباراتِ الضغط وجميع المَخاطر ومجالاتِ العملِ التّجاري مع الأخذِ في الاعتبارِ علاقاتِ المخاطرُ المُحتملَةُ، من أجلِ تقديمِ صورةٍ كاملةٍ لَمخاطرِ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة على نطاق واسع.

47- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراجعة طبيعة أنشطتها الأساسية والبيئة الخارجية التي تعمل فيها من أجل تحديد قائمة المخاطر الرئيسة (بما في ذلك المتغيرات الفردية أو مجموعات المتغيرات)، التي يجب اختبارها في إطار التصورات المختلفة لاختبارات الضغط. وينبغي أن تكون المجالات الرئيسة التي تتعرض فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمخاطر مما يجب تضمينه في برنامج اختبارات الضغط (مثل التعرض الحاد لأنواع مختلفة من المخاطر خارج المركز المالي، والتي تشير إلى مواطن الضعف لصدمات مختلفة). كما ينبغي أن تشمل عملية التحديد مجموعة كاملة من المخاطر الجوهرية على كلٍّ من مستوى وحدة الأعمال ومستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

يمكن أن تشمل مجموعة المخاطر عوامل المخاطر العامة، والمخاطر المحددة، وبعض عوامل المخاطر النوعية المعمول بها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومع ذلك، من المهم أيضاً الحاجة إلى تحديد المخاطر السائدة من هذه المخاطر الجوهرية، لأن هذا من شأنه أن يساعد على فهم العوامل الكامنة التي تؤثر في المخاطر وتحديد التدابير التصحيحية المناسبة.

48- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطر العامة عند تكوين اختبارات الضغط. وتشمل – بين العوامل الأخرى - العوامل الآتية: (1) عوامل الاقتصاد الكلي (أسعار صرف العملات الأجنبية، والتضخم، ونمو الناتج

المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة وأسعار الموجودات وأسعار النفط)، (2) العوامل الجغرافية والسياسية (قوة الاقتصاديات الأخرى، ونقاط الضعف للأحداث الخارجية، وانتقال التأثيرات السلبية)، (3) أوضاع السوق المالية، (أي كلٌ من التمول وسوق السيولة)، (4) التركزات في المخاطر (أي الأطراف المقابلة في الصناعات، والمناطق، انظر الفقرة 61 لمزيد من التفاصيل)، (5) خصائص مخاطر عملاء التمويل التي من شأنها أن تؤثر في مخاطر التزام العميل وزيادة احتمالية العجز عن السداد، على سبيل المثال نوع العميل، والديموغرافيا، والصناعة، (6) خصائص مخاطر المعاملات، (على سبيل المثال المنتج، ونوع الضمانات، والكفالات، الخ). يجب أن تعكس اختبارات الضغط أيضا خصائص المخاطر المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بما في ذلك الأحداث مثل: عمليات الاندماج أو استراتيجية الاستحواذ.

49- فضلاً عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية (مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة)، تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضا لمخاطر أخرى محددة، (مثل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، ومخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، ومخاطر معدل العائد). يجب اعتبارها كما لو أنها مرتبطة بمخاطر السحب والمخاطر التجارية المنقولة، على النحو المبين في المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطر المحددة،[25] في التأكد من برنامج اختبارات الضغط تبعاً لأهمية تطبيقها بما في ذلك ما يأتي: (1) مخاطر الائتمان للصكوك والتمويل العقاري، والتعرض للمخاطر الأخرى، (2) مخاطر السوق لتداول الأسهم والصكوك والاستثمارات العقارية، وصرف العملات الأجنبية، والتعرض للمخاطر الأخرى، (3) مخاطر الاستثمار في عقد المضاربة أو المشاركة، (4) مخاطر السيولة؛ (5) مخاطر معدل العائد[26]، (6) المخاطر التجارية المنقولة؛ (7) مخاطر التشغيل بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة المؤدية إلى مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية والمالية.

[25] ليس المقصود من عوامل المخاطر المحددة في المبادئ الإرشادية أن تكون شاملة، ويتوقع من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد عوامل المخاطر التي هي جوهرية لمؤسساتها.

[26] فإن مخاطر معدل العائد تشير إلى الأثر المحتمل على الدخل الصافي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الناشئة عن أثر التغيرات في أسعار السوق وأسعار مؤشر التمويل ذات الصلة على عائد الموجودات والعوائد المستحقة على التمويل. إن مخاطر معدل العائد تختلف عن مخاطر أسعار الفائدة. حيث إن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية معنية بالعائد على أنشطتها الاستثمارية في نهاية فترة الاستثمار، وتأثيره في صافي الدخل بعد تقاسم العوائد مع أصحاب حسابات الاستثمار. إن مخاطر معدل العائد تؤدي إلى المخاطر التجارية المنقولة (انظر المعيار الأوّل لمجلس الخدمات الإسلامية لمزيد من التفاصيل).

وينبغي أن تولي المؤسسات الاهتمام بهذه المخاطر المحددة بشكل جيد في تصورات اختبارات الضغط، وفي اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كلها. (يتناول المبدأ 3.9 و3.16 بعض عوامل المخاطر هذه بالتفصيل في القسم الفرعي 3.3.).

50- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن لا تقصر إجراء اختبارات الضغط على العوامل العادية للمخاطر التي تواجهها (مثل مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، الخ)، بل ينبغي أيضا أن تأخذ في الاعتبار بعض عوامل المخاطر النوعية أو أنواعاً أخرى من المخاطر التي هي نوعية بطبيعتها ولا يمكن قياسها بالضبط، (أي بعض أنواع مخاطر التشغيل مثل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، والمخاطر القانونية، فضلاً عن مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية). على سبيل المثال، إذا كان مستوى المخاطر من فئة معينة جوهرياً بما يكفي لجعل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مضطربة، فيجب على هذه المؤسسة أن تأخذ في الاعتبار عند التقييم مدى كفاية الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال. فضلاً عن ذلك، يوفر المبدأ 3.15 التوجيه لعوامل المخاطر المحتملة (الكمية والنوعية) فيما يتعلق بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة التي هي من عوامل المخاطر النوعية، والتي يجب أن تدرج في اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث يمكن للإخفاق الكبير في الالتزام بأحكام الشريعة أن يلحق الضرر بسمعة هذه المؤسسات، فضلاً عن وجود عواقب مالية سلبية مثل: خسارة الدخل المشتبه بعدم توافقه مع أحكام الشريعة.

51- تنشأ مخاطر معدل العائد بسبب معدل العائد الثابت على فئات معينة من الموجودات مثل: المرابحة القائمة على عقد البيع (وفقاً لأحكام الشريعة ومبادئها)، في حين أن سعر الفائدة في السوق يتحرك صعودا أو هبوطا. وبالتالي، فبما أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجمع الأموال من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو من خلال الودائع القائمة على معاملات المرابحة في السلع قصيرة الأجل والتي تكون آجال استحقاقها أقلّ من آجال استحقاق موجودات المرابحة، فإنها سوف تتعرض لمخاطر معدل العائد (بالإضافة إلى مخاطر السيولة الناتجة عن عدم توافق آجال الاستحقاق عند استخدام الودائع القائمة على معاملات المرابحة في السلع). هناك حاجة إلى تغطية مخاطر معدل العائد، وكذلك مخاطر السيولة من خلال تقنيات اختبارات الضغط.

52- إن تعرض السوق للانهيار الذي بدأ في منتصف 2007م سلط الضوء على الأهمية الحاسمة للعلاقات بين مخاطر الائتمان (بما في ذلك مخاطر الائتمان للطرف المقابل)، وتمويل مخاطر السيولة، ومخاطر السوق. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على إدماج كلّ مخاطر ومجالات العمل - بشكل فعال ومجد - في برنامج اختبارات الضغط لتقديم صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومن شأن التكامل الشامل لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مراعاة التفاعلات بين أنواع مختلفة من المخاطر (أي مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة)، داخل جميع إدارات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ووحداتها.

على سبيل المثال، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن لا تهتم فقط بمخاطر التفاعلات داخل مخاطر السوق (من خلال استخدام الارتباطات)، بل أيضا بأحداث الائتمان، أو التغييرات في أوضاع السيولة التي قد تؤثر في مراكز مخاطر السوق. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار كلّ المخاطر عند إجراء اختبارات الضغط، سواء على مستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو على مستوى العمل، والتقلبات، وتغير الارتباطات بين عوامل المخاطر المختلفة، والأسواق، والقطاعات المختلفة في المؤسسة في إطار موحد.

53- عند تحديد المخاطر، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية، وتأخذ في الاعتبار تغيرات القوانين الرقابية والضريبية في الدول التي تعمل فيها، والتي تتعلق على وجه التحديد بالخدمات المصرفية الإسلامية، نظرا لأن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تستند إلى حد كبير في أعمالها على عقود المعاملات مثل: الإجارة، والمرابحة، الخ والتي تنطوي على عمليات نقل الموجودات الحقيقية، وأي تغييرات سلبية رقابية أو ضريبية، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في تكاليف أعمالها، وبالتالي على ربحية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. فضلاً عن المخاطر القائمة، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية أيضا لظهور المخاطر الجديدة، والمخاطر المحتملة، وكشف التركزات الخفية التي قد تظهر من التعاملات الناشئة عن عوامل المخاطر المتعددة (على سبيل المثال، مخاطر السمعة من أزمة السيولة). ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن لا تقتصر على مراقبة تكرار الأحداث المحتملة

عن طريق اختبارات الضغط (مثل: الاتجاهات، والتقلبات، والقيم المتطرفة)، ولكن يجب تحديد "نقطة الإرشادات المحتملة".

-54 فضلاً عن عوامل المخاطر المحددة أعلاه، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إجراءات معايرة عوامل المخاطر هذه في مجموعة من التصورات (لمزيد من التفاصيل انظر القسم الفرعي 3.2.2)، وحجم الصدمات المطبقة على البيانات (انظر الفقرة 64)، وآليات لتفسير النتائج (لمزيد من التفاصيل انظر القسم 3.6).

3.2.2 نطاق التصورات بما في ذلك النظرة المستقبلية والمتغيرة للتصورات

المبدأ 3.7: يجبُ أنْ يُغطّي برنامجُ اختباراتِ الضغط مجموعةً واسعةً منَ التّصوُّراتِ (بما في ذلك نظرةٌ مُستقبليّةٌ والمتغيرة للتّصوُّراتِ)، ويهدِفُ إلى أنْ يأخذَ في الاعتبارِ النِّظام الواسع من التّعامُلاتِ وآثارِ ردودِ الفعلِ المتَميِّزةِ. يجبُ على مُؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة أنْ تُحدِّدَ آليّاتٍ مُناسبَةٍ لترجمة التّصوُّراتِ إلى محددات المُخاطر الدّاخليّة ذاتِ الصِّلَةِ التي تُوفِّرُ وُجهةَ نظرِ مُؤَسَّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ في المَخاطر.

-55 تعتمد فعالية اختبارات الضغط على وجه الخصوص، على مدى قدرة المؤسسات على اختيار التصورات المناسبة لاختبارات الضغط، وينبغي أن تكون التصورات بسيطة وشاملة، وسهلة للتوضيح، وكذلك أن تكون واقعية وملائمة. فإنه لا يكفي للمؤسسات أن تجمع التصورات، ولكنها في حاجة إلى محاكاتها على مستوى المؤسسة. وفي حين أنه من الصعب تحديد العدد الأمثل من التصورات، فمن الواضح، أن العدد المناسب سوف يختلف من مؤسسة إلى أخرى. نظرا لأنه يمكن جمع عدد غير محدد من التصورات، وبالتالي فإن العدد الإجمالي يجب أن يكون محددا. وتحتاج المؤسسات إلى ضرورة الموازنة بين حجم ما تغطيه التصورات وبين إدارة تكاليف تشغيل هذه التصورات واستنباط النتائج في شكل يمكن مناقشته مع مجلس الإدارة ووضعه موضع التنفيذ.

56- يجب أن يشمل برنامج اختبارات الضغط التصورات على أكبر قدر من الأحداث، ومستويات الصعوبة التي تساعد على تعميق فهم الإدارة لنقاط ضعفها. وهناك مجموعة من التصورات التي تغطي منتجات ومجالات المخاطر (مثل عوامل المخاطر العامة، والمخاطر المحددة، وبعض عوامل المخاطر النوعية على النحو الوارد في المبدأ 3.6)، ومجالات الأعمال، والمحافظ، وكذلك تغطي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كلها، وتشمل استخدام أحداث مختلفة ودرجات من الصعوبة. وينبغي أن تطبق التصورات المختارة على المراكز ذات الصلة (داخل وخارج المركز المالي) لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وعلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرك التفاعلات المتغيرة الممكنة بين المخاطر السائدة، والآثار المترتبة على الأرباح وعلى المراكز خارج المركز المالي[27].

57- هناك عدة أنواع من التصورات لاختبارات الضغط التي يمكن تطبيقها على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (انظر القسم الفرعي 3.4.1). ومع ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تطوير وتحديد مدى ملاءمة هذه التصورات في ضوء خصائص المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار الترابط أو التكامل بين التصورات المختلفة لتحليل التصورات (لمزيد من التفاصيل بشأن تحليل التصورات انظر القسم الفرعي 3.4.1). وبصدد تحديد الطرف الذي ينبغي عليه أن يوفر التصورات، فإنه يمكن تحديد طرف أو مجموعة من الأطراف التالية على سبيل المثال لا الحصر: مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر أو لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ورؤساء الإدارات المعنية، لجنة الموجودات والمطلوبات.

58- ينبغي أن تتناول مجموعة التصورات المصممة من قبل المؤسسات الجوانب الآتية - من ضمن امور اخرى - باعتبار الأحداث المختلفة ودرجات متفاوتة من الضغط، (مع الأخذ في الاعتبار كلا من نظام التضخيم الخارجي، واستجابة الإدارة الداخلية):

أ- أن **تعكس طبيعة أنشطة المؤسسات** التي تغطي كل المخاطر الهامةأو عوامل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات (انظر المبدأ 3.6 لمزيد من التفاصيل). وينبغي أن لا يترك أي نوع من المخاطر الهامة.

[27] يمكن الرجوع إلى المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، لجنة المشرفين للبنوك الأوروبية، نشرت في أغسطس 2010م.

ب- **تحليلات الخسائر المحتملة للمؤسسات على نطاق واسع**، وعلى وجه الخصوص: (1) التمويل العام (2) التمويل والاستثمارات العقارية، (3) تداول الموجودات، ومحافظ الأوراق المالية، (4) أي التزامات خارج المركز المالي والمطلوبات / المخاطر المحتملة في إطار التصورات المحددة على مدى أفق زمني معين.

ج- **نقاط الضعف الأساسية الخاصة بالمؤسسات**: يجب أخذ نقاط الضعف التالية في الاعتبار (1) الخصائص الإقليمية وعبر قطاعات المؤسسات، فضلا عن النظر في منتجات معينة أو التعرض لمخاطر قطاعات الأنشطة، وسياسات التمول، (2) توفر إشراف ذي نطاق واسع على المؤسسات. يشمل تأثير أحداث الضغط على متانة الأوضاع المالية للمؤسسات، وإتاحة الفرصة لإجراء تقييم لقدرة المؤسسات على مواجهة الأحداث.

د- **الأسباب المختلفة للأحداث**: مع الاخذ فى الاعتبار تحركات عوامل المخاطر والعلاقات المتضمنة، (على سبيل المثال: إخفاق الديون السيادية وما يشكله من تهديد لأسواق الائتمان/ و تداعيات ذلك على الصناعة، والتحولات في السياسة النقدية، وانخفاض الموجودات وأسعار السلع والأسهم، والأحداث السياسية، والكوارث الطبيعية).

هـ- التصورات **ذات النظرة المستقبلية المتحركة**: يشمل ذلك إدراج التغييرات في مكونات المحافظ الاستثمارية، والمعلومات الجديدة و المخاطر المحتملة التي لم يتم تغطيتها من خلال الاعتماد على الإدارة التاريخية للمخاطر ، أو تكرار ذكريات أحداث الضغط. تتطلب النظرة المستقبلية للتصورات جمع المعلومات وتقديرات الخبراء عبر المؤسسة. يجب أن تبنى التصورات على مناقشات وتقديرات الإدارة. ويتمثل التحدي في تحفيز النقاش واستخدام المعلومات على مختلف مستويات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بما في ذلك قرارات هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة، (انظر الفقرة 39).

و- **انعكاس بعض مجالات الانشطة الهامة** ، (مثل العقارات، ومعاملات المرابحة في السلع، والمخاطر المتعلقة بعقدي المضاربة والمشاركة)، و ضعف مواجهتها للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والمالية وتأثيراتها في: (1) المركز المالي، (2) استحقاق الأرباح أو تحمل الخسارة المحاسبية والاقتصادية؛ (3) رأس المال النظامي/ أوزان المخاطر في الموجودات المرجحة أو متطلبات رأس المال الاقتصادي، (4) فجوات التمويل والسيولة.

ز- **اختيار افتراضات الاختبارات**: يركز تحديد تفاصيل اختبارات الضغط على الآتي: (1) الكمية، حالة درجة تحرك السعر، والتي تمثل التوازن بين التغير الصغير جدا (غير

مفيد)، والتغير الكبير جدا (يعتبر غير محتمل)، (2) العلاقات التاريخية: يمكن مراجعتها لتحديد السلوكيات المحتملة لتحركات الأسعار النسبية في ظلّ أوضاع السوق تحت الضغط. إن الأسلوب المتعارف عليه هو أن نفترض أن العلاقات تساوي واحداً (لا يوجد أثر للتنويع) أو صفراً (لا توجد علاقة بين الأسعار/ التحركات)، (3) أوضاع سوق السيولة، (4) هيكل السوق: يجب أن يعطى الاعتبار للتغيرات المحتملة في أنظمة السوق في ظلّ الأوضاع الصعبة[28].

ح - **تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة عبر المحافظ وعبر الزمن**: يجب أن تشمل التصورات آجالاً زمنية مختلفة تبعاً لخصائص التعرض للمخاطر وتحليلها، والغرض المقصود من اختبارات معينة (أي اغراض الاستخدام التكتيكية أو الاستراتيجية). على سبيل المثال: استنباط التصورات لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ليس بالأمر السهل، إذ إن مخاطر السوق تتحقق بسرعة، في حين أن مخاطر الائتمان ستحتاج إلى أفق زمني أطول، وفي حالة الأوراق المالية المعقدة (مثل التعرض لمخاطر الائتمان في الصكوك)، لا يمكن تحديدها بسهولة. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات أن تغطي فترات أطول (أي آجالا زمنية أطول) في مخاطر السيولة، إذ يمكن لظروف السيولة أن تتغير بسرعة في ظلّ أوضاع صعبة.

ط – أخذ آخر **تطورات السوق في الاعتبار**: وكذلك التطورات في مجال التكنولوجيا مثل التطورات الجديدة للمنتجات المالية المعقدة المتفقة مع أحكام الشريعة وتفاعلها مع تقييم المزيد من المنتجات التقليدية.

-59 عند تحليل التأثير المحتمل لمجموعة من الصدمات الاقتصادية الكلية والمالية، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار التعاملات وآثار ردود الفعل، على سبيل المثال: تأثير رد فعل انخفاض التصنيف الائتماني، وهذا يدلّ على إخفاق الأحداث الافتراضية، أو أسباب الضمانات المرتبطة بخفض التصنيف، (تأثيرات المخاطر اللاحقة من نظام التفاعلات)، (انظر المبدأ: 3.8 لمزيد من التفاصيل). ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلاحظ أن تطوير التصورات المنتظمة لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد يكون عملاً صعباً، إذ ان

---

[28] قد تشمل هذه التغيرات المحتملة في البيئة الرقابية (فرض مراقبة التداول، ومراقبة صرف العملة الأجنبية، حدود حجم الموقف)، والتغيرات في سلوكيات السوق (التغيرات في العلاقات التقليدية بين المتغيرات) أو تصرفات المؤسسات العاملة في السوق (انخفاض الحد من الائتمان، أو الانسحاب أو التقليص من النشاط التجاري من قبل المؤسسات العاملة في السوق).

عوامل المخاطر للمحافظ المختلفة تختلف على مدى الاجال باختلاف النظام. ومع ذلك، ينبغي لتصورات اختبارات الضغط أن تحدد الترابطات صراحة، على سبيل المثال: بين المناطق والقطاعات الاقتصادية. إن الترابطات القوية بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وكذلك عملية العولمة بحاجة إلى نظر في نظام التفاعلات وآثار ردود الفعل[29]. إن مثل هذه التحليلات يمكن أن تكون صعبة للغاية في تصميم نموذج كمي، لأنها تشمل سلوكيات وردود فعل من المؤسسات العاملة في السوق في ظل الظروف السلبية. وبالتالي، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري التقييمات النوعية لآثار ردود فعل اختبارات الضغط.

-60 يجب على التصورات العامة أيضا أن تأخذ في الاعتبار نطاق النظام الفعال، مثل الائتمان المفرط عبر النظام "التغيرات الصغيرة لها تأثيرات كبيرة في النظام" في المحافظ المختلفة والقطاعات التي تؤدي إلى مخاطر النظام، وإغلاق بعض الأسواق، وتركزات المخاطر في كلّ فئة من فئات الموجودات، مثل: العقارات، والمرابحة في السلع، والأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة، من أجل معالجة التركزات في المخاطر على نحو كافٍ. ينبغي أن تكون التصورات شاملة على نطاق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لكي تغطي المركز المالي، والموجودات خارج المركز المالي، والمخاطر المحتملة وغير المحتملة، مستقلة عن طبيعتها التعاقدية.

-61 ينبغي لاختبارات الضغط تحديد ومعالجة التغيرات المحتملة في ظلّ أوضاع السوق التي يمكن أن تؤثر سلبا في تعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للتركزات في مخاطر ذات أبعاد مختلفة مثل: (1) التركزات في العملاء (2) التركزات في المناطق أو الصناعات؛ (3) التركزات في عوامل المخاطر الفردية؛ (4) التركزات التي تعتمد على عوامل المخاطر التي تعكس جانباً من هذه العوامل أو العوامل المحددة أكثر، مثل العلاقات بين مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق التي لم يتمّ كشفها، وبين تلك المخاطر ومخاطر السيولة، (5) التركزات في المخاطر اللاحقة عن طريق الضمانات أو مراكز

[29] إن أحداث الأزمة المالية التي بدأت في 2007م قد أثبتت أن هذه الآثار لديها القدرة على تحويل الأحداث الصعبة المعزولة في أزمة عالمية تهدد حتى المؤسسات المالية ذات رأس المال الكبير، فضلا عن استقرار النظام. لأنها نادرا ما تحدث، عموما أنها لم ترد في سلسلة البيانات التاريخية المستخدمة لإدارة المخاطر اليومية. ويمكن لاختبارات الضغط أن تستكمل رأي الخبراء ويساعد على معالجة هذه النواقص في إجراءات تكرارية وبالتالي يحسن تحديد المخاطر. يمكن الرجوع إلى المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، لجنة بازل للإشراف المصرفي ، والتي نشرت في مايو 2009م.

التحوط، (6) التركزات في مخاطر خارج المركز المالي، والمخاطر الاحتمالية، وعدم تنفيذ التزامات تعاقدية لأسباب السمعة.

62- من المهم أنه ينبغي أن يتمّ باستمرار صياغة التصورات، فضلاً عن ترجمة المتغيرات الاقتصادية الكلية لمعاملات المخاطر الداخلية. إنّ صياغة التصورات تتضمن تقديرات/ افتراضات صريحة حول تبعية الهيكل بين الدوافع الكامنة وراء العوامل الاقتصادية و بين الدوافع المالية الرئيسة، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، وحقوق الملكية الخ. ويلاحظ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن إنشاء العلاقات بين العوامل الاقتصادية الكامنة والمخاطر الداخلية للخسائر أو المعاملات الصعبة من المرجح أن يكون في المقام الأول، بناءً على خبرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخاصة وتحليلها، والتي يمكن أن تكون مكملة للبحوث الخارجية وأحيانا التوجيهات الإشرافية. أن تحوّل المتغيرات الخارجية أو الأحداث إلى خسائر داخلية أو زيادة مخاطر المعاملات قد يكون عملاً صعباً. ومع ذلك، إن احتمالية الفهم لطبيعة المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المحدود قد تؤثر على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في أي لحظة معينة نظرا لاهمية الزمن في نمذجة اختبارات الضغط. وينبغي لهذا التقييم لتأثير المتغيرات الخارجية أن يستند إلى النمذجة الكمية والي تقديرات الخبير مدعمة بالتحليل الكمي عندما تكون البيانات نادرة نسبيا.

3.2.3 نطاق التصورات مع الأنواع المختلفة من الصعوبات

المبدأ 3.8: يجبُ أنْ تستندَ اختباراتُ الضغط على أحداثٍ استثنائيّة معقولة أوْ تأثير الأحداثِ منخفضة وعالية التّردُّد التي لا تنعكس على البياناتِ التّاريخيّة. وينبغي على برنامجِ اختباراتِ الضغط أنْ يحدّد صعوباتٍ مُختلفةٍ في كلِّ التّصوُّراتِ بما في ذلك التّصوُّراتُ التي تنعكسُ بسببِ تضرر صعوبة التّباطؤ الاقتصادي بالاعتبارِ إلى جانب الاقتراحاتِ التي تُسيء سُمعةَ مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة. ويجبُ على مؤسسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تُحدِّد كيفيّةَ مُعالجةِ برنامجِ اختباراتِ الضغط في تأثيراتِ المخاطر اللاحقة والأحداث الصّعبةِ، فيما يتعلّقُ بعواملِ المَخاطر الفريدة التي تُهدِّدُ سلامةَ مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة.

63- ينبغي تصميم اختبارات الضغط من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتأخذ في الحسبان تحركات كبيرة تعكس "الأحداث الاستثنائية لكنها مقبولة" أو "الاحداث ذات التكرار المنخفض عالية التأثيرات والتي قد لا تنعكس في البيانات التاريخية"، وأخذا في الاعتبار التركزات الجديدة في المخاطر التي قد تنشأ، والتأثيرات وتعثر تقنيات التحوط. وتجدر الإشارة إلى أن "الأحداث الاستثنائية" أو " الاحداث ذات التكرار المنخفض عالية التأثيرات " تكون نادرة نوعا ما، ويكون لها حجم كبير أو تأثير على المحفظة التي تجري عليها اختبارات الضغط. يمكن للأحداث أن لا تكون معقولة جدا، لا يمكن لأيّ مؤسسة خدمات مالية إسلامية أن تصمد لمثل هذه الصدمة أو يكون احتمال حدوثها معدوماً.

64- للتأكد من أن التصورات الصعبة هي إحدى العناصر المطلوبة لاختبارات الضغط يجب التأكد من: (1) الشروط المفهومة لتوفير نوع المعلومات المناسبة، الذي صمم لتعزيز استقرار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والنظام المالي في جميع الدورة الاقتصادية (2) التطبيق المستمر عبر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي لاختبارات الضغط في المراحل المختلفة أن تحدد صعوبات كل التصورات باعتبارها افتراضات وراء كل التصورات[30]. وهذا يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم مقادير الصعوبة ومدتها على حد سواء. ومع ذلك، يمكن أن تختلف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من حيث مستوى الصعوبة (من مستوى معتدل إلى الصدمات الصعبة) لتقييم ضعفها في ظلّ التصورات المختلفة، وتبعا لعوامل المخاطر المختلفة.

وفقا لذلك يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحديد حجم الصدمات التي يتم تشغيلها لكل عامل من عوامل المخاطر. إن البيانات التاريخية، وتقديرات او آراء الخبراء هي من بين الخيارات لتحديد حجم الصدمات. ومع ذلك، إن اختيار أسوأ حركة في فترة سنة واحدة سابقة قد لا تكون مثالية، على اعتبار أن الفترة قد لا تتضمن الأحداث الصعبة. لذا، ينبغي للفاصل الزمني للمحفظة على الأقل، أن يشمل دورة الأعمال الكاملة، أي نمط من فترات النمو متناوبة الاسترداد والانخفاض (الركود)، ويتميز بتغيير العمالة وانتاجيتها الصناعية وغيرها. وينبغي أن يكون حجم

[30] إن الصعوبة يمكن فهمها في ضوء نقاط الضعف المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المعنية، والتي قد لا تكون متساوية في وجهة نظر الاقتصاد الكلي، وهذا لا يمكن لدولة بسيطة وضع التصورات الصعبة لمنطقة معينة في الاقتصاد الكلي بصفة تكون أقل أهمية وذلك لطبيعة بعض مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال: إذا كانت المخاطر المحددة للصناعة هي لمواجهة التقلبات الدورية أو كانت مخاطرها خارجية في المقام الأول ، فانها تصبح أقل تأثرا للتصورات الوطنية.

الصدمة المستخدمة في نماذج أكبر من تلك التي تنطوي عليها التقديرات المتحفظة للخسائر المحتملة على مدى دورة الأعمال. ينبغي للصدمات التي تُطبقها بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون مرجعية للأحداث التاريخية، ولكن لا تكون ملزمة، ولا تكون كبيرة بحيث تصبح ممارسة افتراضية بحتة.

-65 وفقاً لمبدأ التناسب، ينبغي لاختبارات الضغط أن تميز أكثر مجالات الأعمال الأساسية والأحداث التي قد تكون ضارة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يمكن أن تشمل ليس فقط هذه الأحداث بل أن تلحق خسائر كبيرة، وتسبب الضرر لاحقا لسمعة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تأخذ إجراءات اختبارات الضغط للمؤسسات في الاعتبار مخاطر السمعة حتى يمكن للإدارة التنفيذية فهم تأثيرات المخاطر اللاحقة من مخاطر السمعة[31]. فيما يتعلق بمخاطر السمعة، ينبغي لبرنامج اختبارات الضغط إيلاء اهتمام خاص لمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، فضلا عن انها قد تؤدي إلى مخاطر السمعة، ولها تأثيرات نظامية لكل من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وصناعة الخدمات المالية الإسلامية (انظر القسم الفرعي 3.3.7 لمزيد من التفاصيل بشأن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة).

-66 من المهم لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية متابعة تحليلات أكثر دقة لتحويل المخاطر وآليات التأثير (بما في ذلك "تموج تعزيز تأثيرات متراكمة" من التصور الصعب الابتدائي الذي يمتد إلى الأسواق الأخرى أو المنتجات)، وكذلك لتعكس أفضل العلاقات للمخاطر التي قد تختلف في الأوضاع الصعبة. بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار الآثار الشاملة عبر القطاعات. ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات أو تحويل المخاطر بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي (أي المخاطر الناشئة عن الممارسات التقليدية التي تؤثر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وبالعكس)، وذلك بسبب الترابط بين الأطراف الأخرى في النظام المالي العام. وبالتالي، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بناء التصورات المحتملة مع الوضع في الاعتبار حجم ومدى تأثيرات المخاطر اللاحقة في تكثيف ضغط السوق الدولية. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلتقط تأثيرات المخاطر اللاحقة التي قد تنشأ من الصدمة الأصلية (مثل: انخفاض أسعار العقارات إذ من

[31] انظر الوثيقة الاستشارية للجنة بازل للإشراف المصرفي، التعزيزات المقترحة لإطار اتفاقية بازل 2، يناير 2009م.

المحتمل أن تؤثر في قدرة المستثمرين الأفراد وديون العملاء، فضلا عن قطاع العقارات)[32]. ينبغي لتقنيات اختبارات الضغط أيضا أن تكون قادرة على اعتبار التطور لقنوات تحويل المخاطر عبر الحدود، بما في ذلك انتقال التأثيرات السالبة عبر الحدود بين المؤسسات.

-67 إن المنهجية المخصصة لتحديد أهمية الآثار غير المباشرة لأعمالها وربط عناصر المخاطر الثانية لعوامل المخاطر الأولى متروكة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية تحديات إدماج تأثيرات المخاطر اللاحقة، وفهم تعقيدات العلاقات بين التصورات. ومع ذلك، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن ترغب في النظر في تأثيرات المخاطر اللاحقة من خلال التأثير على العوامل الاقتصادية الكلية. كما ينبغي عليها أن تلاحظ تأثيرات بعض عوامل الاقتصاد الكلية التي قد لا تتأثر بشكل مباشر بالصدمة الأصلية من آثار تلك الصدمة، (أي عندما يسبب الحدث الواحد حدثاً آخرً، ويتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تُدخل تحليل "العلاقات والعلاقات المتعددة" في اختبارات الضغط).

-68 يقال إن التوزيعات هي توزيع احتمالي، وهذا عندما تظهر الأحداث الصعبة وفقاً للتوزيع الاحتمالي العادي، إذا تمّ الاعتراف بأنها توزيع احتمالي بدلاً من التوزيع العادي. وبالتالي، يمكن أن تكون التوزيعات الاحتمالية مضللة وخطيرة إذا كان التوزيع الاحتمالي غير التوزيع العادي أكثر توصيفاً للتوزيع الفعلي للأحداث. يجب أن تدرج الأحداث الصعبة ضمن التوزيع الاحتمالي لمثل التوزيعات غير العادية في اختبارات الضغط (مع الاعتبارات الداخلية والخارجية)، من خلال استخدام عدّة تصورات لاختبارات الضغط لتمييز صعوبة هبوط المخاطر لمثل الأحداث الصعبة (أي مخاطر الانحراف المعياري متعدد التحركات وفقاً للتوزيع العادي)، والتي يمكن أن تعرض محفظة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للاضطراب.

-69 إن اختبارات الضغط العامة إن كانت وضعت/طورت من خلال تحليل التصورات، لا ينبغي أن تقتصر على أوضاع الاقتصاد الكلية، ولكن ينبغي أن تشمل غيرها من

[32] على سبيل المثال، يمكن أن تكون مخاطر سحب أصحاب حسابات الاستثمار أموالهم، ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة صعبة لتأثيرات المخاطر اللاحقة، من حيث التأثير في سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ومخاطر السمعة، التي يجب إيلاء اهتمام بها في اختبارات الضغط.

الأحداث المحتملة التي تنجم من قبل السلطات الرقابية أو تغييرات السوق، (انظر الفقرة 63) معقولية التصورات لاختبارات الضغط من منظور مستقبلي. ينبغي أن تقترن كل التصورات لاختبارات الضغط بمؤشر لتقدير حدوث الأحداث المحتملة[33]، ويجب تطوير وتطبيق إجراءات تصحيحية تحتوي على الأسباب والإجراءات الإدارية إذا كانت نتائج اختبارات الضغط تؤدي إلى القلق[34].

3.3 العناصر المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في اختبارات الضغط

70- نظرا لخصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وبصفتها جزءاً من برنامج اختبارات الضغط الشامل، يجب على المؤسسات أن تراعي عناصر محددة في برنامج اختبارات الضغط. وبالتالي، يمكن أن يختلف أسلوب اختبارات الضغط الذي يطبق على عمليات مؤسسات الخدمات المصرفية الإسلامية عن نظيراتها التقليدية. إن العناصر المحددة التي يجب أن يتم تغطيتها في اختبارات الضغط تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (1) مكونات مصادر الاموال بما في ذلك أصحاب حسابات الاستثمار، (2) وجهات نظر مختلفة بشأن كفاية رأس المال (بما في ذلك عامل "ألفا")، (3) عوامل مخاطر الائتمان وفعالية تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة؛ (4) مخاطر السوق المتضمنة عمليات التصكيك المتفقة مع احكام الشريعة (5) محافظ محددة تغطي محافظ الائتمان للعملاء (محافظ الأفراد)، العقارات (بما في ذلك الاستثمار والتمويل)، معاملات المرابحة في السلع، ومخاطر عقد المضاربة والمشاركة؛ (6) عوامل مخاطر السيولة من وجهات النظر الفريدة المختلفة؛ (7) مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة التي تؤدي إلى مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ذات الصلة، (8) التعرض لمخاطر خارج المركز المالي.

---

33 يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلاحظ أن الأزمة المالية أظهرت أن تقدير الإجراءات اللاحقة لاحتمالات الأحداث الصعبة هو مشكلة. وأن العلاقات الإحصائية المستخدمة لاستخلاص الاحتمالات تميل إلى كسر في الأوضاع الصعبة. (يمكن الرجوع إلى المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، لجنة بازل للإشراف المصرفي ، نشرت في مايو 2009م). في هذا الصدد، أكدت الأزمة أهمية إعطاء الوزن المناسب لآراء الخبراء في تحديد التصورات الملائمة من منظور نظرة مستقبلية.

34 أشارت الاستبانة إلى أن اختبارات الضغط توفر تقييماً معقولاً للخسائر المحتملة التي تساعد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى فهم أفضل لطبيعة مخاطرها. وأظهرت الاستبانة أيضا أن بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استخدمت أسلوب محاكاة " مونتي كارلو" لمحاكاة التصورات المحددة مسبقا من التعرض لمخاطرها. سيتم تشغيل أداة محاكاة التصورات المختلفة باستخدام أداة الإحصائية ضمن معاملات محددة وسيتم اختيار أسوأ التصورات ضمن فترات زمنية محددة للثقة. تشير التصورات المختارة إلى وجود "أسوأ حالة التصور أو أقصى حد خسارة محتملة". ونتيجة لذلك ، تتأكد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن لديها رأس المال والسيولة الكافية للتعامل مع الأحداث المتطرفة.

-71 فيما يتعلق بالعناصر المحددة، ينبغي الإشارة إلى أن القائمة المذكورة أعلاه ليست شاملة بالنسبة إلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وبالنسبة لهذه القائمة فإن المبادئ الإرشادية لا توفر الأوزان النسبية التي يجب أن تعطى للعناصر للوصول إلى استنتاجات بشأن اختبارات الضغط من وجهات نظر المؤسسات والسلطات الإشرافية. ومع ذلك، ينبغي عليها أن تأخذ في الاعتبار عدة تصورات مع صعوبات مختلفة، وحجم الصدمات المناسبة. تستخدم هذه العناصر في منهجيات اختبارات الضغط على مستوى المؤسسات، (وترد هذه العناصر في المبادئ التالية 3.9 إلى 3.16).

3.3.1 تصورات محددة لأخذ أصحاب حسابات الاستثمار في الاعتبار

المبدأ 3.9: يجبُ على مُؤسّساتِ المالية الإسلامية أن تُدرجَ في برنامجِ اختباراتِ الضغط التّصوّرات المُحدَّدة لمُراعاةِ وجهاتِ نظر مُختلفةٍ لأصحابِ حساباتِ الاستثمارِ المطلقة وفي بعض الظروفِ لأصحابُ حساباتِ الاستثمار المقيّدةِ. ويجبُ على لجنَةِ ضوابط الإدارةِ (أوْ ما يُعادِلُها) باعتبارِها جُزْءاً لا يتجزّأُ منْ ضوابطِ الإدارةِ العامّةِ لبرنامجِ اختباراتِ الضغط أنْ تدخلَ في تطْويرِ التَصوُّراتِ ذاتِ الصِّلةِ لأصحابِ حساباتِ الاستثمارِ، وتقييمِ النّتائجِ لاحقاً لاختباراتِ الضغط.

-72 إن معظم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحصل على جزء كبير من تمويلها من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. و اختبارات الضغط في حاجة لكي تشمل الموجودات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة التي تكون مختلطة مع أموال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخاصة، والحسابات الجارية، وما إلى ذلك. من حيث المبدأ، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق الناشئة عن الموجودات الممولة من أموالهم. إن الصدمات من هذه الموجودات لا يمكن تجاهلها، لأنها من المرجح أن تكون لها انعكاسات على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مثل المخاطر التجارية المنقولة. في المقابل، إن أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة منفصلة ولا تختلط مع الأموال الأخرى لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والصدمات التي تؤثر في موجودات هذه الأموال عموما لا يكون لها نفس تداعيات انعكسات الصدمات لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وهذا يدل على الحاجة إلى التصورات المحددة لاختبارات الضغط، يمكن تضمينها في منهجية

اختبارات الضغط، أخذاً في الاعتبار وجهات نظر مختلفة لأصحاب حسابات الاستثمار والتعامل معهم من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الممارسة العملية.

-73 إن اختبارات الضغط لأصحاب حسابات الاستثمار تكون مهمة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لفهم تأثيرها في سيولتها المحتملة، وملاءة الأحداث الصعبة التي تؤثر في هذه الأموال. ومع ذلك، فان هذا يتطلب التمييز بين حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة. من حيث المبدأ، في حال عدم وجود سوء تصرف أو إهمال من جانب مؤسسات الخدمات المالية، تؤثر الأحداث الصعبة في أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وليست مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نفسها، إلا أن دخل مؤسسات الخدمات من إدارة أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة يمكن أن يكون في خسارة، (والتي ينبغي أن تدرج في اختبارات الضغط). وفي المقابل، في حالة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وعادة ما تخلط هذه الأموال مع الأموال الأخرى في المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فأن الأحداث الصعبة التي تؤثر على أصحاب حسابات الاستثمار سوف تؤثر على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كلها.

-74 ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم الجوانب التالية عند إجراء اختبارات الضغط على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفقاً للتصورات المختلفة:

أ - إلى أي مدى تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمخاطر التجارية المنقولة فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في دولتها (كما هو مبين من "عوامل ألفا" في حساب لنسبة كفاية رأس المال، (انظر الفقرة 79و 80 عامل "ألفا").

ب - احتمال أن يطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية سداد رأس المال الأصلي لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في حالة الضائقة المالية.

ج- مخاطر سحب الأموال من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وتأثير أموال حسابات الاستثمار المطلقة على سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وملاءتها المالية.

د- - وجود احتياطيات مثل احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار، والتخفيف من تأثيرها المحتمل على المخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر السحب؛

ه – برامج التأمين على الودائع المتفق مع أحكام الشريعة وأي برامج أخرى مثل: ضمانات الحكومة أو البنك المركزي لحماية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة صراحة أو ضمناً.

75- فضلاً عن تقييم نتائج اختبارات الضغط فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضا أن تقيم نتيجة اختبارات الضغط التي قد يكون لها تأثيرات سلبية عليها، وعند وضع التصورات الصعبة للمخاطر التجارية المنقولة. ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار عبر الدول. ينبغي على المؤسسات أن تدرك عند إجراء اختبارات الضغط أن هناك فرقاً جوهرياً بين دفع الأرباح عن طريق خفض حصة المساهمين في الأرباح وبين تغطية الخسائر التي لا تتفق مع أحكام الشريعة إلاَ في حالة استخدام احتياطي مخاطر الاستثمار أو قبولها كهبة من المساهمين دون شرط مسبق، (انظر الإرشادات الثالثة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن ممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار، (والتي تعرف فيما بعد بـ"الإرشادات الثالثة").

76- ينبغي أن تشترك لجنة ضوابط الإدارة (أو ما يعادلها) باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ضوابط الإدارة العامة في برنامج اختبارات الضغط من أجل: (1) وضع تصورات الضغط لأصحاب حسابات الاستثمار، (2) إجراء اختبارات الضغط المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ذات الصلة أخذاً في الاعتبار العوامل المذكورة أعلاه؛ (3) تقييم النتائج لاحقا لاختبارات الضغط لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، (4) مراجعة التصورات الصعبة من حيث تأثيرها المحتمل على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. ينبغي تحديد دور لجنة ضوابط الإدارة فيما يتعلق باختبارات الضغط من منظور أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وينبغي أن تتلقى اللجنة أحدث المعلومات لعمليات اختبارات الضغط فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المعنية (انظر أيضا الفقرات 30 و39 و 40).

3.3.2 تقييم رأس المال من وجهات نظر مختلفة

المبدأ 3.10: يجبُ أنْ يكونَ برنامجُ اختباراتِ الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة عُنْصُراً كافياً لتقييمِ رأسِ المالِ يُعالِجُ وجهاتِ نظر أفرادٍ مُختلفةٍ للتَّصوُّراتِ المحدّدةِ في جميع الأوقاتِ, كما يجبُ أنْ تقييمُ المُؤسّسات مدى الاعتماد على تخطيط راس المال (بما في ذلك الاقتراحات المُستخدمة) وفقاً على نتائجِ اختباراتِ الضغط. ويجبُ أنْ تكونَ اختباراتُ الضغط ضمْنَ الإجراءاتِ الدّاخليّة لتقييمِ كفايةِ رأس المال المتّسقة مع مستوي تحمل المخاطر لمُؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة، وإستراتيجيتها متضمنا مِصْداقيّة تخفيف الإجراءاتِ الإداريّة. ويجبُ أنْ تُقيِّم مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة قدرتها على البقاء فوق الحد الأدنى من متَطلّباتِ رأس المال النِّظامي خلالَ أوْضاعِ ضغط تَنْسَجِمَ مع مستوى تحمل المَخاطر لديها.

77- إن زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من قبل السلطات الإشرافية، يمكن أن تدفع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى خفض التمويل، وبالتالي، ينخفض تمويل الأفراد والشركات. وإن احتمالية مثل هذه الزيادة، يجب إدراجها في برامج اختبارات الضغط، ويمكن الرجوع إلى معيار كفاية رأس المال (المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية). ينبغي على برامج اختبارات الضغط أن تحدد ما إذا كان رأس المال الذي تعمل به المؤسسات في ظل أوضاع الضغط والأوضاع العادية كافياً، وكذلك ما تجمعه المؤسسات من الأموال من أصحاب حسابات الاستثمار (خصوصاً أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة) وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، كما هو مبين في الفقرة 74 "أ" أعلاه. ويجب على المؤسسات أن تولي اهتماماً خاصاً لاستيعاب عنصر أصحاب حسابات الاستثمار وتأثيره في كفاية رأس المال.

78- ينبغي أن تدرج القضايا الأخرى مثل الدورات الاقتصادية في برامج اختبارات الضغط مع الإشارة إلى النسبة الإضافية لكفاية رأس المال التي قد تكون مطلوبة. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التغييرات الأخيرة في إطار رأس المال التي وردت في إصدارات الهيئة الدولية (بازل 3) وإصدارات أخرى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية عند إجراء اختبارات الضغط على تقييم رأس مالها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج العوامل التالية في اختبارات الضغط المتعلقة بكفاية رأس المال:

أ- التوقعات فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية؛

ب- التعرض للمخاطر اللازمة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والأنشطة التجارية؛

ج- جودة موجودات المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتزاماتها خارج المركز المالي.

د- قيمة التزاماتها خارج المركز المالي.

هـ- مكونات وجودة رأس المال المؤهلة؛

و - مصادر رأس المال الإضافية (مثل: الأسهم العادية أو الصكوك) عندما تطلب السلطات الإشرافية من المؤسسة رؤوس أموال إضافية؛

ز - الفترة الزمنية المسموح بها من قبل السلطات الإشرافية للحصول على رأس مال إضافي إذا أدت الأحداث إلى عدم كفاية رأس المال.

-79 عند احتساب كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يتم تطبيق معادلة التقدير الإشرافي لنسبة كفاية رأس المال وهي نسبة عامل "ألفا"[35] وعليه يتم إدراج الموجودات المرجحة بالمخاطر التي يمولها أصحاب حسابات الاستثمار في مقام نسبة كفاية رأس المال. وينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تغطي في اختبارات الضغط تأثير كفاية رأس المال لتعديل افتراضية إشرافية على عامل "ألفا" إلى قيمة أعلى في ظل الأوضاع العادية وأوضاع الضغط. ويجب أن يساعد هذا مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على معرفة التأثيرات على كفاية رأس المال في حالات تحديد قيم مختلفة من عامل "ألفا" وتأثيرات الضغط. ولحساب المخاطر التجارية المنقولة في الأوضاع الصعبة، على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تدمج البيانات التاريخية من فترات الضغط، حيثما كان ذلك متاحا، لتعكس عامل "ألفا". فيما يتعلق بعامل "ألفا" يجب الرجوع إلى الإرشادات الرابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن الإرشادات المتعلقة بتحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال.

---

[35] إن عامل "ألفا (α)" هو مقياس لنسبة الائتمان ومخاطر السوق الفعلية على الموجودات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار التي يتمّ تحويلها إلى المساهمين وهذه المخاطر التجارية المنقولة قد يتم نقلها بالكامل (أي كامل المخاطر للأرباح المتوقعة أقل من المؤشر، ولكن ليس هنالك خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار)، يدل على الحد الأقصى لقيمة المخاطر التجارية المنقولة. وبالتالي فإن قيمة عامل "ألفا" تعتمد على تقدير السلطات الإشرافية في الدول التي تعمل بها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. تتفاوت قيمة عامل "ألفا" من صفر إلى واحد. توفر الإرشادات الرابعة منهجية لتقدير قيمة عامل "ألفا" الذي يجب استخدامه عند تطبيق معادلة تقدير الإشرافية في حساب نسب كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

80- في هذا الصدد، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلاحظ أن المخاطر التجارية المنقولة قد تكون عالية في أوضاع الضغط، وعوائد الاستثمار تكون أقل، وزيادة الحاجة إلى أن تستفيد المؤسسات من احتياطياتها/أموال المساهمين من أجل الحفاظ على نفس مستوى دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار. ويجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياطيات المحددة، مثل احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار الذي يمكن أن يستخدم لتخفيف المخاطر التجارية المنقولة، وما إذا كانت كافية لتغطية خسائر متوقعة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وسوف تكون هناك حاجة إلى التصورات المختلفة لاختبارات الضغط لاستيعاب الصدمات غير العادية في الأوقات الصعبة. على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع في الاعتبار أن ممارسة الدعم بالتنازل عن جزء أو كلّ أرباح المساهمين قد يؤثر سلبا في رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخاص بها، وبالتالي على كفاية رأس المال.

81- ينبغي استخدام نتائج اختبارات الضغط لتقييم جدوى خطة رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في ظل الظروف السلبية. ولغرض تفعيل خطة رأس المال، ينبغي النظر في مجموعة من التصورات لا تقل عن التصورات الاقتصادية السلبية التي تكون صعبة ولكنها معقولة، مثل الركود الاقتصادي الحاد و/أو نظام الصدمات للسيولة. يجب أن تغطي اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية جميع مجالات المخاطر ذات الصلة، والكيانات الأساسية داخل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي للتصورات المستخدمة لاختبارات الضغط في خطة رأس المال أن تأخذ في الاعتبار كل المخاطر الهامة ذات الصلة التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. من هذا المنظور، ينبغي أن يكون الهدف من خطة رأس المال المتعلقة باختبارات الضغط أن يبين كيف يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلبي متطلبات رأس المال (سواء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي أو رأس المال الاقتصادي أي متطلبات الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال) في جميع الأوقات من خلال الخروج من الركود الاقتصادي. وينبغي أن تكون اختبارات الضغط في ظل الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متسقة مع مستوى تحمل المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واستراتيجيتها متضمنا مِصْداقيّة تخفيف

الإجراءاتِ الإداريّة (انظر الفقرة 33)[36]. ومن المتوقع، أن تظهر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وجود صلة واضحة بين مستوى تحمل المخاطر، واستراتيجية أعمالها، وخطة رؤوس أموالها، وبرامج اختبارات الضغط.

-82 على وجه الخصوص، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم وتثبت قدرتها (بما في ذلك الإجراءات الإدارية ذات المصداقية، وخطط خطوات ملموسة أخرى، تشمل التغيرات في استراتيجية الأعمال، وتعزيز رأس المال العامل، و/أو خطط الطوارئ الأخرى)، على البقاء فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي في الأوضاع الصعبة، وتكون متناسقة مع مستوى تحملها للمخاطر. إن الافتراضات المستخدمة في خطة رأس المال لاختبارات الضغط يجب أن تكون دقيقة، فيما يتعلق بسلوك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الأوقات الصعبة، وينبغي أن تكون متسقة مع مستوى تحملها للمخاطر، واستراتيجية أعمالها. إن نتائج الإجراءات الإدارية القائمة على تغيرات إستراتيجية العمل، يجب أن يتم تحديدها ومناقشتها والاتفاق عليها على مستوى الإدارة التنفيذية للمؤسسة، إذا أريد لها أن تعتبر ذات مصداقية. وينبغي أن يتم بوضوح توثيق تخفيف الإجراءات الإدارية المصممة للتقليل من تأثير أحداث الضغط، بما في ذلك التفسيرات التي تبرر مصداقية وجدوى تلك الإجراءات في بيئة الضغط. على سبيل المثال، فإن إجراءات بيع الموجودات، وزيادة رأس المال، وضخ رأس مال من أطراف أخرى من المجموعة، والتحولات السريعة في استراتيجيات الأعمال، يجب أن يتم التعامل معها بحذر في أوقات الضغط.

3.3.3 عوامل مخاطر الائتمان وفعالية تقنيات تخفيف المخاطر

المبدأ 3.11: يجبُ أنْ تأخُذَ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة في الاعتبارِ جوانب مخاطرِ الائتمانِ المُختلفةِ في تقنياتها لاختباراتِ الضغط، بما في ذلك التّمويلِ المتعثر، والأطراف المقابلةِ ذات التمويل الكبير من أجلِ تحديدِ المتانة الشاملة لمُؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ وخصوصاً في حالةِ الركود الاقتصادي. وينبغي أنْ تُقَيِّمَ اختباراتِ الضغط مخاطر الائتمان في المستقبلِ، والتّغيرات في مُتطلباتِ رأس المالِ النظامي على سبيلِ المثالِ، والتغيُّراتُ في نوعية الائتمانِ، وقيم الضمانات. وينبغي

[36] ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تعزز الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية راس المال بالاعتماد على أسلوب النظرة المستقبلية لإدارة رأس المال، وتشجعيها على تطوير واستخدام تقنيات أكثر صرامة لإدارة المخاطر.

أن تشمل أيضاً التعرض لمخاطر التصكيك للمنشئ، والمصدر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. ينعكس ذلك من خلال عوامل التحويل الائتماني. ينبغي أنْ تكونَ فعاليّات تقنياتِ تخفيفِ المخاطرِ المتفقة مع أحكام الشريعة خاضعة للمراجعة بانتظام.

83- إن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تتعرض لمخاطر الائتمان باعتبارها مخاطر أساسية يجب أن تخضع لاختبارات الضغط. إن دور اختبارات الضغط في مخاطر الائتمان هو تحديد التغيرات المحتملة في الأوضاع الاقتصادية التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية في مخاطر الائتمان، مثل: حالات الركود في الاقتصاد بصفة عامة، وفي أجزاء معينة من الاقتصاد، وأحداث مخاطر السوق وأوضاع السيولة. ومع ذلك، ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية بأن اختبارات الضغط لمحافظ التمويل قد تكون عملاً صعباً، ومن المؤكد أنها تضم عدداً من المتغيرات مثل: احتمال العجز، ومعدلات الاسترداد، وقيم الضمانات، واحتمالات تغييرات التصنيف. هذه المتغيرات هي عادة متوفرة لمؤسسات الخدمات المالية في وضع يمكنها من تطبيق الأسلوب القائم على التصنيف الداخلي. فيما يتعلق باختبارات الضغط في محفظة التمويل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، يمكن اختبار محفظة التمويل الفردية على أساس الأهمية النسبية للتمويل (لمزيد من التفاصيل انظر أيضا "محفظة ائتمان اختبارات الضغط للعملاء" بموجب المبدأ 3.13) أو الأطراف المقابلة المهمة أو محفظة التمويل الكلية. وينبغي لاختبارات الضغط لمحفظة التمويل الائتماني أن توفر لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نظرة عميقة على قدرة العميل على تحمل الصعوبات من العوامل المختلفة، وبالتالي تسهل أسلوب البناء الأكثر إيجابية لتوسيع التمويل ودقة التسعير بما يتناسب مع المخاطر.

84- على وجه الخصوص، يمكن الأخذ في الاعتبار تصورات الضغط في التمويل المتعثر ذات الأهمية الكبيرة عند تحديد متانة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وخاصة في حالة الركود الاقتصادي. ومن هذا المنظور، فإن اختبارات الضغط تعكس مدى تأثر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في حالة الإخفاق مما يؤدي إلى زيادة التمويل المتعثر وبالتالي تآكل صافي الدخل ورأس المال. كما يجب عليها إجراء تقييم شامل للافتراضات الممكنة (على المحافظ إما كلية أو مختارة)، في اختبارات الضغط نظرا لقيود معينة على آليات الاسترداد بموجب عقود المعاملات المالية الإسلامية مثل:

المرابحة، والمضاربة أو المشاركة، والمشاركة المتناقصة، والإجارة أو الإجارة المنتهية بالتمليك. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج أيضا العوامل الآتية في اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان:

أ- الانخفاض في النشاط الاقتصادي المحلي؛

ب- تقييم الأطراف المقابلة المؤهلة (الأفراد، والشركات أو الأطراف السيادية) في مختلف عقود المعاملات المالية الإسلامية؛

ج- تأثير تغييرات التصنيف للأطراف المقابلة (أي تواريخ الإخفاق وخبرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في التعامل مع الأطراف المقابلة داخل فئات التصنيف المحددة (AAA، AA، A ، الخ) المتاحة من وكالات التصنيف في إطار أسلوب موحد وتأثيرها في الموجودات المرجحة بالمخاطر في كفاية رأس المال؛

د- زيادة متطلبات رأس المال على بعض الأطراف المقابلة في مخاطر الائتمان؛

هـ- تقييم مخاطر الائتمان والتحولات السلبية في توزيع احتمال التخلف عن السداد، ومعدلات الاسترداد.

و- التنفيذ على الضمانات المقبولة، والقيود المفروضة على درجة الاعتماد على الضمانات والكفالات والقدرة على تنفيذها؛

ز - التسويات المبكرة المتاحة؛

ح- التعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الموازية (مثل الاستصناع والسلم)؛

ط - تغطية التأمين التكافلي لقيمة الموجودات المتاحة؛

ي - سياسة تحديد وتخصيص مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها (بما في ذلك التعرض لمخاطر الطرف المقابل، ولتقدير تآكل قيمة الموجودات المؤجرة).

ك- العجز الإجباري عن السداد (بسبب نقص التدفقات النقدية) والعجز المخطط عن السداد (القائم على عجز الأطراف المقابلة، والخسائر المحتملة الناتجة عن العجز).

ل- تدهور متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الأساسية/المؤشرات التي تؤثر على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في هامش التمويل الصافي).

م - احتمال المخاطر القانونية أو الرقابية في حالة الإخفاق على أساس الدول (أي اعتبارات المخاطر القُطرية حيث تكون المعاملات عبر الحدود) والخبرة مع الأطراف المقابلة عبر الدول.

85- إن تعزيز أساليب اختبارات الضغط للأطراف المقابلة ذات التمويل الكبير تكون مناسبة عند اعتبار فئات الموجودات المحددة, أو تحركات السوق، وعند تقييم احتمال الاتجاه الخاطئ للمخاطر المتعلقة بتقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة. يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتعرض لمخاطر عالية للتمويل الكبير المتعلق بالأطراف المقابلة، بما في ذلك الضامن المالي، وبنوك الاستثمار، ويمكن أن تتعرض الأطراف المقابلة في معاملات المرابحة في السلع لأنواع من مخاطر الموجودات المحددة وتحركات السوق. في ظل الأوضاع العادية، يمكن أن تكون هذه المخاطر مضمونة عن طريق الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة. ومع ذلك، في حالات الصدمات الصعبة في السوق، هنالك إمكانية لتزايد هذه المخاطر فجأة عبر العلاقات المحتملة لمدى ملاءة الأطراف المقابلة مع إمكانية ظهور الموجودات التي يتمّ تخفيف مخاطرها، (أي "الاتجاه الخاطئ للمخاطر" أو الاتجاه الخاطئ في التعرض للمخاطر")[37]. يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تعزز أساليب اختبارات الضغط المتعلقة بالأطراف المقابلة من أجل الوقوف على المخاطر بشكل كافٍ.

86- يمكن أن تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمخاطر الإضافية عند تعاملها مع التمويل الدولي، والأهم منها هو مخاطر الدولة (أو المخاطر السيادية)، والتي تشمل كافة أنواع المخاطر التي تشكلها البيئة الاقتصادية الكلية، والسياسية، والاجتماعية للدولة، والتي يمكن أن تؤثر في أداء العملاء، ويجب أن يتم الاهتمام بها.

87- ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ان تدرك انه بالرغم من استخدامها ألاسلوبً المعياريً لحساب مخاطر الائتمان لمتطلبات رأس المال، فإنها تحتاج في اختبارات الضغط إلى بيان الافتراضات الكامنة وراء هذه الأوزان المعيارية للمخاطر في اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان. من هذا المنظور، ينبغي أن تقيم اختبارات الضغط مخاطر الائتمان في المستقبل، والتغيرات في متطلبات رأس المال، على سبيل المثال: التغيرات في جودة الائتمان، وقيم الضمانات. إن قيم الضمانات للعقارات السكنية والتي يمكن أن تكون مخاطر ذات صلة تدفع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى

[37] إن مصطلح "الاتجاه الخاطئ للمخاطر" و"الاتجاه الخاطئ في التعرض للمخاطر" غالبا ما تستخدم بالتبادل. ويمكن تمديد مفهوم الاتجاه الخاطئ في التعرض للمخاطر لأي عامل مخاطر معينة. ينشأ "الاتجاه الخاطئ للمخاطر" عندما يرتبط سلبا على التعرض لمخاطر الطرف المقابل مع مخاطر الإخفاق للطرف المقابل. أي إنه ينشأ عند زيادة مخاطر الإخفاق ومخاطر الائتمان معاً. هناك عدد من الطرق للتعامل مع "الاتجاه الخاطئ في التعرض للمخاطر"، بما في ذلك العلاقة النموذجية وتحليل الحساسية.

استخدام الأسلوب المعياري. حيث تتأثر جودة الائتمان بالتغيرات في أوزان المخاطر للشركات الخارجية المصنفة (من قبل وكالات التصنيف)، والتغيرات في الائتمان المتأخر سداد أقساطه. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تنظر أيضا للتغيرات في جودة الائتمان، ليس فقط في التمويل بل أيضا في المتاجرة، الأمر الذي يثير قضايا تتعلق بمخاطر الائتمان للطرف المقابل. عند حساب تأثير اختبارات الضغط في متطلبات رأس المال، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستخدم منهجيات متسقة مع الأسلوب المعياري، والتي تتطلب تطوير الربط بين مخاطر المعاملات الداخلية وأوزان المخاطر الرقابية. وعندما تستخدم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وكالات التصنيف، يمكن أن نستنتج من خلال ذلك، تحركات تقدير المخاطر الداخلية وتحولات التصنيف (انظر أيضا الفقرة 73 "ج" أعلاه).

-88 إن تقييم مخاطر الائتمان في اختبارات الضغط يجب ان يشمل مخاطر التصكيك لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمنشئ، والمصدر، ومقدم الخدمة، والمدير، الخ. يتضح ذلك من خلال عوامل التحويل الائتماني[38]. (تقييم جوانب مخاطر السوق في اختبارات الضغط فيما يتعلق بالتعرض لمخاطر باعتباره حامل الأوراق المالية المتفقة مع الشريعة تمت مناقشته في المبدأ 3.12).

-89 يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها أن المتطلبات الشرعية وضعت قيوداً على ما يتم استخدامه من تقنيات تخفيف المخاطر، (على سبيل المثال: لا يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتعامل في مقايضات الائتمان، وحماية الائتمان من خلال الاختيارات والمشتقات، ومقايضات إخفاق الائتمان الخ) وهذا قد يكون له تأثير على الحاجة إلى الضمانات. وأن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد تتنوع في استخدام أساليب مختلفة لتقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى، مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة. وينبغي أن تسهل اختبارات الضغط إيجاد تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة أو خطط الطوارئ عبر أوضاع الضغط. يجب تقييم أداء تقنيات تخفيف المخاطر، مثل: التحوط المتوافق مع أحكام الشريعة، واستخدام الضمانات، بشكل

[38] عند الإشارة إلى التصكيك، فمن المعتاد استخدام مصطلح "التعرضات للمخاطر" إما يشير إلى (مخاطر الائتمان من) الموجودات المعنية في التصكيك، أو التعرضات الأخرى مثل تلك الناجمة عن التعزيزات الائتمانية أو من الملتزم كمدير، المصدر، الراعي أو مقدم الخدمة. (انظر المعيار السابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لمزيد من التفاصيل).

منهجي في ظل أوضاع الضغط عندما لا تؤدي الأسواق دورها كاملاً، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المتعددة في آن واحد أن تتبع الاستراتيجيات المماثلة لتخفيف المخاطر[39]. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن ترجع إلى المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، بشأن تحديد التقنيات الممكنة لتخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة التي تستخدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عند إدارتها لمخاطر الائتمان.

3.3.4 عوامل مخاطر السوق واختبارات الضغط للتصكيك المتفق مع أحكام الشريعة

المبدأ 3.12: يجب أنْ تأخذَ مُؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة في الاعتبارِ المراكز المختلفة في الأدواتِ الماليّة المتّفقةِ مع أحكامِ الشّريعةِ في محافظ المتاجرة مع الاهتمامِ بمجموعةِ استثنائية ومعقولة منَ الصّدماتِ في السوق بصفتها جزءاً من اختباراتِ الضغط الواسعة لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلامية. يجبُ أنْ تكونَ العلاقات بينَ الأسْواقِ المختلفةِ والقطاعاتِ وزيادة الترابطاتِ عوامل أساسية في اختباراتِ الضغط. إن اختباراتِ الضغط لحاملي الأوراق المالية المتّفقةِ مع أحكامِ الشّريعةِ يجبُ أن تأخذ في الاعتبار - منْ جُملةِ أمورٍ – تعرض الموجودات المعنية لمخاطر السوق، بما في ذلك تعرضها لمخاطر عوامل السُّوقِ النظامية وعوامل سوق السُّيولةِ الأساسية ، والمخاطر القانُونيّة والتّرتيباتِ التعاقديّةِ ذات العلاقة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منْ هياكلِ التّصكيكِ المتّفقةِ مع أحكامِ الشَّريعةِ.

-90 فيما يتعلق باختبارات الضغط لمخاطر السوق، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تختبر أوضاع مراكزها المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في محافظ المتاجرة وغير المتاجرة جنبا إلى جنب مع عوامل المخاطر الأساسية، ومجموعة من صدمات السوق الاستثنائية لكنها مقبولة باعتبارها جزءاً من اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حساب التغيرات في القيمة السوقية لمحفظة المتاجرة بناءً على أساس التصورات المحددة مسبقاً. وينبغي عند إجراء اختبارات الضغط على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، الأخذ في الاعتبار بقدر الإمكان آثار التغيرات غير العادية في السوق وعوامل المخاطر في غير السوق. قد تشمل هذه العوامل، الأسعار، والتقلبات في معدلات المؤشر ومحافظ التداول، والسيولة في السوق،

[39] يجب على المؤسسسات أن ترجع إلى المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي تناول تقنيات تخفيف المخاطر المتفق مع أحكام الشريعة تستخدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في حين إدارة مخاطر الائتمان.

والترابطات التاريخية، والافتراضات في ظل أوضاع السوق الصعبة، وضعف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في أسوأ حالات التصورات أو إخفاق الأطراف المقابلة الكبيرة والحد الأدنى للتدفق النقدي، وتعدد الافتراضات. وينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص أن تلاحظ سجلات الاستثمار التي تتكون من العديد من الموجودات المالية، على النحو المبين فيما بعد، بما في ذلك الاستثمارات في الصكوك، والتي هي عرضة لصدمات السوق، ولذلك، فإن اختبارات صكوك الاستثمار أمر حاسم بالنسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي أن تعكس نتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق حدود السياسات المتعلقة بالتعرض لمخاطر السوق، وخصوصا حين تُظهر اختبارات الضغط ضعفاً خاصاً لمجموعة معينة من الظروف. وينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج الجوانب الآتية في الاعتبار عند عمل اختبارات الضغط للمخاطر الخاصة اوالمخاطر الكلية لمحفظة ما:

أ- الأنواع المختلفة من الاستثمارات في الصكوك أو ما يعادلها من الأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة (سواء تم إصدارها من قبل الكيانات العامة (مثل الحكومة، والبنك المركزي، الخ) أو من قبل الكيانات متعددة الأطراف (مثل الشركات الخاصة أو من قبل هيئات القطاع الخاص مثل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وغيرها في سجل المتاجرة و/أو السجل المصرفي؛

ب - التقلبات في قيم الموجودات القابلة للتداول، أو للتسويق (بما في ذلك الصكوك)؛

ج - الأسهم (بما في ذلك تلك الموجودة في الأسواق السائلة وغير السائلة)؛[40]

د - التقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية للموجودات المحددة (على سبيل المثال: أسعار السلع الأساسية لموجودات السلم، والقيمة السوقية للصكوك، والقيمة السوقية لموجودات المرابحة التي تمّ الاحتفاظ بها مخزوناً ليتم تسليمها على مدى فترة محددة)؛

هـ- تقلبات أسعار الصرف، والتقلبات الناجمة عن التغيرات العامة لسعر صرف العملة الأجنبية في المعاملات الفورية عبر الحدود، (أي وجود مراكز قصيرة و/أو طويلة في العملات الأجنبية)؛

و - تقييم الموجودات التي لا تتوفر لها أسعار مباشرة في السوق؛

---

[40] في سياق اختبارات الضغط على السوق ذات الصلة فيما يتعلق بالأسهم المدرجة في الأسهم المعينة ربما قد لا تكون المتفقة مع أحكام الشريعة وفقاً لمعايير محددة، وبالتالي، إن المسائل الناشئة فيما يتعلق بالتخلص من هذه الأسهم، و الخسائر الناجمة عن ذلك. في هذا الصدد، ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استشارة هيئات الرقابة الشرعية فى مثل هذه الأمور، ويجب توثيق تلك الإجراءات ضمن برنامج اختبارات الضغط.

ز - وضع الحدود للمراكز (سواء كانت قصيرة، أم طويلة أو صافي الرصيد)، حدود وقف للخسارة، (حد الخسارة المحدد سلفا لمخاطر السوق)، واختبار القيمة عند حدوث المخاطر.

-91 إن عوامل مخاطر السوق المذكورة أعلاه ليست شاملة، فيمكن أن تنجم من عوامل أخرى اعتمادا على الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وإن اعتبارات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر السوق يجب أن تشمل جميع عوامل المخاطر التي تتعرض لها، وينبغي إدارتها بشكل متين، إذ إن مخاطر السوق التي تروجها أشكال أخرى من المخاطر المالية، مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. على سبيل المثال: يمكن خفض درجة الائتمان لمصدر الصكوك والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة (أي صكوك أصدرت من قبل ذلك المصدر).
وبالمثل، إن معظم بيع الأوراق المالية (الصكوك) غير السائلة من قبل حامل آخر لنفس الصكوك يمكن أن يخفض من سعر الصكوك. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستكمل تقنية القيمة عند حدوث المخاطر مع تقنيات اختبارات الضغط المستخدمة لبعض المحافظ لمخاطر السوق.

-92 ينبغي النظر في العلاقات بين الأسواق المختلفة، والقطاعات، وزيادة العلاقات، (أي العلاقات بين الأسواق وفئات المخاطر عند تقييم مراكز مخاطرها). ويمكن أن تؤدي هذه العلاقات إلى تحويلات الصدمات الناجمة عن الأوضاع الصعبة من سوق لأخرى، أو يمكن أن تزيد من المخاطر الإجمالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بالرغم من أن المخاطر الفردية، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، يمكن إدارتها عند عرضها بشكل مستقل. وبسبب العلاقات بين المخاطر، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج علاقات المخاطر في عمليات تقييم المخاطر من خلال بناء التصورات المناسبة في اختبارات الضغط.
ومع ذلك، ينبغي أن نفترض أنه في اختبارات الضغط إذا زادت التقلبات يمكن أن لا توجد العلاقات، وبالتالي، يرتبط ارتفاع التقلبات بأكبر خسائر. يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تختار التصورات بناءً على تحليل البيانات سواء التاريخية أو النماذج التجريبية للتغيرات في عوامل مخاطر السوق. وينبغي أن يكون الهدف هو السماح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بأن تقيّم آثار حجم التغيرات في عوامل

مخاطر السوق على حقوق ملكيتها وأوضاعها المالية. قد تعكس اختبارات الضغط المطبقة ومعايرة تلك الاختبارات - من ضمن جملة أمور أخرى مايلي - : (أ) طبيعة المحافظ (ب) استراتيجيات التداول لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، (ج) الإمكانية والوقت الذي يمكن أن يتخذ للتحوط من المخاطر أو إدارتها في ظل أوضاع السوق الصعبة.

-93 إن أهمية إجراء اختبارات الضغط على الصكوك تأتي نتيجة لظهور التصكيك المتفق مع أحكام الشريعة ومن واقع إخفاق بعض الصكوك ظهرت أهمية إجراء اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، سواء أكانت تتصرف كمستثمرة في الصكوك، أو منشئة لإصدار الصكوك أو مقدمة لخدمة إصدار الصكوك[41]. في الحالة الراهنة، لا يتم تداول الصكوك على نطاق واسع ويرجع حقيقة ذلك إلى أنه يتم الاحتفاظ بمعظمها لأغراض السيولة وليس للمتاجرة. ويمكن أن تكون معظم المخاطر الناجمة عن الصكوك هي مخاطر الائتمان، أو مخاطر الإخفاق. لكن كلما تطور سوق الصكوك، فإن المخاطر الناشئة عن الصكوك المحتفظ بها للمتاجرة قد تكون جوهرية. وترتبط وجهات نظر مختلفة بكل هذه الأدوار مما يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برامج اختبارات تحملها جوانب مختلفة للتصكيك المتفق مع أحكام الشريعة، ومن بين العوامل التي ينبغي أن تدرج في برنامج اختبارات الضغط ما يأتي:

أ- مخاطر السوق الناجمة عن التعرض لمخاطر التصكيك.

ب- الترتيبات التعاقدية ذات الصلة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأطراف في هيكل التصكيك.

ج- تقييم دقيق للمخاطر المرتبطة بالتزامات الكيانات خارج المركز المالي، (انظر المبدأ 3.16)، والكيانات الأخرى ذات الصلة في برامج اختبارات الضغط.

د- التعرض لمخاطر التصكيك من الموجودات المعنية، وتعرضها لعوامل مخاطر السوق، وعوامل مخاطر سوق السيولة، والمخاطر القانونية.

هـ- مخاطر الخسائر المرتبطة بالموجودات المعنية المملوكة لحملة الصكوك.

و- الأخذ في الاعتبار تمديد أجل الصكوك (إعادة التمويل).

---

[41] لمزيد من التفاصيل انظر المعيار السابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن متطلبات كفاية رأس المال للتصكيك، والصكوك والاستثمارات العقارية.

ز- تقييم مدى إمكانية تحولات التصنيف للأدنى، (أي عندما يتم خفض التقييم لأكثر من جزء حسب وكالات التصنيف)، والتأثيرات المرتبطة بها.

ح- تسهيلات السيولة المتاحة لمخاطر التصكيك والتعزيز الائتماني الفعال في الأوضاع العادية والصعبة.

ط- الهياكل التي تتعرض لتحركات أسعار الصرف وفعالية التحوط المتفقة مع أحكام الشريعة، إذا كانت جزءاً من الهيكل.

ي- التأثر بمستوى التبعية المتعلقة بالشرائح المحددة.

ك- مخاطر الإخفاق والمخاطر القانونية : أي المخاطر القانونية الناشئة عن التعاملات بين عقود المعاملات المالية والقانون المدني، لا سيما ذات الصلة بإصدار صكوك معينة والتي يكون من ضمن مخاطرها المخاطر القانونية. بالاضافة الى ذلك فانه في بعض الدول، ليس للقرارات القضائية أي تأثير ملزم على القرارات اللاحقة وبالتالي، يكبر عدم اليقين في القانون والمخاطر القانونية.

ل- معالجة رأس المال لمخاطر التصكيك حيث تؤدي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أدواراً مختلفة على النحو المبين أعلاه.

3.3.5 اختبارات الضغط على محافظ محددة

المبدأ 3.13: يجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تقوم باختبارات الضغط في محافظ مُحدَّدةٍ، بما فيها محافظ التّمويلِ للافراد (مثل التمويلِ بالمُرابحةِ والإجارة) ومحافظ تّمْويلِ شراء العقارات مقابل الرّهنِ العقاري (منْ خلالِ عقودِ المرابحةِ والإجارةِ والمشاركةِ المتناقصةِ)، والعقاراتِ (بما في ذلك الاستثمار والتّمويل) ومُعاملات المُرابحةِ في السِّلعِ، والاستثمار في رؤُوسِ الأموالِ (أيْ الاستثمار بالمُضاربةِ والمُشاركةِ). وينبغي الأخذ في الاعتبار التَّغَيُّراتِ في العلاقاتِ المتبادلةِ بينَ المخاطرِ التي تحددها مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ في مَحْفَظةٍ مُعَيَّنةٍ.

94- ينبغي لبرامج اختبارات الضغط أن تشمل كل المخاطر الجوهرية على المستويات المختلفة المادية الناجمة عن المحافظ المحددة باستخدام كل من تحليل التصورات والحساسية، وهذا يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد تصورات الضغط فيما يتعلق بالمحفظة المعنية. على سبيل المثال: في حالة محفظة شراء منزل (الرهن العقاري)، وانخفاض كبير في أسعار المنازل، وارتفاع البطالة، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى التصورات الصعبة، والمحافظ الأخرى، مثل: التمويل

بمعاملات المرابحة في السلع، والمخاطر المتعلقة بحقوق الملكية التي تتعرض لمخاطر سائدة مختلفة على النحو المبين أدناه، وبالتالي يجب تطبيق مختلف تصورات الضغط. يجب أن تتأكد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من اختبارات المحافظ ووحدات الأعمال لتحديد التركزات في المخاطر التي يمكن أن تحدث (انظر الفقرة 61). على سبيل المثال: إن اختبارات مخاطر الائتمان عبر فئات الموجودات والمحافظ يمكن أن تحدد التركزات المحتملة بين مخاطر التجزئة والشركات. وينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري اختبارات الضغط مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في العلاقات بين المخاطر في المحافظ المختلفة، والاعتراف بالتفاعلات بين أنواع المخاطر، مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، خصوصاً في الأوقات الصعبة (انظر الفقرتين 52 و 92).

-95 يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون على دراية بوجود تركزات المخاطر في محفظة معينة، مثل محفظة الائتمان للعملاء، والعقارات، (بما في ذلك الاستثمار والتمويل)، والتمويل القائم على معاملات المرابحة في السلع، والاستثمار في رؤوس الاموال، (في عقد المضاربة أو المشاركة)، يمكن أن تتعرض لزيادة المخاطر في خسائر الاستثمار من ناحية، وارتفاع التمويل المتعثر من ناحية أخرى، فضلاً عن ضعف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويمكن أن تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر السوق في العقارات سواء من خلال الاستثمارات العقارية وتمويل شراء العقارات من قبل العملاء عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك. إن التقييم السليم لأية مخاطر غير متناسب لفئات الموجودات المحددة يتطلب إنشاء اختبارات الضغط الصارمة التي تساعد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على إجراء تقييمات دورية لهذه المخاطر والآثار المترتبة عليها.

-96 إن الايضحات الخاصة بالمحافظ والتي سيرد ذكرها أدناه والتي تعتمد على نقاط الضعف والتركزات هي على سبيل المثال و ليس الحصر. ولذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد محافظها الخاصة وفقا لطبيعة التركزات في المخاطر. على سبيل المثال: إن المخاطر الناجمة عن العقارات يمكن أن تؤدي إلى إشكالية في بعض الدول دون غيرها. يلاحظ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه مع تطور السوق، يمكن استبدال هذه الأمثلة بأخرى جديدة، أو الأخذ في الاعتبار محافظ

جديدة، فضلاً عن المحافظ الاستثمارية الحالية التي يجب أن تولي الاهتمام في اختبارات الضغط.

محافظ الائتمان للأفراد (محافظ التجزئة)

97- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لها نشاط في سوق التجزئة أن تجري برامج اختبارات الضغط على محافظ الائتمان للعملاء بما في ذلك بطاقات الائتمان/ حدود بطاقات الائتمان والتمويل بالتقسيط وما إلى ذلك، على أساس عقود المعاملات المالية، مثل: عقد المضاربة، والمرابحة والمشاركة، والمشاركة المتناقصة، والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، وأن إجراء اختبارات الضغط على محافظ الائتمان للأفراد قد يبدو أكثر تحديا من الائتمان للشركات. ويمكن تطبيق الجوانب المختلفة المدرجة في مخاطر الائتمان (انظر المبدأ 3.11)، ومخاطر السوق (انظر المبدأ 3.12)، ومخاطر السيولة (انظر المبدأ 3.14) من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لاختبارات محافظ الائتمان للأفراد آخذاً في الاعتبار التفاعل بين هذه المخاطر.

98- ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ الجوانب الآتية في الاعتبار عند تصميم برامج اختبارات الضغط للمحافظ الائتمانية للأفراد:

أ – العوامل الخاصة بالعميل ذاته وتلك الخاصة بالنظام الاقتصادي؛

ب- تقييم الأبعاد المختلفة للتركزات بما في ذلك قطاع الصناعة، والانتشار الجغرافي، وتصنيف الائتمان، وقطاع العملاء، والتعرض لمخاطر الطرف المقابل، أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة؛

ح - الآثار الموسمية القوية التي تؤدي إلى خسائر الائتمان للعملاء، وتأثيرات المنتجات وسياسات التشغيل؛

د - محافظ التجزئة للأفراد ، بما في ذلك بطاقات الائتمان/حدود بطاقات الائتمان، وأقساط التمويل ألخ، على أساس عقود المعاملات المالية الإسلامية.

هـ - الإخفاق في نظم التحصيل وإجراءاته.

و - الائتمان المضمون للعملاء مقابل غير المضمون.

تركزات المخاطر في العقارات.

99- تركزات المخاطر في العقارات شائعة بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن لمثل هذه المخاطر أن تخضع لتركزات جغرافية. وإن هذه التركزات للمخاطر في العقارات يمكن أن تعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمختلف المخاطر الاحترازية التي تحتاج إلى معالجتها في اختبارات الضغط، وخصوصا إذا لم يتوفر التحوط المتفق مع أحكام الشريعة، وقد يكون من الصعب تحقيق نقل المخاطر من خلال التصكيك المتفق مع أحكام الشريعة، وعلى سبيل المثال: في حالة تعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في نفس الدولة للمخاطر المتجانسة في سوق العقارات، وإذا كانت العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تضع افتراضات متشائمة حول المشروعات العقارية التي يتم تمويلها، فإن ذلك قد يقود الى تأثيرات نظامية مثل: أن أعضاء الصناعة ككل قد يجدون صعوبة في الخروج من الاستثمارات دون خسائر كبيرة أو ضمن إطار زمني معقول. وينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن ترجع إلى المعيار السابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومنشورات أخرى للمجلس بشأن تأثيرات كفاية رأس المال لمخاطر الاستثمار العقاري. يجب أن تؤخذ الجوانب الآتية بعين الاعتبار عند تطبيق التصورات الصعبة في اختبارات الضغط المرتبطة بالعقارات:

أ- نوع النشاط (تمويل أو استثمار، أو كليهما، حيث ينطبق ذلك).

ب- مستوى التركزات في المخاطر، بما في ذلك الاستثمار والتمويل، حيث ينطبق ذلك.

ج- حدود التعرض للمخاطر (أي حدود مطوري العقاري، وحدود الاستثمار المسموح به، وأنواع الممتلكات، ومخاطر القطاعات ككل) التي وضعها مجلس الإدارة و/أو السلطات الرقابية للاستثمار و/أو التمويل.

د- انخفاض حاد في أسعار العقارات وانخفاض كبير في أسواق أخرى.

هـ- تغيرات الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال: تكلفة رأس المال).

و- انخفاض قيم البيع الجبري لضمانات الرهن العقاري أو قيم الموجودات للإجارة المنتهية بالتمليك.

ز- زيادة في تكاليف البناء.

ح- تحولات التصنيف للأطراف المقابلة والتي تمثل التركزات في مخاطر الائتمان.

ط- المخاطر المحتملة للتأخير في التخلص من العقارات المعنية (سواء في شكل الاستثمار أو الضمانات) وبصفتها أحداث المخاطر لاختبارات الضغط.

ي- التنويع في الاستثمار و/أو التمويل.

ك- الإطار القانوني للعقارات.

100- لتجنب التعرض للمخاطر المفرطة للقطاع، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأسس مراقبة مناسبة وفعالة، بما في ذلك اختبارات الضغط لتحديد ما إذا كانت المخاطر العامة في العقارات متسقة مع استراتيجية أعمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ضمن مستوى مقبول لإجراء عملية اختبارات الضغط، التي تحددها السياسات الداخلية ويوافق عليه مجلس الإدارة. يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار التصورات المعقولة للقطاع العقاري، وأن تقيّم – بشكل مستمر - أي آثار سلبية محتملة لأوضاع المخاطر السائدة في السوق. ستقوم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمجموعة من التصورات المحتملة لحالات التعرض للمخاطر في العقارات، يمكن أن تختلف وجهات النظر الجزئية والكلية بشأنها. ومع ذلك، هناك الكثير من التصورات المتكررة التي يمكن أن تأخذها في الاعتبار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق باختبارات الضغط في العقارات، بما في ذلك الجوانب المذكورة أعلاه، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضيف هذه التصورات "لاختبارات الحساسية" كما يتم مناقشتها في القسم الفرعي التالي .3.4.1.

معاملات المرابحة في السلع

101- يمكن أن تؤدي معاملات المرابحة في السلع إلى أنواع مختلفة من المخاطر على جانبي المركز المالي التي تحتاج إلى إدراجها في برامج اختبارات الضغط (يرجى الاطلاع على الإرشادات الثانية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن معاملات المرابحة في السلع (يعرف فيما بعد بـ"الإرشادات الثانية")، ويمكن استخدام معاملات المرابحة في السلع قصيرة آجال الاستحقاق لإدارة السيولة بديلاً للسوق ما بين البنوك التقليدية. إن معاملات المرابحة في السلع في جانب الموجودات تؤدي إلى مخاطر الائتمان للأطراف

المقابلة، ومن جانب المطلوبات إلى مخاطر إعادة التمول[42]. فضلاً عن ذلك، يمكن استخدام معاملات المرابحة في السلع في الآتي: (1) لاستقطاب الودائع لأجل (عن طريق المرابحة العكسية) التي عادة ما تكون قصيرة الأجل إلى حد ما، ويجب أن يتم سدادها عند تاريخ الاستحقاق[43]، مما يؤدي إلى مخاطر إعادة التمول في ظل الأوضاع الصعبة، (2) لإنشاء قروض لأجل، والتي تنطوي على مخاطر الائتمان. وقد تناولت الإرشادات الثانية عدد من المخاطر الاحترازية، بما في ذلك مخاطر الائتمان الإضافية للطرف المقابل (أي التعرض لمخاطر السماسرة) في حالة معاملات السوق الموازية الناشئة عن معاملات المرابحة في السلع التي ينبغي أن تدرجها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في برامج اختبارات الضغط. وبالمثل، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار تغطية فجوة المطلوبات والموجودات عندما يتم استخدام معاملات المرابحة في السلع لتمويل الموجودات طويلة الأجل.

-102 إحدى القضايا التي تحتاج إلى اختبارات الضغط هي "تأثير مخاطر السوق" الناجمة عن معاملات المرابحة في السلع. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاستخدام الكثيف لمعاملات المرابحة في السلع من قبل عدد كبير من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى التأثير في أسعار السلع من خلال "التداول المزدحم" (أي وجود العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تتعرض لمخاطر متجانسة في تعاملات المرابحة في سلع معينة في سوق السلع غير المتطورة بشكل كافٍ)، مما يترتب على ذلك مخاطر ارتفاع تكاليف التصفية، أو نقص السيولة بسبب الاندفاع للخروج من السوق، وهذا يؤدي إلى شكل من أشكال المخاطر النظامية في الأوقات الصعبة.

إن "التداول الكثيف" يمكن أن يضخم الأسعار في صورة فقاعة، ويمكن أن ينهار بشدة عند "التسرع في الخروج" عند هبوط السوق، ويمكن أن لا تدرك مؤسسات

---

[42] إعادة التمويل (مخاطر تجديد المديونية) هي مخاطر نقص السيولة إذا كان لم يحدث تجديد المدنونية، ويمكن أن يكون عاملا خطيرا جدا في مخاطر السيولة. يحدث تجديد المديونية عند تجديد أطراف معاملات المرابحة في السلع أو جدولة دون زيادة الدين والأجل ترتيبات معاملات المرابحة في السلع عند استحقاق آجالها. وينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية باستخدام تجديد المديونية (أو إعادة تمويل) لأن الشريعة لا توافق على استخدام تجديد المديونية (أو إعادة تمويل) ما لم يكن العقد الأول ملغياً قبل دخول العميل في عقد جديد.

[43] تتم معظم عمليات تداول السلع من خلال عقود السوق المفتوحة/السوق الموازية. ويتم تداولها من خلال شبكة السماسرة والتجار ، وأسواق السلع غير شفافة. وبالتالي، نظرا لأن بيانات عقود السوق الموازية ليست متاحة من خلال التبادل، فمن الصعب أن يعرف بالضبط ما يتم تداوله في السوق في أي وقت من الأوقات. بالإضافة إلى ذلك ، في حين تشارك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في العلاقات التجارية المتعددة، يمكن أن لا يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية صورة كاملة للاستفادة من الائتمان المفرط للطرف المقابل أو التعرض للمخاطر الأخرى. يمكن الرجوع إلى الإرشادات الثانية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لمزيد من التفاصيل.

الخدمات المالية الإسلامية مدى ما يتعرض أي شخص آخر في السوق للمخاطر نفسها. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تعالج "تأثير مخاطر السوق"[44] من خلال إجراء اختبارات الضغط للتأثيرات النظامية الممكنة. يجب أن تكون اختبارات الضغط لمعاملات المرابحة في السلع شاملة بما فيه الكفاية لتأخذ في الاعتبار جميع أنواع التصورات المحتملة التي قد تؤدي إلى "تأثير مخاطر السوق". ولتحديد الائتمان المفرط أو التركزات الإضافية من خلال معاملات المرابحة في السلع التي تساهم في المخاطر النظامية، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تختبر - من جملة أمور أخرى – إجمالي التداول في نفس اليوم و/أو المراكز الصافية المتراكمة لمعاملات المرابحة في السلع في أي وقت سواء في الظروف العادية أو الضائقة.

التعرض لمخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال (عقد المضاربة أو المشاركة)

103- إن طبيعة المخاطر المتميزة لعقود المشاركة والمضاربة التي هي شكل من أشكال المساهمة في رؤوس الاموال، يمكن أن تعرّض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لأنواع مختلفة من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان للطرف المقابل، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة. واستنادا إلى مشاركة جوهرية أو كبيرة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في مخاطر عقود المشاركة والمضاربة ذات الصلة، ينبغي أن تنشئ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبارات الضغط الصارمة التي تمكن من اجراء تقييم دوري على الكيانات المستثمرة والمحافظ الاستثمارية وانعكاساتها على مركز حقوق مساهمي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

وينبغي أن تحدد بوضوح السياسات والإجراءات المناسبة لاختبارات الضغط مخاطر عقود المشاركة والمضاربة وتبليغها. ينبغي أن تكون هناك عملية منهجية منتظمة لمراجعة وتحديث سياسات عقود المشاركة والمضاربة، والعمليات والحدود التي تأخذ في الاعتبار مستوي تحمل مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتغيرات التي تحدث في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وينبغي لاختبارات الضغط على مخاطر عقود المشاركة والمضاربة أن تكون قادرة على الإفصاح وتقديم أفضل تقديرات للخسائر وتحديد المستوى الاحترازي من المخصصات

[44] أشارت الإرشادات الثانية لمجلس الخدمات المالية إلى الاستخدام الكثيف لمعاملات المرابحة في السلع، وان التعرض لمخاطر معاملات المرابحة في السلع باستخدام المتاجرة في السلع (على سبيل المثال: المعادن الخ) في بعض الدول، يدفع للمزيد من التقلبات في أسعار هذه السلع، الأمر الذي يؤدي الي المزيد من مخاطر السوق في نهاية المطاف، وتقلب الأسعار من خلال شراء هذه السلع وبيعها.

لحالات التعرض لعقود المشاركة والمضاربة. وينبغي أن تعترف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بأن طبيعة المساهمة في الاستثمار تتعرض لمجموعة من المخاطر المرتبطة مع المضارب أو الشريك، ونشاط الأعمال والعمليات. وقد تناول المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن متطلبات كفاية رأس المال أنه ينبغي أن تخضع حالات التعرض لمخاطر عقود المشاركة والمضاربة لاختبارات الضغط.

104- كما اشير في المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه يمكن أن يستخدم رأس المال المستثمر من خلال المشاركة والمضاربة في :(1) شراء أسهم في شركة مدرجة للتداول أو في شركة خاصة غير مدرجة (2) الاستثمار في مشروع معين أو محفظة أو من خلال كيان المشاريع الاستثمارية. وفي حالة الاستثمار في مشروع معين، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستثمر في مراحل الاستثمار المختلفة. وفيما يتعلق بالحالة الثانية، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون مستعدة للتأخير والتغيرات في أنماط التدفق النقدي والصعوبات المحتملة في تنفيذ استراتيجية الخروج الناجحة، وهذا يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اختبار التدفقات النقدية عن طريق تحديد ومراقبة تحولات المخاطر في مراحل دورات الاستثمار المختلفة. وعندما تستخدم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أدوات التمويل المختلفة (بما في ذلك المشاركة) في مراحل مختلفة من عقود المعاملات المالية الإسلامية، يجب عليها أن تختبر العوامل المحتملة التي تؤثر في حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة لكل من عوائد وأرباح رأس المال الناشئة عن المساهمة في الاستثمار. وفي جميع الحالات فإن المراحل المختلفة قد تؤدي إلى المخاطر المختلفة، ينبغي أن تشمل اختبارات الضغط القدرة النوعية للشريك (أي طبيعة المخاطر للشركاء المحتملين، المضارب و/أو الشريك)، وأنشطة الاعمال المعنية، والعمليات التشغيلية الجارية.

3.3.6 عوامل مخاطر السيولة والضغوط المتزامنة في التمويل وأسواق الموجودات

المبدأ 3.14: يجبُ أنْ تُقَيِّمَ مؤسّساتُ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ مجموعةً واسعةً من عواملِ مخاطر السُّيولة ومختلف وجهاتِ النظرِ الفريدةِ في تقنياتِ اختباراتِ تحمُّلِها بهدَفِ تمْكينها منْ تقييمِ قدراتِها على: أ- الوفاء بالتزاماتها الماليّةِ النّاشئةِ عنْ المخاطر المتعلقةِ بالتّمْويل وموجودات/مخاطر سوق السُّيولة، ب- تحديدِ المصادرِ المحْتملةِ منْ اتجاهات السّيولةِ للتأكُّدِ منْ أنَّ المخاطرَ الحاليةَ تبقى وفقاً لمستوي تحمل مخاطرِ السيُّولةِ لدي مُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسْلاميّة. وباعتبارِ مخاطرِ السُّيولةِ

جزءاً من اختباراتِ الضغط، وعليها أنْ تراعي الضُّغوطِ المُتزامِنةِ في التَّمْويلِ وأسواقِ الموجوداتِ وتأثير انخِفَاض سوق السُّيولةِ في تقييمِ التّعرُّضِ للمَخاطرِ. كما ينبغي عليها أيضاً تحديدُ المجالاتِ المُناسبَةِ التي يتِمُّ فيها استخدامُ نتائجِ اختباراتِ الضغط للسيولة.

105- عندما تدير مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عادة مخاطر السيولة في ظل الأوضاع "العادية"، ينبغي عليها أيضا أن تكون مستعدة لإدارة السيولة في ظل أوضاع الضغط. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري اختبارات الضغط على أساس منتظم من أجل تحديد وقياس التعرض لمخاطر ضغوط السيولة المحتملة في المستقبل، وتحليل الآثار المحتملة في التدفقات النقدية، ومركز السيولة والربحية والملاءة. بغض النظر عن مدى متانة سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإنه ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار التأثير المحتمل لتصورات الضغط الشديدة. إن مخاطر السيولة المتعلقة باختبارات الضغط تبدو حاسمة، نظرا للاعتبارات الآتية:

(1) محدودية الفرص لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للحصول على التمويل المتفق مع الشريعة والمتوافرة حالياً في السوق (أي محدودية الوصول إلى تسهيلات التمويل المتفق مع أحكام الشريعة من قبل البنوك المركزية، والتسهيلات ما بين البنوك، وتسهيلات السيولة عبر الحدود وما إلى ذلك؛

(2) عدم توافق آجال الاستحقاق الذي يحتمل أن يكون أكثر حدة مقارنة مع نظيراتها التقليدية، وكونه مصدرا رئيسا لمشاكل السيولة؛

(3) الحاجة إلى أنواع محددة من اختبارات الضغط على ضوء مكونات هيكل المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

(4) إدارة السيولة تكون أكثر تعقيدا فى حالة عدم وجود الهيكلة الأساسية للسوق المالية المنظمة؛

(5) حقيقة أن السجلات المصرفية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد تحتوي على الموجودات غير المالية التي تحتفظ بها المؤسسات باعتبارها جزءاً من مختلف عقود المرابحة، والسلم، والإجارة.

(6) الدور المزدوج لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فيما يتعلق بالسيولة لتلبية حقوق أصحاب الحسابات الجارية في السحب ، وتوقعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في السيولة.

106- ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار التصورات الصعبة لاختبارات الضغط في سيولتها سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، فضلاً عن التصورات الصعبة لمستوى السوق ككل أو الخاصة بها. وينبغي أن تتخذ أسلوباً متحفظا عند وضع الافتراضات لاختبارات الضغط. بناء على نوع التصورات وصعوبتها، تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى النظر في مدى ملاءمة عدد من الافتراضات أو العوامل مع الأخذ في الاعتبار أن كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يجب أن تستخدم العوامل والافتراضات التي تتلاءم مع أعمالها. ومن المحتمل أن تشمل - ولا تقتصر - على القائمة التوضيحية الآتية:

أ- العنصر الرئيس في تمويل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتقلباته (مثل أصحاب حسابات الاستثمار، أو معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع أو الحسابات الجارية)؛

ب- درجة التوافق بين الموجودات والمطلوبات من حيث آجال الاستحقاق والعملات والجوانب الأخرى ذات الصلة.

ج- العلاقة بين الموجودات عند اختبارات التصورات المتعددة.

د- تفاعل مخاطر السيولة، وإدارة الموجودات والمطلوبات واستراتيجية التمول؛

هـ- العلاقات بين السيولة والائتمان وأسعار الموجودات، مع الأخذ في الاعتبار دوران التضخيم لهذه الحلقات؛

و- إمكانية ترتيبات التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة بالبنك المركزي (أي على افتراض أن التمويل من البنك المركزي سوف يكون متاحاً في حال حدوث الأزمة في السوق) وغيرها من التسهيلات المتاحة المتفقة مع أحكام الشريعة لتلبية النقص في السيولة؛

ز- مخاطر السحب من قبل أصحاب حسابات الاستثمار، ومخاطر إعادة التمول (الجدولة) لمعاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع؛

ح- التزامن في نقص سوق السيولة في العديد من الأسواق، والروابط بين انخفاض سوق السيولة، وما ينتج عنها من قيود على التموّل بالسيولة[45]؛

ط- أسباب تأثير التصنيف الائتماني؛

ي- الشروط الصعبة للحصول على التمويل المضمون وغير المضمون المتفق مع أحكام الشريعة.

---

[45] انظر أيضا المبادئ المتينة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها، لجنة بازل للإشراف المصرفي، سبتمبر 2008م.

ك- القيود المفروضة على تحويل العملة إلى عملة أخرى.

ل- احتمالية المطالبات، وبشكل أكثر تحديداً، يعتمد على السحوبات المحتملة الملتزم بها لصالح أطراف أخرى أو الشركات التابعة للبنك أو الفروع أو المكتب الرئيس.

م- القدرة على تحويل السيولة عبر الكيانات، والقطاعات، والحدود مع الأخذ في الاعتبار القيود القانونية والرقابية والتشغيلية والفترة الزمنية.

ن- احتياطي السيولة، ومتطلبات النسب الرقابية، ونسب السيولة المحددة[46].

س- محاكاة خطط التمول الطارئة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

-107 فضلاً عن الاعتبارات المذكورة أعلاه، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أن تحدد وتدرج في اختبارات الضغط أي نقص في السيولة في المستقبل من خلال إعداد التوقعات من "أنواع الاستحقاقات المختلفة" بناءً على فترات زمنية مناسبة لتوقع التدفقات النقدية الداخلية والخارجية الناشئة عن مختلف فئات مراكز الموجودات والمطلوبات، وتتضمن: (1) التدفقات النقدية المعروفة (معاملات المرابحة في السلع القائمة على الموجودات، والإجارة، وصكوك الإجارة، والمشاركة المتناقصة على جانب الموجودات، ومعاملات المرابحة في السلع على جانب المطلوبات، (2) التدفقات النقدية المشروطة التي يمكن التنبؤ بها (الذمم المدينة لعقد السلم والاستصناع)، (3) التدفقات النقدية المشروطة التي لا يمكن التنبؤ بها، (استثمارات المشاركة والمضاربة على جانب الموجودات، وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على جانب المطلوبات).

تحتاج كل هذه التوقعات للتدفقات النقدية إلى ضرورة اختبارها، بهدف تحديد نقص السيولة المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية والتركزات فيما يتعلق بالأطراف المقابلة على جانب الموجودات. عند تحديد فجوات السيولة المحتملة في هذه التدفقات النقدية في المستقبل، ينبغي الأخذ في الاعتبار كلّ مخاطر السيولة الجوهرية فضلاً عن التفاعلات بين المخاطر. ويجب أن تتضمن عوامل هذه المخاطر جانبي الموجودات والمطلوبات. إن المنهجية المستخدمة لحساب تاثير الصدمات على التدفقات النقدية تعمل على تقدير المراكز النقدية الصافية في كل فترة زمنية مناسبة لكل تصور، (إما على مستوى العميل أو مستوى السوق أو كليهما). عند كل مستوى ضغط، يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد التدفقات النقدية

[46] يمكن أن تشمل هذه النسب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على النحو المبين في وثيقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، بازل 3 : الإطار الدولي لقياس مخاطر السيولة ومراقبتها ديسمبر 2010م، بعد أن يتم معايرتها وإتمامها.

الداخلية والخارجية التي يمكن أن يُتوقع حدوثها في كل فترة زمنية في المستقبل، وناتج صافي التدفقات النقدية.

108- ينبغي لاختبارات الضغط أيضا أن تساعد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتحليل تأثير التصورات الصعبة على مراكز السيولة في مجموعة موحدة، فضلا عن وضع مركز السيولة للكيانات الفردية وخطوط الأعمال داخل المجموعة. وينبغي أن تعكس اختبارات الضغط دقة الأطر الزمنية لدورات تسوية الموجودات التي يمكن تسييلها، والوقت اللازم لتحويل السيولة عبر الحدود. فضلاً عن ذلك، إذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تعتمد على تدفقات السيولة من نظام معين (دولة) للوفاء بالتزاماتها في دولة أخرى، فإنه يجب عليها الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تعطل العملية أو تمنع التسوية أو تؤخر التدفقات المتوقعة عبر الأنظمة. ويعتبر هذا ملائماً لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في حالة اعتمادها على التحويلات الداخلية للمجموعة أو على إدارة السيولة المركزية.

109- ينبغي أن تلاحظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن التمويل وأسواق الموجودات قد تكون مترابطة بقوة، وخصوصا خلال الفترات الصعبة. وبصفتها جزءاً من برنامج اختبارات الضغط بشكل عام، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار الضغوط المتزامنة في التمويل وأسواق الموجودات، وأثر انخفاض السيولة في السوق في تقييم المخاطر وتحديد الفترات الزمنية بسبب التمويل والموجودات السائلة حيثما كان مناسباً، ينبغي أن تأخذ هذه المؤسسات في الاعتبار أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة باعتبارهم المصدر الرئيس لتمويلها، والآثار المترتبة على الموجودات. على سبيل المثال: عدم تسييل بعض الموجودات يرجع إلى عدم القدرة على بيع الموجودات المالية، كالذمم المدينة للمرابحة في السوق بسبب المنع الشرعي، وعدم وجود أسواق ثانوية للموجودات السائلة المتفقة مع أحكام الشريعة، مثل تلك التي تستند على الإجارة. وهذه الاعتبارات تثير مخاوفً حول توافر التمويل المتفق مع أحكام الشريعة للتصدي لصدمات السيولة المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى الأوضاع الصعبة. ولوحظ من هذه الأزمة أن المؤسسات المالية لم تعالج في أسلوبها لإدارة المخاطر، العلاقات الهامة بين الموجودات وتمويّل السيولة. من هذا المنظور، ينبغي أن تعزز مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ممارساتها لاختبارات الضغط من خلال اعتبار العلاقات الهامة بين

العوامل المختلفة[47]، بما في ذلك (1) صدمات الأسعار بالنسبة لفئات الموجودات المعنية، (2) نقص موجودات السيولة المقابلة، (3) إمكانية الخسائر الهامة التي قد تضر بالمتانة المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، (4) نمو احتياجات السيولة نتيجة لالتزامات السيولة، (5) تضاؤل فرص الحصول على أسواق التمويل المضمون أو غير المضمون، وافتراضات زيادة تخفيض الموجودات لضمانات اتفاقية إعادة الشراء باعتبارها طريقاً لاختبار سوق السيولة.

110- إن مدى استخدام مخاطر السيولة المتعلقة باختبارات الضغط، يختلف بطبيعة الحال بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتمادا على طبيعة مخاطر سيولتها وتعقيدها. مع ذلك، ينبغي استخدام نتائج اختبارات الضغط مدخلاً لتعديل وتحسين إدارة مخاطر السيولة. وينبغي على هذه المؤسسات أن تأخذ في الاعتبار استخدام نتائج اختبارات الضغط في المجالات الآتية:

أ- تحديد وقياس مصادر ضائقة السيولة المحتملة؛

ب- تحليل التأثيرات المحتملة على مراكز التدفقات النقدية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والربحية والملاءة المالية؛

ج- التأكد من أن التعرض الحالي للمخاطر يتفق مع إجراءات تحمل مخاطر السيولة التي تطبقها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

د- اتخاذ الإجراءات التصحيحية أو تخفيف وتحديد أنواع مختلفة من الحدود الداخلية، بما في ذلك حدود التركزات في مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

هـ- تحديد مستوى حماية/ هامش السيولة الاضافي ؛

و- التأكد من وجود التمويل اليومي المضمون وغير المضمون والمتفق مع أحكام الشريعة، وذلك من أجل توفير متطلبات نظام الدفع والتسوية.

ز- الحصول على موجودات سائلة بمستوى عال من الجودة وغير مرهونة، والتي يمكن بيعها أو رهنها للحصول على التمويل المتفق مع أحكام الشريعة في مجموعة تصورات الضغط؛

ح- تشكيل تخطيط الطوارئ، وتحديد الاستراتيجيات للتعامل مع أحداث ضغط السيولة.

---

[47] يمكن الرجوع إلى المبادئ الإرشادية المتينة لاختبارات الضغط، التي نشرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي في مايو 2009م.

3.3.7 مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة بما في ذلك خسائر الدخل ومخاطر السمعة المحتملة

المبدأ 3.15: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تدرجَ في برنامجِ اختباراتِ الضغط الجوانبَ المختلفةً المتعلقة بمخاطر عدم الالتزامِ بأحكامِ الشّريعةِ. ويجبُ على مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ أنْ تكونَ قادرةً على قياسِ الأثرِ المحتملِ في برنامجِ اختباراتِ الضغط في إطارِ التّصوُّراتِ المحدّدةِ. إن خسائر الدخل المحتملة يمكن أن تكون نتيجة عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض المنتجات أو الانشطة. فضلاً عن ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيم برامج اختبارات الضغط باعتبارها جزءاً من التأثيرات المالية التي تضر بسمعتها نتيجة عدمِ الالتزامِ بأحكامِ الشريعةِ.

111- فضلاً عن التصدي للمعاملات الحالية في مخاطر التشغيل، ينبغي لبرنامج اختبارات الضغط أن يولي اهتماماً خاصاً لمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة المؤدية إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة ذات الصلة، مع الآثار المترتبة على أعمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والآثار النظامية المحتملة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية. على سبيل المثال: ، يمكن لأصحاب المصالح ذوي الصلة (مثل علماء الشريعة، هيئات الرقابة الشرعية، هيئات الرقابة الشرعية العليا، المجالس الشرعية، أو السلطات الأخرى) إصدار الفتاوى بشأن عدم التزام بعض المنتجات المعينة أو الهياكل المستخدمة بأحكام الشريعة. ولذلك، فمن المتصور، أنه يمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن يدور حولها التساؤل عن مدى التزامها بأحكام الشريعة، في هذه الحالة، يمكن لهذا الحدث أن ينطوي على خسارة المبالغ المهمة من الأرباح وتجنيبها للخيرات و/أو أن يلحق الضرر بسمعة هذه المؤسسة الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الاعمال وأزمات السيولة المحتملة. فضلاً عن ذلك، إن عدم الالتزام بأحكام الشريعة قد يبطل العقد، وقد تكون النتائج مكلفةً جداً[48].

112- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية للتجارب السابقة لبعض الدول المتعلقة بعقود المعاملات المالية الإسلامية، حيث أدت مخاطر عدم الالتزام

[48] يجب الرجوع إلى الأقسام المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة في المعايير الأخرى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مثل المعيار الأول والمعيار الثالث والمعيار العاشر بشأن المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية.

بأحكام الشريعة[49] إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة ذات الصلة. فضلاً عن ذلك، أصبحت الهياكل المعينة المتفقة مع أحكام الشريعة مسألة جدلية، مما يؤكد على أهمية إجراء اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة، ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد وتقيس ما يلي: (1) كيف يمكن أن يؤثر عدم الالتزام بأحكام الشريعة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو في نوع معين من أنواع العقود؟ على سبيل المثال: مخاطر التمول/التمويل، والدخل والربحية، ومخاطر السحب، والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، (2) حجم التكلفة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

113- يجب أن تدرج عوامل المخاطر المحتملة الآتية فيما يتعلق بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة المؤدية إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة في اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أنّ الإخفاق في عدم الالتزام بأحكام الشريعة يمكن أن يلحق ضررا جسيماً بسمعة المؤسسات .وهذه العوامل تشمل ولا تقتصر على ما يأتي:

أ- وثائق العقود التي لا تتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

ب- الإخلال بالعقود التي تحتوي على مخالفات شرعية.

ج- رغبة العملاء في طلب قرار من المحكمة بشان صحة عقداً معيناً مقدم من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لا يلتزم بأحكام الشريعة، وبالتالي لا يتقيد العميل بالتزاماته التعاقدية؛

د- إمكانية عدم اتفاق فتاوى بعض علماء الشريعة بشأن شرعية منتجات معينة ، مما يؤدي إلى مخاطر السمعة والمخاطر المحتملة الناتجة عن فقدان الاعمال ومشاكل السيولة.

هـ- الفتاوى المختلفة بشأن بعض المنتجات أو الهياكل عبر دول مختلفة؛

و- المخاطر القانونية.

[49] إن القضية التي تتعلق باستخدام معاملات المرابحة في السلع للحصول علي الائتمان و/ أو للحصول على الودائع، أو لأغراض السيولة قصيرة الأجل (انظر الإرشادات الثانية لمجلس الخدمات المالية بشأن الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع) فعلى سبيل المثال، إذا كانت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تعتمد على معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع، فإن هذه المعاملات قد تعتبر لاحقا غير جائزة شرعاً، ماذا ينتج عن صعوبة السيولة، وكيف يتم إدارتها؟ إذا كانت الاعتمادات على أساس معاملات المرابحة في السلع اعتبرت لاحقا غير جائزة شرعاً، لكن ما هي مخاطر الائتمان التي يمكن أن تنتج عنها؟ وسوف يكون واضحا أن هيئة الرقابة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بحاجة إلى إدراجها في اختبارات الضغط.

114- سيكون عملاً صعباً لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ان تحدد التأثير المحتمل لعدم الالتزام بأحكام الشريعة المؤدية إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة في اختبارات الضغط. ومع ذلك، يجب الرجوع إلى الأحداث السابقة حيث توجد هذه المعلومات. وفي هذا الصدد، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تنظر إلى الجوانب الآتية من أجل تخفيف امتداد تأثيرات السمعة والحفاظ على ثقة السوق، وينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع منهجيات لقياس مدى تأثير مخاطر السمعة في أنواع المخاطر الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق وتشمل هذه الجوانب ما يلي:

أ- الانخفاض في صافي الدخل (أي الأرباح) المرتبط بعدم الالتزام بأحكام الشريعة.

ب- دفع التعويضات أو الخسائر للعملاء في حالة عدم الالتزام بأحكام الشريعة.

ج- تآكل أرباح مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نتيجة تكوين المخصصات الكبيرة حسب متطلبات السلطات الإشرافية في حالة عدم الالتزام بأحكام الشريعة.

د- مخاطر السمعة التي تؤدي إلى سحب أصحاب حسابات الاستثمار لأموالهم أو مخاطر معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع.

هـ- تكلفة إجراءات التقاضي.

115- كما تم ذكره سابقاً، ينبغي الاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية عند إجراء برامج اختبارات الضغط المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة (انظر المبدأ 3.3). ولذلك، فمن المهم أن النتائج المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة لاختبارات الضغط ينبغي رفع تقرير بها ومناقشتها مع هيئة الرقابة الشرعية لأنها يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ذات الصلة. فضلاً عن الجوانب المذكورة أعلاه، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تعزز إطار الضوابط الشرعية عند القيام بعمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، (التأكد من أن هيئة الرقابة الشرعية لديها معرفة وافية عن المنتجات وأن هنالك تواصلاً مستمراً داخل المؤسسات مع وجود التفاعلات اللازمة لهيئة الرقابة الشرعية مع الإدارات الأخرى ذات الصلة). يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضا وضع خطط الطوارئ المناسبة للتعامل مع الظروف المحتملة لعدم الالتزام بأحكام الشريعة.

3.3.8 تعرضات المخاطر خارج المركز المالي

المبدأ 3.16: يجبُ على برنامجِ اختباراتِ الضغط أنْ يُعالجَ تعرضات المخاطرَ خارجَ المراكزِ الماليّة التي قدْ تشكل صورة كاملة لمخاطر مُؤَسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ على نطاق واسع.

116- فضلاً عن اختبارات الضغط لمخاطر الموجودات داخل المركز المالي، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم باختبارات الضغط للمخاطر خارج المركز المالي، لتحديد الآثار المترتبة على طبيعة مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. للبنود خارج المركز المالي، مثل الالتزامات والكفالات والالتزامات الخاصة بالكيانات ذات الغرض الخاص التي لم يتم توحيد بياناتها المالية. بما يؤدي الى تقديم صورة كاملة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع. وعليه يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقييم المخاطر التي تتضمنها الالتزامات خارج المركز المالي المتعلقة بالكيانات ذات الغرض الخاص واحتمالية الحاجة الي تسجيل هذه الموجودات داخل المركز المالي لاسباب السمعة. ومن اجل ذلك فعند اعداد مؤسسة الخدمات المالية الاسلامية لاختبارات الضغط ينبغي عليها ان تضمن في هذا البرنامج حجم وملاءة الكيانات ذات الغرض الخاص وذات الصلة بمركزها المالي او سيولتها او وضع راس مالها النظامي . هذه الاختبارات يجب ان تشمل الهيكلة , الملاءة , السيولة , واية جوانب مخاطر اخري بما في ذلك شروط واسباب وقوع الاحداث. مختلف حالات اختبارات الضغط المتعلقة بتعرض المؤسسات لمخاطر التصكيك مثل : المنشئ , المصدر , الراعي , المدير كما تم تناوله في المبداء 3.11 , وفيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بحامل الصك كما تم تناولها 3.12 .

3.4 منهجيات اختبارات الضغط

3.4.1 تحليلات الحساسية(المتغيِّر الفردي) وتحليلات التصورات(المتغيِّراتُ المتعدّدَة)

المبدأ 3.17: يجبُ على مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تُطوِّرَ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط لتشمل: (1) تحليلات الحساسية ، (المتغيِّر الفردي)، (2) تحليلات التصوُّراتِ، (المتغيِّراتُ المتعدّدَة) التي

تُعالجُ جميعَ المخاطرِ الهامة في المستوياتِ المختلفةِ، ومجالات العملِ، ومحافظ محدّدةِ لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ.

-117 إن استخدام منهجيات مناسبة وشاملة في برامج اختبارات الضغط أمر حاسم في تحقيق الغرض من اختبارات الضغط والتي يمكن أن تختلف من مؤسسة إلى أخرى. ونظرا لاختلاف ثقافات إدارة المخاطر بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والنماذج والمنهجية المستخدمة التي وضعتها تلك المؤسسات، فليس الغرض من هذه المبادئ الإرشادية فرض أي منهجيات معينة، ولكن الغرض منها تعزيز ممارسات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في اختبارات الضغط، ولا سيما من خلال تحديد أنواع المنهجيات التي ينبغي أن تعتمد عليها المؤسسات في تصميم برامج اختبارات الضغط بما تتناسب مع حجمها وتعقيدها.

-118 على وجه الخصوص، فإن منهجية اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ما يأتي: (1) مجموعة من المخاطر الجوهرية على المستويات المختلفة، ومجالات الأعمال والمحافظ المحددة (2) مجموعة من التصورات المحتملة مع خطورتها وحجم الصدمات المناسب على النحو المبين في المبادئ في الأقسام الفرعية 3.2 و3.3 أعلاه. بصفة عامة، ينبغي أن يحتوي برنامج اختبارات الضغط الفعال على كل من تحليلات الحساسية (المتغير الفردي)، وتحليلات التصورات (المتعددة) وتتناول (1) و (2)[50]. وإن الجمع بين الأسلوبين فضلاً عن مستوى التفصيل يعتمد على حجم المؤسسات وتعقيدها. ويمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الصغيرة زيادة التركيز على العناصر النوعية على برنامج الاختبارات التي تدعمها نتائج كمية من المركز المالي، في حين يتوقع من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الكبيرة تشغيل النماذج المعقدة التي من شأنها أن تستكمل المراقبة النوعية المناسبة.

---

50 يدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن هناك منهجيات أخرى لاختبارات الضغط مثل أسلوب المحاكاة (باستخدام أسلوب المحاكاة لمونتي كارلو)، منهج الحد الأقصى للخسارة، ونظرية القيمة القصوى، التي ظهرت في السنوات الأخيرة، ولكن لم تقتصر هذه التوجهات على عدد محدود من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بسبب هذه التعقيدات، وتطورها ، والاستخدام المحدود في القطاع التقليدي. (انظر أيضا الفقرة الفرعية 1.3 (ب).

تحليلات الحساسية (المتغير الفردي)

119- تقيس تحليلات الحساسية (اختبارات المتغير الفردي) التغير في قيمة المحفظة الناجم عن الصدمات بدرجات متفاوتة نتيجة لعوامل المخاطر المختلفة، في حين لا تعتبر العلاقات الكامنة من بين عوامل المخاطر (مثل التحول المفاجئ في احتمالات العجز، أو الإخفاق ألكبير لاحد الأطراف المقابلة المهمة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أو انخفاض قيمة الموجودات، وتصنيف القروض وضعف فئاتها). هذه التحليلات تقدم المعلومات حول المخاطر الرئيسة، وتعزز التفاهم حول التركزات في المخاطر المحتملة لعاملٍ أو عدة عوامل من المخاطر. يتمّ فرز اختبارات الحساسية للتأثير في قيمة محفظة أو أكثر التحركات المعرفة مسبقا في عامل من مخاطر السوق أو لعدد قليل من العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل مخاطر السوق على أساس "قانون تغيرات الطلب" (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة). وعلى سبيل المثال، إذا كان عامل المخاطر في سعر الصرف، قد تكون الصدمات في تغيرات أسعار الصرف من + / - 2 ٪ و4 ٪ و 6 ٪ و10٪، في حين لا تؤخذ في الاعتبار العلاقة بين مثل هذا التغير وعوامل المخاطر الأخرى، مثل: معدل العائد الحقيقي ، ومعدلات العائد المتوقع، وقيم الموجودات، وما إلى ذلك.

120- لتحليل الحساسية (اختبارات المتغير الفردي)، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد عوامل المخاطر ذات الصلة أو الأحداث، وعلى وجه الخصوص: (1) مخاطر الائتمان السائدة (مثل التحولات في احتمالات العجز)، (2) مخاطر السوق السائدة (مثل زيادة التقلبات في أسواق الأدوات المالية مثل الصكوك والسلع، الخ)، (3) عوامل المخاطر في الاقتصاد الكلي (مثل الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، معدل العائد الحقيقي، ومعدلات العائد المتوقع)، (4) الأحداث الخارجية (على سبيل المثال أحداث مخاطر التشغيل، وأحداث السوق، والأحداث التي تؤثر في مناطق إقليمية أو قطاعات الصناعة، الخ). وبعد تحديد عوامل المخاطر المختلفة والأحداث (انظر المبدأ 3.6)، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تختبر هذه العوامل باستخدام درجات متفاوتة من الصدمات (انظر المبدأ 3.8). يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء تحليلات الحساسية على مستوى التعرض للمخاطر الفردية والمحافظ أو وحدات الأعمال، فضلا عن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، ضد مجالات المخاطر المحددة، وتحليل الحساسية يفسح

المجال لاختبارات الضغط للمخاطر المحددة. وعلاوة على ذلك، أن تحليل عامل فردي يمكن أن يستكمل بالعوامل البسيطة المتعددة عن طريق تحليلات الحساسية، حيث يفترض حدوث مجموعة حالات دون اعتبار أي تصورات مسبقاً. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تحليل الحساسية المتعددة العوامل يختلف عن تحليل التصورات، في حين أن تحليل الحساسية المتعددة العوامل قد لا تولي اهتماما للعلاقات المحتملة بين العوامل المختلفة التي تنعكس في هذه الأخيرة.

اختبار تحليل التصورات (اختبارات المتغيرات المتعددة)

121- في المقابل، يحدد تحليل التصور (اختبارات المتغيرات المتعددة) مجموعة من الأحداث المتزامنة تتألف من التصورات المحتملة التي قد تحدث. ويشمل الحالة التي يكون فيها تغيير عامل المخاطر مؤثراً في عدد من عوامل المخاطر الأخرى. يتضمن تحليل التصور تحركات متزامنة في عدد من عوامل المخاطر (على سبيل المثال: أسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدل العائد الحقيقي. الخ) تعكس مجموعة من الأحداث الواقعة التي يعتقد مديرو المخاطر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أنها ستحدث في المستقبل القريب. يمكن أن يستند التصور لاختبارات الضغط على خبرة واسعة تمت ممارستها فى السوق في الماضي (تصوّر تاريخي أو أسلوب التجربة السابقة)، أو على وضع معقول لم يحدث بعد في نطاق السوق ، (تصوّر افتراضي أو أسلوب النظرة المستقبلية أو التصور المحدد مسبقا بناءً على قرار الخبير)[51].

122- يقيّم تحليل التصور الخسائر المحتملة من خلال تحليل قيمة الأدوات المالية أو المحفظة في ظل التصورات المختلفة. كما هو مذكور في المبدأ 3.7، يمكن أن يشكل عاملاً للتصور، مثل التغير في مؤشر معدل العائد المتوقع، وقد تكون العوامل متعددة، مثل

---

[51] تنطوي التصورات التاريخية على إعادة بناء الأحداث التاريخية، وينطوي على أقل تقدير لأنها تعكس حالة السوق الفعلية للتحمّل. منذ التصورات التاريخية وبالنظر إلى الوراء، فإنها قد لا تكون أسوأ ما يمكن أن يحدث وأنه قد تفقد أهميتها مع مرور الوقت نظرا لتغيرات السوق والهيكلة. في حين أن التصور الافتراضي يعني محاكاة صدمات للأحداث التي لم تحدث حتى الآن أو لا تكون لها سابقة تاريخية. المجالات الرئيسة للتركيز في التصور الافتراضي ما يأتي : تقلبات السوق، والسيولة والتداول وخطر الارتباط. يمكن للتصور الافتراضي أن يكون أكثر ملاءمة ومرونة وتطلع لكن ينطوي على أكثر تقدير ودعم الإدارة. بالإضافة إلى ذلك ، في بعض الأحيان، يمكن أن تكون التصورات الافتراضية صعبة جدا للتحليل ويمكن أن تولد نتائج مربكة، لذلك من المهم ، صياغة افتراضيات التحليل بعناية.

مجموعة من تصورات مخاطر معدل العائد فضلاً عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. وأخيراً، فيما يعرف بمصطلح ـ"الأكثر تعقيداً" أو "التحليل الحديث للتصورات"، يتمّ عادة افتراض وجود علاقة بين تحركات السوق المستقبلية التي تؤثر في قيم الموجودات، والتي تعد كافية عندما تكون التصورات المتوقعة في الأوضاع العادية نسبياً.

ومع ذلك، في تحليل التصور، يجب على أنواع التصورات التي تغطيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ تماما في الاعتبار عوامل المخاطر المذكورة في المبدأ 3.6، والجوانب المتعلقة بتصميم التصورات المذكورة في المبدأ 3.7. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد عدداً من التصورات التي تعتبر لكل عامل من عوامل المخاطر ومدى تكرار إجراء اختبارات الضغط (أي عدد المرات في السنة) فيما يتعلق بكل عامل من عوامل المخاطر (انظر المبداء 3.20 للحصول على التفاصيل حول إجراء اختبارات الضغط المتكررة).

-123 يكون تحليل التصورات في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إما من خلال أسلوب التركيز على المحفظة أو أسلوب التركيز على الحدث. في أسلوب التركيز على المحفظة، يتم تحديد نقاط الضعف في هذه المحفظة وتصاغ تصورات معقولة حيث يتم من خلالها تحمل ضعف هذه النقاط، (على سبيل المثال ما هي التغييرات في معالم المخاطر التي تنتج خسائر للمحفظة؟ وما هي الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى هذه التغيرات؟). وفي أسلوب التركيز على الحدث، تصاغ التصورات بناءً على الأحداث المعقولة وكيف يمكن أن تؤثر هذه الأحداث في عوامل المخاطر ذات الصلة في محفظة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (مثل تحديد مصدر المخاطر الذي يسبب تغيرات في الأسواق المالية ومدى تغيير معالم المخاطر عند حدوث مثل هذا الحدث). كذلك، يمكن أن يكون تحليل التصور ناتجاً عن نوع معين من الموجودات (مثل السلع والعقارات، الخ) أو منطقة معينة (مثل الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، والأسواق الناشئة، وأوروبا... الخ). بغض النظر عن أي أسلوب معين، يجب أن يكون تحليل التصور مصمماً ليشمل كلا من تحركات عدد من عوامل المخاطر، والتغيرات في الروابط الكامنة بين هذه المتغيرات (مثل التقلبات والعلاقات). في تحديد وإجراء اختبارات التصورات، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في

الاعتبار مدى تأثير التغيرات في ظروف معينة: (أولاً) طبيعة ومستوى الأنشطة المستقبلية، (ثانياً) سلوكيات الأطراف المقابلة، ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نفسها.

124- على وجه الخصوص، ينبغي التمييز بين تحليلات الحساسية وتحليل التصور، وهذا الأخير هو أكثر قوة إذا ما استخدم بشكل صحيح، لأنه يمكن أن يعكس آثار حدوث الظروف السلبية المتزامنة (على سبيل المثال: هبوط أسعار العقارات زائداً توقف منح الائتمان). فضلا عن ذلك، تتميز اختبارات التصور بهيكل أكثر تعقيدا وتشمل محاكاة عدة متغيرات في الوقت نفسه. مثل هذا التحليل هو أكثر قيمة من المتغير الفردي، لأنه يأخذ في الاعتبار العلاقة العكسية الممكنة بين تأثيرات المخاطر الفردية. على سبيل المثال: الزيادة في حجم التمويل المقدم من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تزيد من ربحيتها، ولكن يحتمل أن تزيد مخاطر الائتمان (من خلال عدم توافق آجال الاستحقاق)، ومخاطر السيولة.

125- من الملاحظ أن هناك حالات تستخدم فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأسلوبين اعتمادا على طبيعة مخاطرها واتخاذ القرارات الاستراتيجية. يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأقل تعقيداً أن تستخدم تحليلات الحساسية لتشكيل التحليل التقريبي للتأثيرات. في كثير من الأحيان، فإن الجمع بين كلا الأسلوبين قد يؤدي إلى الاستقرار والتنوع في نطاق التحليل، مع مراعاة الصعوبات والاعتبارات المختلفة. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من تبيان تحليلات الحساسية وتحليلات التصورات عن طريق استخدام النماذج المناسبة (أي المنظمة أو العشوائية، الخ)[52]، والبيانات والمعالم (أي تاريخية أو افتراضية)، وفترات التنبؤ (أي طويلة الأجل أو قصيرة الأجل). بالاضافة الى اختبارات الحساسية واختبارات التصورات . فان المتطلبات الرئيسة يجب ان تتضمن مراجعة وتحديث المتغيرات التابعة والارتباط المفترض بين الفرضيات والمعلمات.

---

[52] تسمح النماذج القطعية بالتحليل دون الأخذ بعين الاعتبار احتمالات الأحداث التي تحدد شكل وحجم النتيجة. ميزتها الرئيسة هي في المقام الأول الفهم ، وموثوقية النتائج، وحقيقة أنها توفر إجابات واضحة للمشاكل في ظروف معينة. من ناحية أخرى فإن العشوائية (أو الاحتمالية) تقدم نماذج أكثر تطورا ، وأنها تأخذ في الاعتبار احتمال وقوع بعض عوامل المخاطر. وإن أحد الأساليب الأكثر استخداما للمحاكاة في الأسلوب العشوائي هو أسلوب "مونتي كارلو".

3.4.2 اختبارات الضغط العكسية

المبدأ 3.18: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّة أنْ تُطوِّرَ اختبارات الضغط العكسيّة باعتبارها أدواتِ لإدارةِ مخاطرها لاستكمالِ مجموعةٍ منِ اختباراتِ الضغط التي تقومُ بها.

126- يجب على مؤسسات الخدمات المالية ان تحدد ماهي التصورات التي تمثل تحدي لوجودها وبالتالي المخاطر غير المكتشفة والخفية وتقاطعاتها مع انواع المخاطر الاخرى (على سبيل المثال , تطوير اختبارات الضغط العكسية) , اختبارات الضغط العكسية تبداء من معرفة نتائج اختبارات الضغط (مثل عدم الالتزام بالمتطلبات الرقابية لنسب راس المال , او الازمات السيولية) ومن ثم يتم التساؤل عن ماهية الاحداث التي يمكن ان تقود لهذه النتائج لمؤسسة الخدمات المالية الاسلامية. كما ان اختبارات الضغط العكسية تكمل الاتجاه الرئيس لوجود الاطار الخاص باختبارات الضغط . ويتطلب هذا من مؤسسة الخدمات المالية الاسلامية أن تقيم اختبارات الضغط والظروف التي يمكن ان تعرض بقاءها للمخاطر ,و بالتالي تحدد احتمالية ضعف المؤسسة على نطاق الاعمال العريضة .

127- مع ذلك، تحتاج المؤسسات المالية (بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية)[53] إلى ضرورة دراسة تأثير الأحداث "المحتملة"[54] وتقييم الإجراءات المطلوبة للتعامل معها. وقد أدى هذا إلى تطوير اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أداة من أدوات إدارة المخاطر. بالرغم من أن اختبارات الضغط العكسية أداة مفيدة لإدارة المخاطر، وينبغي أن تلاحظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن اختبارات الضغط العكسية ليس من المتوقع أن تؤدي إلى تخطيط رأس المال وأغراض رأس المال الإضافي. بدلا من ذلك، يتم استخدامها كأداة لإدارة المخاطر في تحديد التصورات، التي يمكن أن تسبب إخفاق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في مجال أعمالها. وهذا التحليل يكون مفيداً في تقييم الافتراضات حول استراتيجية نموذج الأعمال، وخطة رأس المال.

---

[53] أظهرت الاستبانة أن بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تستخدم اختبارات الضغط العكسية لتحديد التركزات في المخاطر ونقاط الضعف.

[54] مثل هذه الأحداث تقع تحت احتمال التوزيعات ذات الصلة، ولكن إذا كانت هذه التوزيعات لها "احتمالية التوزيع العريض" فان الأحداث قد لا تكون مهمة كما قد يعتقد، اما إذا كان لها تأثيرات عالية ولم يتم اعتبارها في إدارة المخاطر فيمكن أن تكون لها عواقب كارثية.

128- تدفع اختبارات الضغط العكسية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى النظر ابعد من وضع الاعمال العادية عند وضع التصورات ، ويؤدي إلى أحداث انتقال التأثيرات السلبية ذات التأثيرات النظامية. ان اختبارات الضغط العكسية مهمة جدا في الاستخدامات الكمية والنوعية، مثل إبلاغ الإدارة العليا عن تقييم نقاط الضعف. إن المجالات التي يمكن أن تستفيد من استخدام اختبارات الضغط العكسية هي: خطوط الأعمال، حيث تشير نماذج إدارة المخاطر التقليدية إلى وجود مخاطر استثنائية قوية، ومنتجات جديدة، وأسواق المنتجات الجديدة التي لم تختبرالأحداث الجسيمة، والتعرض للمخاطر عندما لا توجد السيولة في اتجاهي الأسواق[55].

129- مع ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار أنه ليس هناك طريقة واحدة صحيحة لاجراء اختبارات الضغط العكسية، وقد يختلف الأسلوب من مؤسسة إلى أخرى. ولذلك لا يوجد تعريف موحد لمنهجية اختبارات الضغط العكسية لأغراض هذه المبادئ الإرشادية.

3.4.3 مراجعة منهجيات اختبارات الضغط وتحديثها

المبدأ 3.19: يجبُ على مُؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ مُراجعةُ وتحديثُ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط، مع الأخذ في الاعتبارِ(i) تغييرُ أوضاعِ السُّوق ِ(ii) وتغييرُ طبيعةِ نموذجِ عمل مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ وحجمِها وتعقيدِها وأنشطتِها(iii) والاختبارات الفعالّةِ في الأوضاعِ الصّعبةِ. يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تكونَ لديهاَ إجراءاتٌ لمراجعةِ مدى مُلاءمةِ ومعقوليَّةِ منهجيّاتِ اختباراتِ الضغط وافتراضاتِها.

130- ينبغي لمراجعة منهجيات اختبارات الضغط أن تكون جزءا من مراجعة إطار اختبارات الضغط العام كما نوقش في المبدأ 3.5.ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية و نظرا لأوضاع السوق المتغيرة والتغيرات في حجم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وطبيعتها

---

[55] يمكن الرجوع إلى الإرشادات لاختبارات الضغط، التي نشرتها لجنة المشرفين للبنوك الأوروبية في أغسطس 2010م.

أو تعقيد نموذج عملها وأنشطتها، والتجارب الفعلية في الظروف الصعبة[56](مثل ظروف السيولة وتجاوز الحدود الرقابية اوقصور راس المال)، أن تنظر دورياً فيما إذا كانت منهجيات اختبارات تحمّلها كافية أو لا تزال تتطلب تحديثاً بالاضافة الي المنهجيات، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن الافتراضات المتعلقة بطبيعة مخاطرها والبيئة الخارجية لا تزال صالحة مع مرور الوقت. كما يجب عليها إجراء مراجعة مرة على الأقلّ في السنة أو في أكثر الأحيان، عندما تكون التغيرات في محافظ استثمارها، أو التغيرات في بيئة عملها جوهرية. يجب أن يغطي هذا التقييم ما يأتي:

أ. نطاق وحجم التعرض للمخاطر في ظلّ إجراءات اختبارات الضغط؛

ب. مراجعة منهجيات اختبارات الضغط لعوامل المخاطر المختلفة؛

ج. صحة التصورات والافتراضات؛

د. استقرار نظام إدارة المعلومات، ودقّة البيانات واكتمالها.

131- حيث يتم استخدام النماذج، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها أنها لا يمكن أن تماثل النموذج الحقيقي في العالم الواقعي، وبالتالي استخدام النموذج نفسه يطرح مخاطر النمذجة ومخاطر التعاملات. عند إجراء اختبارات الضغط، إذا أظهرت النتائج أن نموذجاً معيناً غير متسق أو لا يعمل كما هو مخطط مسبقا مع المدخلات المستعصية، فأنه ينبغي على الإدارة التنفيذية إعادة النظر في النموذج، وتعديل المعاملات المعينة، أو على الأقلّ وضع وزن أقل على دقة نتائج النموذج[57]. في هذا الصدد، ينبغي اعتبار رأي الخبراء (الذي يمكن أن يوفر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ردود الفعل و المدخلات المناسبة لفعالية النماذج المستخدمة في اختبارات الضغط)، والذي يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية اعتباره لأغراض التحقق من صحة النموذج. إن أي تعديلات مقترحة على منهجية اختبارات الضغط وإجراءاتها ينبغي أن توافق عليها الإدارة العليا لهذه المؤسسات[58].

---

[56] على سبيل المثال: تغيرات المودعين وسلوكيات شريك العمل التجاري لسبب مشكلة السيولة والأوضاع الاقتصادية، والأنشطة التجارية والمخاطر الأخرى.

[57] يرجى الرجوع إلى المبادئ الإرشادية المتينة لاختبارات الضغط، التي نشرت من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي في مايو 2009م.

[58] فيما يتعلق بمراجعة مدى كفاية ومعقولية منهجية اختبارات الضغط والافتراضات، أظهرت الاستبانة - في جملة أمور أخرى – أن لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية هي التي تراجع مدى كفاية ومعقولية منهجية اختبارات الضغط والافتراضات.

132- من وجهة نظر السلطات الإشرافية، ينبغي عليها أن تضع إجراءات للتقييم والتحقق من صحة منهجيات اختبارات الضغط لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية للتأكد من أنها تعتمد على المنهجيات الحديثة والافتراضات التي بنيت عليها أن تعكس طبيعة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (انظر المبدأ 4.2 لمزيد من التفاصيل).

3.5 اختبارات الضغط المتكررة

المبدأ 3.20: يجبُ على مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تُجري اختباراتِ الضغط بانتظامٍ في فتراتٍ مناسبةٍ على جميعِ المُستوياَتِ وفقاً لطبيعةِ المخاطرِ التي تُغطّي المحافظَ المصرفيّةَ ومحافظَ التّداوُل لمؤَسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّة على نطاقِ واسع، لغرضٍ مُحدَّدٍ.

133- من أجل أن تكون اختبارات الضغط جزءاً مهماً من إطار إدارة المخاطر، ينبغي اجراء اختبارات الضغط مع التكرار المناسب في ضوء طبيعة المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وأنواع الاختبارات التي تؤديها. فيما يتعلق بإجراء اختبارات الضغط، ينبغي أن تحدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عدد المرات التي يتم فيها اجراء اختبارات الضغط (كم مرة يجب اجراء اختبار الضغط علي مستوي المؤسسة . اعتمادا على طبيعة المحفظة والتعرضات بالاضافة الي الظروف الاخري) .

134- في بعض الحالات فان اختبارات الضغط تحتاج إلى إجرائها بصورة يومية أو شهرية، والبعض الآخر نصف سنويا أو سنويا. فضلاً عن اختبارات الضغط المتكررة، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحديد الأفق الزمني لاختبارات الضغط وفقا لتاريخ الاستحقاق ومراكز السيولة الصعبة. عموما، يجب أن تخضع محفظة المتاجرة[59] لاختبارات تحمل أكثر تكرراً من المحفظة المصرفية. في الأساس، ينبغي أن يتم اجراء الاختبارات للمحافظ داخل المركز المالي والتي هي الأكثر حساسية للتغيرات في

[59] سوف يعتمد الأفق الزمني لاختبارات التحمّل والتصورات و القيام بها و مخاطر السوق الناشئة عن عقد الاستثمارات على: (أ) إلى أي مدى يمكن اعتبار السوق طبيعي و مفتوح وشفاف في تلك الموجودات ، الأمر الذي سيسمح للتقلبات في قيمة الاستثمار على أن تكون أكثر سهولة، وتحدد بسرعة، (ب) إلى أي مدى ستظل تلك الموجودات السائلة في السوق (السائل سيظل في تغير الظروف المنصوص عليها في اختبار التصورات) والتي من شأنها أن تسمح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ، إذا لزم الأمر ، ببيع حصتها، وذلك للمنع أو للحد من التعرض لتقلبات الأسعار في المستقبل.

السوق، (مثل: محافظ الأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة القابلة للتداول وغيرها من الموجودات القابلة للتسويق، ومخاطر صرف العملة الأجنبية)، أكثر بشكل متكرر (على سبيل المثال: يوميا أو أسبوعيا)، في حين أن المحافظ الأقل تقلبا (مثل الذمم المدينة للمرابحة، والتمويل على أساس عقد الإجارة)، ينبغي أن تخضع اختبارات الضغط فيها لفترات أطول (على سبيل المثال: شهريا أو فصلياً).

135- تجدر الإشارة إلى أنّ بعض مجالات مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تعد اختبارات الضغط المتكررة لازمة في كثير من الأحيان، في حين يمكن أن تتم اختبارات تحمل شاملة على مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع أدنى تكرار. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأكثر تعقيداً لديها عدد من مجالات المخاطر التي تتطلب اختبارات الضغط المتكررة (مثل: مخاطر السوق للسلع المحتفظ بها للمتاجرة) والتي تؤدي لاتساع مجال اختبارات الضغط. ويمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصغيرة وغيرالمعقدة أن لا تملك نفس النطاق من المتطلبات والمخاطر، وبالتالي، ينبغي أن تكون اختبارات الضغط المتكررة متناسبة مع مجالات المخاطر والحاجة لاختبارات الضغط العامة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع.

136- يجب أن يتم إجراء اختبارات الضغط بشكل منتظم لتأخذ في الاعتبار التغيرات في أوضاع السوق، وتغيير طبيعة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وبالمثل، ينبغي إجراء اختبارات الضغط المتكررة في أوقات زيادة التقلبات وأوضاع السوق غير المستقرة. ومع ذلك، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبارات الضغط اللازمة لغرض محدد بمجالات معينة عندما يكون هذا الأمر مرغوباً فيه في ظروف معينة. وعلى سبيل المثال: نظرا للتدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية في دولة معينة، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تعمل في تلك الدولة أن تجري تقييماً سريعاً لتأثير المخاطر المحتملة. يمكن أن يطلب اختبارات الضغط لغرض محدد أيضا لتقييم تأثير التدهور الذي لم تأخذه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بعين الاعتبار أو لتقييم تأثير الأوضاع الصعبة المماثلة عبر الصناعة.

3.6 نتائجُ اختباراتِ الضغط والإجراءات التّصْحيحيّة

المبدأ 3.21: يجبُ أن تستخدم اختباراتِ الضغط لُمسانَدةِ مجموعةٍ منَ القراراتِ. ويجبُ على مُؤَسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ أنْ تُحدِّدَ إجراءاتِ إداريّةٍ ذاتِ مِصداقيّةٍ تعالج نتائجِ اختبارات الضغط، والتي تَهدِفُ إلى التّأَكُّدِ منَ الملاءة المستمرة في ظلّ التّصوُّراتِ الصَّعبَةِ، وينبغي لنتائجِ اختباراتِ الضغط أنْ تسمَحَ للإدارةِ العُليا بتقييم قُدرةِ مؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ على تحمُّلِ الأوضاعِ الصّعبةِ من قياس تأثيرِها خصوصاً في السُّيولةِ وكفايةِ رأس المالِ، والرِّبحيَّة.

137- يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تجري اختبارات تحمل متنوعة على مدار السنة، مع التركيز على جوانب محددة لعمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومع ذلك، فإن استخدام نتائج اختبارات الضغط يعتمد على أغراض تلك الاختبارات. خصوصاً، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد - بوضوح - آليات مناسبة ومفيدة لترجمة نتائج اختبارات الضغط إلى أفعال. وبالتالي، ينبغي استخدام نتائج اختبارات الضغط لمساندة مجموعة من القرارات.

138- على وجه الخصوص، يجب استخدام اختبارات الضغط كإجراءات لتوضيح درجة تحمل المخاطر لدي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ووضع حدود التعرض للمخاطر، وكذلك أداة تخطيط لتحديد مدى فعالية الاستراتيجيات التجارية الجديدة والحالية وتأثيرها على رأس المال وإجراءات السيولة المحتملة (انظر تفاصيل الإجراءات الواردة في الفقرة 140)، وينبغي استخدام نتائج اختبارات الضغط لمساندة تقييم الخيارات الاستراتيجية عند مناقشة تخطيط الأعمال طويلة الأجل. يجب أن يساعد استخدام اختبارات الضغط المختلفة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لإثبات نقاط ضعفها، مثل: التركزات في المخاطر أو التفاعلات المحتملة بين أنواع المخاطر التي يمكن أن تهدد بقاء مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ولكن لا يمكن كشفها عند الاعتماد على بيانات تاريخية بحتة عند استخدام الأدوات الإحصائية لإدارة المخاطر.

139- ينبغي أن تكون لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الاستراتيجيات الموافق عليها مسبقاً و المتعلقة باتخاذ الإجراءات بناءً على نتائج اختبارات الضغط في تحديد النقاط التي تتطلب إجراءات تصحيحية، مثل تلك المنصوص عليها في الفقرة الآتية. وينبغي أن يكون

مستوى السلطة لاجراء هذه الأعمال هو مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مدعما بالوثائق المناسبة وتطبيقاتها. وينبغي أن تدرك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن بعض الإجراءات قد تكون مطلوبةً فوراً، والبعض الآخر قد تكون محتملة على الأحداث المستقبلية. وينبغي أن لا تبالغ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في تقدير قدرتها على اتخاذ الإجراءات الإدارية المخففة، وينبغي الاعتراف بالتأثير المحتمل للتصورات الصعبة في المؤسسات العاملة في السوق (مثل: زيادة رأس المال الناشئة عن أوضاع السوق الصعبة والتي يمكن أن تكون تحدياً).

-140 على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولية تقييم نتائج برنامج اختبارات الضغط ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة في إدراج نتائج اختبارات الضغط في إجراءات وضع القرارات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. قد تكون هذه التدابير أو الإجراءات التصحيحية مختلفة تبعا لظروف كل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المعلومات المتاحة. وفيما يأتي بعض الأمثلة على الإجراءات الواجبة التي يجب على الإدارة التنفيذية القيام بها:

أ- **تحديد المخاطر الرئيسة وفعالية تخفيف المخاطر**: إن من أهم وظائف اختبارات الضغط هي السعي لفهم طبيعة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (من حيث مخاطر الائتمان ومخاطر السوق) من أوضاع السوق غير العادية ومحفزات الإجراءات التصحيحية. ويمكن أن يساعد استخدام نتائج اختبارات الضغط مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تخفيف المخاطر المحتملة التي تم تحديدها، على سبيل المثال: دراسة فعالية `تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة.

ب- **فهم هيكل المحفظة وتعديل المراكز**: الاستخدام الرئيس لاختبارات الضغط هو تحديد المجالات الرئيسة التي تتعرض لها محفظة الموجودات للمخاطر "الزائدة". فيما يتعلق بتعديل المراكز، قد تظهر نتائج اختبارات الضغط مخاطر غير مقبولة أو جمع كل المخاطر التي قد تفرض تعديلات على مراكز التداول وغير التداول ضمن محفظة تتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقليل التعرض للمخاطر في قطاعات محددة، والدول والمناطق من أجل تقليل الخسائر الكبيرة عند ضعف اداء المحفظة في حال حدوث الأوضاع الصعبة؛

ج- **قياس المخاطر للأحداث المحتملة**: وهذا قد يكون مهماً من تطبيق اختبارات الضغط. والقصد من ذلك هو فهم تأثير الأحداث الصعبة على أداء محفظة الموجودات. (انظر المبدأ 3.8 للتفصيل).

د- **تقييم التأثير:** يمكن استخدام النتائج من قبل مؤسسات الخدمات المالية لتحليل تأثير استراتيجية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، ومركز مالها، وربحيتها، وسمعتها. حيث إنها ستساعد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في مراجعة استراتيجيتها وتحديد مستوي تحمل المخاطر؛

هـ- **إنشاء تحقيق النماذج/التقييمات:** يمكن أن تتعرض نتائج اختبارات الضغط لتقييم ضعف النموذج عندما لا تكون الافتراضات وراء النموذج محتملة. في هذه الطريقة، يمكن لاختبارات الضغط عزل المشكلة اذا كانت من مسببات الخطورة في الموقف ، أو واحدة تتعلق بنموذج التقييم؛

و- **تقييم كفاية السيولة وتوزيع رأس المال** : يمكن استخدام نتائج اختبارات الضغط لمراجعة مدى كفاية السيولة لإعادة النظر في سياسة التمويل (أي وضع الترتيبات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع الصعبة). ويمكن أن تستخدم النتائج لاختبار مدى كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية[60] .

ز- **مراجعة حدود المخاطر**: يمكن استخدام نتائج اختبارات الضغط للتأكد من الالتزام بالقواعد والقوانين، وبخاصة في الحالات التي تشير إلى المتطلبات القانونية التي يجب أن تعكس نتائج اختبارات الضغط في الحدود التي وضعتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، (أي المتطلبات المتعلقة بمخاطر السوق وتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان). حيث لا يوجد حدود رسمية للخروج من مخاطر اختبارات الضغط و يمكن مقارنة نتائج اختبارات الضغط للحد من المخاطر القائمة. ومع ذلك، ينبغي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستخدم اختبارات الضغط لتحديد القيودعلى نحو فعال لمخاطر النتائج ووضع حدود للمخاطر(ما بين الحدود القوية(لايسمح بالنكوص) أو الحدود اللينة (يسمح بمراجعة حدود النكوص) [61].

---

[60] إن إحدى المقاييس المتاحة للإدارة العليا أن ترفع رأس المال الإضافي. مع وجود منطقة عازلة لرأس المال ، وذات النوعية الملائمة، يمكن أن تكون عاملا مهما في التخفيف من مستويات أعلى من زيادة رأس المال لدرجة الإدارة والحرية عند اتخاذ إجراءات تخفيفية. ومع ذلك، ينبغي للمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرك أن رفع رأس المال في ظروف السوق سوف يكون تحديا كبيرا ، بحيث تدرس البدائل الممكنة الأخرى التي قد تكون ضرورية.

[61] تستخدم القيمة عند حدوث المخاطر عادة لإنشاء حدود المخاطر، وتستخدم بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اختبارات الضغط لوضع حدود إضافية للمخاطر. ومع ذلك، الحد من المخاطر على أساس اختبارات الضغط وحدها ليست مفيدة. حدود المخاطر على أساس اختبارات الضغط سيترتب عليها التسلسل الهرمي للحدود مثل الحدود الاساسية (أي أقل الحد الأدنى)، والحد الثانوي (أي صممت لمراقبة

ح- **مراجعة خطط الطوارئ**: خطط الطوارئ ينبغي أن تتضمن إجراءات ضرورية عندما يكون المقياس المعياري غير كاف لمواجهة أكثر التصورات السلبية. عند تحديد خطط طوارئها، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار تقليل كفاءتها نتيجة لحالات الأوضاع الصعبة

141- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تحدد النتائج خاصة فيما يتعلق برأس مالها الرقابي ومواردها، وكذلك المركز المالي ذو الصلة والآثار (الربح أو الخسارة)، نتيجة لبرنامج اختبارات الضغط. إن إحدى النتائج اللازمة لاختبارات الضغط هي تقدير الخسائر في ظلّ مجموعة من التصورات. وإن الهدف هو تقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لاستيعاب الخسائر الناجمة عن الصدمات المختلفة المطبقة في التصورات. وتعتمد هذه الخسائر المحتملة أساساً على: (1) المخاطر التي اتخذت بالفعل من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في نقطة زمنية معينة أي بداية الممارسة (2) التطورات في حجم الموجودات ونوعيتها، وأسعار وأنشطة الاستثمار والتمويل في التصورات المتوقعة. ينبغي النظر في تعديلات المحافظ لتوقعات الربح والخسارة عند إجراء اختبارات الضغط على مدى فترة زمنية محددة. ولا ينبغي أن تتزامن افتراضات الخسارة مع الخسائر المحاسبية في الضغط التي تظهر في نقطة محددة في ذلك الوقت. فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون واعية بتأثير أسس تصنيفاتها على النتائج[62].

142- بعد مراجعة نتائج اختبارات الضغط، وبعد اعتبار بعض الإجراءات التصحيحية الممكنة على النحو المذكور أعلاه، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تعرِض نفسها لاختبارات الضغط مع بعض التعديلات. على سبيل المثال: نتيجة المخاطر المباشرة لاختبارات الضغط، وإذا أشارت النتائج إلى ضعف وأوجه القصور الجوهرية في اختبارات الضغط أو عدم رضا الإدارة بنتائج اختبارات الضغط المتعلقة بمنتج اومحفظة معيّنة ، أو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع. وبالتالي، ينبغي على الإدارة العليا أن تتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية القيام بمزيد من اختبارات الضغط. في هذا السياق، إن نتائج اختبارات الضغط الإضافية من خلال تغيير بعض الافتراضات أو

الظروف الأكثر صعوبة لمنع الخسائر الكبيرة)، وحدود المخاطر النهائية (أي منع الخسارة الفجائية لتهديد بقاء مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية).

[62] يرجى الإشارة إلى المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، لجنة المشرفين للبنوك الأوروبية التي نشرت في أغسطس 2010م.

تغيير النماذج المختلفة يمكن أن تتطلب الإجراءات التصحيحية المعينة بالمقارنة مع ما ورد أعلاه. عند استخدام اختبارات الضغط لاستكمال إجراءاتها المنتظمة لإدارة المخاطر، ينبغي عليها أن تضع في اعتبارها أن الإخفاق في معالجة النتائج الناجمة عن اختبارات الضغط قد يعرضها لبعض نقاط الضعف التي تمّ تحديدها.

3.7 الإفْصاحُ عنْ برْنامجِ اختبارات الضغط

المبدأ 3.22: يجبُ على مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميةِ أنْ تُوفِّرَ المعلوماتِ الأساسيّةَ، سواء المعلوماتِ النّوعيّةِ والكمِّيّة لبرنامجِ اختباراتِ تحمُّلِها من خلال الاتِّصالاتِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ باستخدامِ منهجيّةِ الإفْصاحِ المناسبةِ ضمنَ آليّةِ التقرير الحاليَّة.

143- تؤدي اختبارات الضغط دوراً مهماً في إعلام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمخاطرها (أي إبلاغ مجلس الإدارة)، وكذلك في الاتصالات الخارجية للسلطات الإشرافية من خلال التقارير الدورية والإفصاحات للجمهور عن طريق عملية إعداد التقارير المالية الدورية. هذا ينبغي أن يوفر للسوق ككل مراقبة برنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يمكن أن تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها محدودية اختبارات الضغط الرئيسة، القيود والافتراضات الأساسية، وإجراءات ضوابط الإدارة، والتكرار المناسب، والمنهجيات المستخدمة، وتأثير التقييم في اختبارات الضغط، (أي التأثير على رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وربحيتها، وجودة الموجودات وغيرها)[63].

144- تجدر الإشارة إلى أن أهم أسباب وجود اختبارات الضغط تتعلق بالإفصاحات الخارجية وهي توفير المعلومات النوعية والكمية لبرنامج اختبارات الضغط، بهدف تعزيز وتحقيق الشفافية وانضباط السوق تماشيا مع معيار الإفصاحات والشفافية (والذي يعرف فيما بعد بالمعيار الرابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية). إنّ المعلومات الرئيسة التي يجب الإفصاح

---

[63] تشير اختبارات الضغط الحالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى فجوات كبيرة فيما يتعلق بالإفصاح عن الممارسات ذات الصلة. وأظهرت الاستبانة أيضا ما يأتي : (1) تنشر قلة فقط من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نتائج اختبارات الضغط، (2) تنشر معظم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نتائج اختبارات الضغط للأغراض الداخلية فقط (أي إبلاغ مجلس الإدارة)، (3) وعدد قليل جدا من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تنشر النتائج بناء على المتطلبات الرقابية.

عنها تخضع للمتطلبات الرقابية المعنية (أنظر المبدأ 4.7). أن المعلومات الخاطئة قد تعطي معلومات مضللة لأصحاب المصالح مما يؤثر على استمرارية مؤسسة الخدمات المالية على المنظور الطويل.

145- يجب أن تكون الإفصاحات مضمنة في آلية التقرير الحالية (على سبيل المثال: المحور الثالث من بازل 2 والمعيار الرابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية)، لان الافصاح عن اختبارات الضغط لوحدها قد تكون مضللة. ينبغي أن تكون منهجية الإفصاح متسقة مع المعيار الرابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (والذي يماثل المحور الثالث)، والذي ينص على أنه يمكن أن تقدم الإفصاحات إما باعتبارها جزءاً من متطلبات الإفصاح المرتبطة بالتقارير المالية الدورية، أو أي وسيلة أخرى مناسبة، (مثل: عبر الانترنت أو عن طريق الجمهور من خلال التقارير الرقابية التي قدمت للسلطات الاشرافية) التي وافقت عليها الإدارة التنفيذية.

146- توصي هذه المبادئ الإرشادية بالوسيلة المناسبة، فضلا عن نطاق وتردد الإفصاحات الخارجية، وينبغي أن تكون مسألة تقديرية للإدارة التنفيذية وايضا للمتطلبات الإشرافية ، (انظر المبدأ 4.7). لذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات الإشرافية أن تحدد الأنظمة المناسبة التي يمكن في ظلها الإفصاح عن المعلومات المتعلقة باختبارات الضغط، مع إيلاء الاهتمام للقضايا الجوهرية ودرجة الموثوقية.

القسم الرابع: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية

4.1 تقييمات منتظمة وشاملة لاختبار الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية "

المبدأ 4.1: يجبُ على السّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تقومَ بتقييماتٍ برنامجِ اختباراتِ الضغط بشكلٍ دوري. ويجبُ عليها مُراجعة نتائجِ اختباراتِ الضغط بصفتها جزءاً منْ إجراءاتِ الرّقابَةِ الإشْرافيّةِ تماشياً مع المعيار الخامس لمجلسِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ منْ أجلِ تقييمِ مدى استقرارِ تلك المُؤسّساتِ للأوضاع الاقتصاديّةِ السّلبيّةِ، وما إذا كانتْ قادرةً على الحفاظِ على رأس المالِ والسُّيولةِ الكافيةِ في ظلِّ الأوضاع الصّعبةِ.

147- إنّ المراجعة الإشرافية وتقييم برامج اختبارات الضغط أمر حاسم، وينبغي على السلطات الإشرافية تقييم مدى التزام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالممارسات السليمة لاختبارات الضغط، وخصوصاً الجوانب (أي المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية)والتي تمّ عرضها في المبادئ 3.1 إلى 3.22 في القسم الثالث في هذه المبادئ الإرشادية مع مراعاة مبدأ التناسب وألاهمية. وينبغي للسلطات الإشرافية أن توفر التوجيهات الواضحة فيما يتعلق بنظام اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها وتوقعاتها وفقاً لمبدأ 3.1 و3.2 (انظر القسم 2.5).

148- الي جانب قيام السلطات الإشرافية بتقييم اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل منتظم ينبغي عليها ايضا أن تقيّم مدى اعتبار اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر. يجب على السلطات الإشرافية أيضا أن تتأكد من: (1) أن اختبارات الضغط التي أجرتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد وضعت في الاعتبار الخصائص المحددة ذات الصلة، وتحديدا لخصائص المخاطر وكفاية رأس المال ومركز أصحاب حسابات الاستثمار باعتبارهم هامش اضافي لرأس المال، (2) ما إذا كانت هناك وجهات نظر مختلفة عن وجود أصحاب حسابات الاستثمار (مثل: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) تمّ اعتبارها من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (أي اختبار قدرتها على أداء التزاماتها لأصحاب حسابات الاستثمار فضلاً عن تلبيتها للمتطلبات الرقابية). وينبغي

عليها ايضا تقييم ما إذا كانت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تكرس موارد كافية ونظرة مستقبلية لإجراء اختبارات الضغط الصارمة، من أجل تحديد الظروف أو الأحداث السلبية المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي قد تهدد استمراريتها.

-149 ينبغي للسلطات الإشرافية النظر فيما إذا كانت الإدارة التنفيذية تشارك بما فيه الكفاية في برنامج اختبارات الضغط ويعلم مجلس الإدارة بذلك. ينبغي عليها أيضا أن تحقق ما إذا كان إدراج أدوار "لجنة ضوابط الإدارة" (أو ما يعادلها) و"هيئة الرقابة الشرعية" فعالة في برنامج اختبارات الضغط أو على الأقلّ أن تكون واعية بنتائج اختبارات الضغط، و/أو التزام الإجراءات التصحيحية بأحكام الشريعة بناءً على نتائج اختبارات الضغط.

-150 ينبغي للسلطات الإشرافية إدراج الإدارة التنفيذية في اتصالات منتظمة لمناقشة وجهة نظرها بشأن نقاط الضعف الرئيسة للاقتصاد الكلي والأسواق المالية، فضلا عن تهديدات محددة لعمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ونموذج أعمالها الجارية. إن مثل هذه المناقشات سوف تتناول إلى أي مدى يتم استخدام اختبارات الضغط العكسية باعتبارها أداة لإدارة المخاطر. وإن الجانب المهم من المراجعة الإشرافية لبرامج اختبارات الضغط هو حوار مستمر مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على جميع المستويات؛ (انظر القسم الفرعي 4.5 لمزيد من التفاصيل حول الحوار الإشرافي العادي). في مراجعتها، ينبغي للسلطات الإشرافية النظر في جميع مصادر المعلومات حول برامج اختبارات الضغط والمنهجيات، بما في ذلك تقييماتها الداخلية وسبل التحقق لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وكذلك المراجعات التي تقوم بها الهيئات الرقابية المستقلة (انظر القسم الفرعي 4.2 لمزيد من التفاصيل بشأن تقييم وتحقيق المنهجيات الإشرافية).

-151 فضلاً عن القيام بتقييم منتظم وشامل، ينبغي للسلطات الإشرافية إجراء التقييم غير المنتظم ولأغراض محددة لبرنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استجابة لظروف معينة أو حالة الاقتصادية الصعبة/الأعمال. وهذا سوف يسمح للسلطات الإشرافية باتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية أو غير العادية.

152- ينبغي للسلطات الإشرافية دراسة نتائج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وفقا للمعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن "الإجراءات المتعلقة بالرقابة الإشرافية"، وبصفتها جزءاً من المراجعة الإشرافية لكل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للتقييم الداخلي لرأس المال (أي الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال) وإدارة مخاطر السيولة. على وجه الخصوص، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مراجعة نتائج اختبارات الضغط من أجل تقييم قدرة المؤسسات الفردية للأوضاع الاقتصادية السلبية، وما إذا كانت قادرة على الاحتفاظ بما يكفي من "رأس المال والسيولة " (انظر الفقرات التالية). وهذا التقييم يتطلب من السلطات الإشرافية أن تطلب من تلك المؤسسات تقديم نتائج اختبارات الضغط على أساس منتظم، (لمزيد من التفاصيل انظر القسم 4.7 بشأن تقرير نتائج اختبارات الضغط)، وتساعدها على تقييم مدى التكامل بين نتائج اختبارات الضغط في اتخاذ القرار لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك استراتيجية القرارات التجارية للإدارة العليا، ومجلس الإدارة، وتقييم رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واحتياجاتها للسيولة.

153- ينبغي للسلطات الإشرافية مراجعة كيف يمكن أن تؤثر التصورات الصعبة لتخطيط رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على نطاق واسع، على رأس المال الكلي واحتياجاته بما في ذلك التفاصيل المتوقعة لهذه التأثيرات (على سبيل المثال: تخفيض الخسائر في عوائد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وسوف ينعكس سلباً على أرباح رأس المال). في هذا السياق، يجب على السلطات الإشرافية أن تتأكد من أنها تحصل على تفاصيل الافتراضات الرئيسة والتحركات في رأس المال ومتطلباته. تحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على السلطات الإشرافية أن تقيّم ما إذا كانت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على البقاء فوق الحد الأدنى لمتطلبات نسب رأس المال الرقابي في جميع الأوقات وفي الأحداث الصعبة ولكن المعقولة. وهذا يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون لديها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال لإدارة راس المال. في هذا الصدد، تتطلب السلطات الإشرافية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تطبيق إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للتأكد من احتفاظ بالهوامش اضافية لرأس المال المناسبة لمساندة عملياتها في كل الأوقات واستيعاب الخسائر غير المتوقعة نتيجة المخاطر التي حدثت لأنشطة أعمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

ويمكن لها أن تنظر في كيفية تأثير نوعية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في نتائج اختبارات الضغط، وينبغي أن تتأكد من أن رأس المال متوافر لاستيعاب الخسائر وزيادة متطلبات رأس المال الرقابي.

154- في إجراء التقييم الإشرافي لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي على السلطات الإشرافية أن تعتبر الجوانب الآتية في التقييم:

أ- مصادر رأس المال المستقبلية واحتياجاته لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في ظل التصورات العكسية؛

ب- عدم اليقين بشأن التأثير المحتمل على الدخل ورأس المال في ألاوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية؛

ج- جودة الموجودات واحتمال انخفاض قيم الموجودات.

د- الخسائر المحتملة غير المتوقعة والموارد المقدرة لاستيعاب هذه الخسائر في أكثر الحالات العادية والسلبية.

هـ- التركزات في مخاطر الائتمان.

و- المخاطر خارج المركز المالي والمطلوبات الطارئة (على سبيل المثال: السيولة الضمنية والصريحة والالتزامات الائتمانية) ؛

ز- تقييم كفاية رأس المال في ظل الأوضاع الصعبة (عند تحديد "ألفا" انظر الإرشادات الرابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية) ضد مجموعة متنوعة من نسب رأس المال، بما في ذلك النسب الرقابية، فضلاً عن النسب القائمة على التعريف الداخلي لمصادر رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

ح- قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على زيادة راس مالها عبر إصدار أسهم عادية إضافية اواي أشكال أخرى من رأس المال في السوق.

ط- المكونات، ومستوى رأس المال ونوعيته.

ي- تحويل رأس المال خلال فترات الركود الجسيم أو اضطراب السوق الموسعة، مع الأخذ في الاعتبار صعوبات التمويل المحتملة (أي احتمال حدوث أزمة تضعف قدرة المؤسسات على جمع الأموال بتكلفة معقولة) والتي يمكن توقعها في ظل الأوضاع الصعبة.

155- فيما يتعلق بتقييم السيولة، ينبغي على السلطات الإشرافية دراسة احتياجات السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في ظلّ التصورات السلبية، والنظر في مدى ملاءمة مخازن السيولة في ظل الأوضاع الصعبة. ينبغي عليها إعادة النظر في استخدام نتائج اختبارات الضغط للتأكد من أن التأثير المحتمل على سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تمّ اعتبارها ومناقشتها على مستوى الإدارة التنفيذية. عند ملاحظة أوجه القصور، ينبغي للسلطات الإشرافية أن تطمئن بأن الإدارة التنفيذية تأخذ الإجراءات المناسبة، مثل زيادة احتياطي سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وخفض مخاطر السيولة لديها، وتعزيز تمويل الخطط لطوارئها.

156- فضلاً عن الإشراف على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في حالة عدم توافق السيولة على مستوي مؤسسة الخدمات الفردية، وينبغي للسلطات الإشرافية مراقبة عدم التوافق الكلي في النظام المصرفي ككل. فيما يتعلق بعدم توافق الاستحقاق، غالبا ما يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتكوين " آجال الاستحقاق المختلفة"، بحيث يمكن حساب تجاوزات أو عجز (فجوات السيولة) في مواعيد الاستحقاق المحددة، في اليوم التالي، أو الأسبوع القادم، أو الشهر القادم، أو العام القادم. هذه التقديرات يمكن أن تخضع لاختبارات الضغط من قبل السلطات الإشرافية. ويمكن تجميع وتحليل فجوة سيولة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الفردية لتكوين آجال الاستحقاق المختلفة للاقتصاد كله و يكون من المفيد جدا للسلطات الإشرافية تحليل مخاطر السيولة في النظام المصرفي ككل، وإعطاء الإنذار المبكر لنقص السيولة في آجال معينة للنظام المصرفي بأكمله، باعتباره بعداً للاحتراز الكلي. ولمزيد من التفاصيل انظر: المبادئ الإرشادية عن إدارة مخاطر السيولة الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

4.2 التقييم الإشرافي لمنهجيّةِ مُؤَسَّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسْلاميّةِ

المبدأ 4.2: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تتأكّدَ أنَّ لديْها القدراتِ والمهاراتِ الكافيةِ لتقييمِ برنامجِ اختبارات الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ. وينبغي أنْ تكونَ لها إجراءاتٌ للتّقييم والتّحقُّقِ من صحّةِ منهجيّةِ اختبارات الضغط لمؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ. وينبغي للسُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تراجع نطاقَ إجراءاتِ التّخفيفِ من اختباراتِ الضغط لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة

الإسلاميّةِ بشكلٍ واسعٍ وافتراضيّاتها وصعوبتها. بما في ذلك نطاق وافتراضات وخطورة وإجراءاتُ تخفيفِ اختباراتِ الضغط لمُؤَسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّة بشكْلٍ واسعٍ.

157- ينبغي للسلطات الإشرافية أن تكون لديها المهارات الكافية والقدرة على تقييم نطاق التصورات الصعبة لتشكيل القرارات على ردود الفعل السلوكية، ونظام التفاعلات وآثار ردود الفعل. يجب على السلطات الإشرافية أن تتأكد أن لديها القدرات والمهارات الكافية لتقييم برنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية سواء داخليا اوعبر استخدام خبراء، وينبغي لها أن تمتلك خبرة في مجال النمذجة الكمية الكافية لتكون قادرة على مراجعة برامج اختبارات الضغط الداخلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

158- نظرا إلى مجموعة واسعة من المنهجيات المستخدمة لاختبارات الضغط من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإنها قد تعمد للاخذ في الاعتبار بعض تقنيات الاختبارات التي توفر لها نتائج ترجح كفتها. إذا حدث ذلك، يمكن للسلطات الإشرافية لهذه المؤسسات أن تقلل من مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الفردية والقطاع المصرفي ككل في ظل الأوضاع الصعبة. بالنظر إلى ذلك وبصفتها السلطة المشرفة، يمكن أن تعتبر الجوانب الآتية لمراجعة منهجيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية:

أ- إجراءات التحقق من منهجيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وينبغي للسلطات الإشرافية أن تقيم بعناية ودقة معقولية منهجية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، للتأكد من أنها مناسبة وتتفق مع محفظة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الكامنة، بحيث تعكس أنشطتها وطبيعة مخاطرها.

ب- إجراءات للتأكد من تغطية المخاطر على المستوى الكلي.

ج- تطبيق معايرة الصدمات.

د- إجراءات للتأكد من خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

159- فضلاً عن وضع الجوانب المذكورة أعلاه لمراجعة منهجيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي للسلطات الإشرافية أن تركز على تقييم نتائج الاختبارات التي تمت في منهجية اختبارات الضغط. على سبيل المثال: تقييم فترة بيانات العينة (العادي مقابل الأزمة)، وحجم العينة، والبيانات المشابهة، (قبل تراكم حجم العينة لمنتجات جديدة)،

ومحاكاة البيانات، والتعاملات المستخدمة للمحاكاة وما إلى ذلك. وينبغي للسلطات الإشرافية أن تدرس منهجية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عندما يكون تأثير اختبارات الضغط قليلاً أو عندما تكون إجراءات التخفيف ليست واقعية. في هذا السياق، إن التقييم الإشرافي على متانة منهجية الاختبارات الحاسمة باعتبارها جزءاً من تخطيط رأس المال حيث تتوقع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقيّم مدى ملاءمة رأس المال المستهدف للإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

-160 ينبغي للسلطات الإشرافية النظر في فعالية برامج اختبارات الضغط لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتحديد جوانب الضعف في الأعمال ذات الصلة. وهذا سوف يشمل مراجعة الافتراضات الرئيسة المستخدمة في اختبارات الضغط في ضوء أوضاع السوق الحالية (في وقت الممارسة) والمستقبلية. يجب عليها أن تتأكد من أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجري اختبارات الضغط على المستويات المتعددة، وأن تنظيم اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يتم بصرامة، بما في ذلك أنواع مختلفة من الاختبارات، ودمج مجموعة من التصورات (من المعتدل إلى الصعب). كما ينبغي عليها أن تقيّم التصورات المختارة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من أجل التناسق مع درجة تحمل المخاطر، وطبيعة المخاطر العامة، وتخطيط العمل، بما يشمل صعوبة الركود الاقتصادي. وينبغي أن تشمل التصورات المختارة – حيث تنطبق – على حلقات اضطراب الأسواق المالية أو صدمة سوق السيولة.

-161 من خلال هذه التقييمات، ينبغي للسلطات الإشرافية مراجعة ما إذا كانت تلك المؤسسات تستخدم نتائج اختبارات الضغط (المتحصلة من خلال منهجيات اختبارات الضغط مثل: الحساسية وتحليلات التصورات) على نحو ملائم، وتشارك نتائج تحليلات الحساسية داخل المؤسسة، (مثل مديري المخاطر والإدارة التنفيذية)، وتتصرف في النتائج (على سبيل المثال: اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا أظهرت نتائج اختبارات الحساسية سلبيةً كبيرة أو أظهرت ضعف النموذج).

-162 ينبغي للسلطات الإشرافية أن تقيّم جدوى الإجراءات الإدارية المقترحة في الأوضاع الصعبة على أن تختبر مصداقيتها، وإذا لزم الأمر، تتطلب إعادة اختبارات الضغط مع مجموعة من إجراءات التخفيف الإدارية المختلفة. عندما توجد صعوبة التصورات والافتراضات،

يمكن للسلطات الإشرافية أن تستخدم معايير القياس المناسبة وتقارن صعوبة التصور، والمعاملات الخاصة بها وغيرها من الافتراضات - حيث ينطبق – مع التصورات المستخدمة في اختبارات الضغط الإقليمية ذات الصلة من قبل السلطات المختلفة. في هذه الحالات، حيث يتم تحديد أوجه القصور الجوهرية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة بمراعاة نتائج اختبارات الضغط، أو إذا لم يتم تخفيف الإجراءات الإدارية التي تعتبر ذات مصداقية، وينبغي للسلطات الإشرافية أن تتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتخاذ المزيد من الإجراءات التصحيحية، مثل النظر في استراتيجيتها أو الإجراءات الإدارية في المستقبل، للتأكد من ملاءتها في الأوقات الصعبة. وقد تمّ تلخيص مجموعة من الإجراءات التصحيحية باعتبارها نتيجة لعملية الرقابة الإشرافية في المبدأ 4.4.

4.3 تصْميمُ وتطبيقُ اختباراتِ الضغط على نطاق واسع والتّصوُّراتِ المحددة ونظام الإجراء المتكرر لاختباراتِ الضغط على نطاق واسع

المبدأ 4.3: يجبُ على السُّلطات الإشرافيّة أنْ تَهتَمَّ بالمتانة الماليّةِ لكلِّ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ لتقدير وتقييمِ تأثيرِ الصّعوبة الاقتصاديّةِ على القطاعِ المصرفي. ويجبُ عليها أنْ تُصمِّمَ وتُطبِّقَ اختباراتِ الضغط الإشرافيّةِ القائمةِ على التّصوُّراتِ العامّةِ باعتبارها جزءاً من تقييمها للنِّظام الشّاملِ للصّدماتِ، ويُمكنُ أنْ تُقرِّرَ بالتّوْصيةِ التّصوُّراتِ المُحدَّدةِ لمؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ. ينبغي للسُّلطاتِ الإشرافيّةِ أيضاً أنْ تأخذَ في الاعتبارِ التأثيرات عبر القطاعات. كما يجب عليها أن تجري اختباراتِ الضغط على المستوى الكلي في دولها في فترات ملائمة.

163- ينبغي للسلطات الإشرافية النظر في المتانة المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية والكلية[64]، لتقديرات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وتقييم تأثير الصعوبة

[64] من وجهات نظر السلطات الإشرافية، إن مفهوم اختبارات الضغط الكلية هو قياس مخاطر مجموعة من التقارير لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر سيناريو الضغط المحدد. وتتطلب عملية تجميع المعلومات الإشرافية السلطات التعرض المشترك لجميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالتقرير، وكذلك توزيع التقارير بين التعرض للمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الأسواق وعوامل الخطر. ويمكن أن تستند التجميعية اختبارات الضغط على تصور تاريخي أو افتراضية. وينبغي تطبيق الأولية لاختبار الضغط الكلي أن توفر: (أ) تحليلا لمخاطر السيولة في السوق، (ب) رؤى المحتملة في انتقال الصدمات وعملية التغيرات في السيولة في الأسواق المالية، (ج) معلومات قيمة للسلطات الإشرافية على تركيز مخاطر السوق وتأثيرها المحتمل على السيولة.

الاقتصادية على القطاع المصرفي[65]. وينبغي للسلطات الإشرافية أن تحدد وتطبق عوامل المخاطر المختلفة الجوانب عند إجراء اختبارات الضغط على مستوى النظام[66]، بما يشمل ولا يقتصر على (1) عوامل المخاطر الفردية (2) عوامل المخاطر النظامية (مثل: عوامل المخاطر في الاقتصاد الكلي: والناتج المحلي الإجمالي، والبطالة ، والتضخم، وسعر الفائدة، الخ) والأحداث الخارجية (على سبيل المثال أحداث السوق، والأحداث التي تؤثر في المجالات الإقليمية، وغيرها)، (3) والتركيز وضعف النظام، (مثل المشروعات الوهمية في العقارات، والائتمان المفرط الزائد في معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع، والتركيز غير المتناسب في بعض المجالات، وزيادة التمويل عبر الحدود ومخاطر التمويل، الخ)، (4) تحويل المخاطر وآليات انتقال التأثيرات (ممارسات المؤسسات المالية التقليدية "تؤثر في الصناعة المالية الاسلامية، والعكس صحيح نظرا للعلاقات)، (5) المسائل الناشئة من ملكية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ذات الأهمية، (6) والآثار عبر القطاعات وعبر الحدود (لمزيد من التفاصيل انظر الفقرة 168 و176). وينبغي أن تستكمل هذه الأساليب المناسبة مثل "المخاطر التنازلية" و/أو "المخاطر التصاعدية".

164- لقد لوحظ، أن بعض السلطات الإشرافية تطبق الصدمات على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية، ومن ثم تطبق الصدمات نفسها على الكيانات الموحدة للقطاع المصرفي في كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. إن كلاً من اختبارات الضغط التي أجرتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، واختبارات الضغط للمالية الكلية التي تجريها السلطة الإشرافية مهمة في مراقبة المصارف. ينبغي أن تساعد اختبارات الضغط للقطاع المالي الكلي السلطات الإشرافية لتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية[67]. التي هي أكثر حساسية تجاه الصعوبة الاقتصادية ويمكن أن تؤدي نتائج اختبارات الضغط للمالية الكلية دوراً في تصميم السياسات الاحترازية الكلية في حين أن تلك المؤسسات

[65] يمكن لوحدة الإشراف المصرفي والتفتيش أن تنظر إلى اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية (مؤشرات السلامة الصغرى)، في حين أن وحدة الاستقرار الشامل قد تنظر لما وراء القطاع المصرفي عموما من خلال اختبار التأكيد على الأرقام الإجمالية لجميع تلك المؤسسات، وبالتالي فحص السلامة المالية على المستوى الكلي.

[66] تشير المصطلحات: "اختبارات الضغط الإشرافية على مستوى النظام" أو "اختبارات الضغط المالية الكلية" أو "اختبارات الضغط على المستوى الكلي" أو " اختبارات الضغط الإشرافية على نطاق واسع"، تمّ استخدامها بالتبادل في هذه المبادئ الإرشادية.

[67] ان مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ذات الأهمية النظامية هي التي يعتبر ان فشلها سيؤثر بشكل كبير اقتصاديا على مدى استقرار النظام المالي مع الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الحقيقي (على سبيل المثال عندما تنتقل الخسائر من إحدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى مؤسسات أخرى من خلال التعرض للمخاطر الطرف المقابل أو من خلال نظم المدفوعات مما يؤدى إلى مخاطر نظامية بسبب الترابط وانتقال التأثيرات).

الخاصة تعتبر اختبارات الضغط أمراً حاسماً لتعزيز المتانة التجارية القائمة على المخاطر وتخطيط رأس المال في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وإن اختبارات الضغط للمالية الكلية التي تجريها السلطة الإشرافية (بصفتها جزءاً من مراقبة الاحتراز الكلي) حاسمة لتحديد المخاطر المحتملة الناشئة عن النظام المصرفي ووضع الإجراءات الإشرافية واستجابات السياسات في الوقت المناسب. إن نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إلى حد معين، يمكن أن توفر معلومات مفيدة للسلطات الإشرافية في صياغة تجاربها لاختبارات الضغط للمالية الكلية. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه المعلومات محدودة على درجة متفاوتة من التقدم لمنهجية داخلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الافتراضات المستخدمة.

165- يمكن للسلطات الإشرافية أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقييم التصورات التي تمثل خطراُ على بقاء مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اختبارات التصورات المحددة لخطوط الأعمال المعينة، لتقييم معقولية الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى المخاطر الاستراتيجية الكبيرة أو مخاطر السمعة. ينبغي أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واعية، باعتبارها جزءاً من عملية المراجعة الإشرافية، حيث تشير التقييمات الإشرافية أن التصورات المستخدمة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتعارض مع طبيعة مخاطرها، أو أوضاع الاقتصاد الكلي تتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استخدام التصورات الموصى بها أو الافتراضات، وبالتالي، يمكن للسلطات الإشرافية أن تنظر في تنفيذ التصورات الموصى أن تستخدمها لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن مطالبتها بإجراء المزيد من اختبارات الضغط، بالإضافة إلى اختبارات الضغط الخاصة بها.

166- باعتبار تقييم النظام المالي العام ومرونة النظام للصدمات جزءا من العملية الإشرافية. ينبغي للسلطات الإشرافية أن تصمم وتطبق النظام الإشرافي الواسع لإجراء اختبارات الضغط، استنادا إلى التصورات العامة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها. ينبغي للسلطات الإشرافية أن تتأكد من أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لديها فهم مشترك فيما يتعلق بنطاق هذه الاختبارات، والطريقة التي تكمل برامج اختبارات الضغط لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

167- يجب الاعتراف بشكل واضح، من جانب كلٍّ من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات الإشرافية، بأن التصورات التي أوصت بها السلطات الإشرافية واختبارات الضغط الإشرافية ليست بديلاً عن قيام المؤسسات بوضع التصورات أو اختبارات الضغط بل أنها ينبغي أن تكون مكملة لبرنامج اختبارات الضغط الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية[68]، وأن التصورات التي أوصت بها السلطات الإشرافية يمكن أن تسمح للسلطات الإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بفهم أفضل لتأثير الأحداث الصعبة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويمكن استخدام التصورات التي أوصت بها السلطات الإشرافية في كل من نظام الاختبارات الإشرافية الواسعة وتحليل مخاطر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية. ومع ذلك، بالنسبة لنظام الاختبارات الإشرافية الواسعة، ينبغي للسلطات الإشرافية أن تدرك أن مجموعة معينة من الافتراضات قد تكون صعبة جدا لبعض المؤسسات ولكن يمكن أن تكون أقلّ صعوبة للمؤسسات الأخرى نظرا لاختلاف الخصائص لأعمالها الأساسية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بأنشطة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود، ويمكن للسلطات الإشرافية في الدولة المضيفة على اساس مجمع أن توافق على توصيف التصورات المعينة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تعكس إمكانات التطورات الاقتصادية الكلية (لمزيد من التفاصيل انظر المبدأ 4.6).

168- يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار طبيعة صناعة الخدمات المالية الاسلامية في دولها عبر القطاعات. وقد أبرزت الإرشادات الثانية ممارسات إدارة السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود من خلال معاملات المرابحة في السلع، والعلاقات بين مختلف الأطراف المقابلة (مثل شركات الاستثمار الإسلامية /البنوك، الخ) في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن للسلطات الإشرافية أن تهتم بالمخاوف المتصلة بمعاملات عبر الحدود وعبر القطاعات (انظر المبدأ 4.6). وفي تأثيرات عبر القطاعات لإجراء اختبارات الضغط على المحافظ الأخرى عدا البنوك والمخاطر المصرفية المرتبطة، يجب على السلطات الإشرافية أن تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لاختبارات الضغط لهذه المخاطر والأنشطة التي شكلتها السلطات الإشرافية

[68] يرجى الرجوع إلى الإرشادات لاختبارات الضغط، لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية، التي نشرت في أغسطس 2010م.

المعنية، - حيثما كان ذلك مناسبا - (مثل اختبارات الضغط لعمليات التأمين التكافلي وفقاً لشروط محددة تقدم بها مشرف التأمين/ السلطات الإشرافية).

169- من أجل تقييم تأثير الصدمات السلبية على النظام المالي (بما في ذلك الصناعة المالية الإسلامية) من خلال الاستفادة من معلومات مخاطر المركز المالي التي قدمتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي للسلطات الإشرافية إجراء اختبارات الضغط على المستوى الكلي لفترات مناسبة مع الأخذ في الاعتبار عوامل المخاطر المختلفة، والجوانب المذكورة أعلاه. ومع ذلك، يجب تحديد الأفق الزمني لاختبارات الضغط المتكررة لتكون متناسبة مع تغطية المخاطر، والسبب الأساسي لإجراء اختبارات الضغط. ينبغي لبرنامج اختبارات الضغط الإشرافية أن تسمح السلطات الإشرافية باختبارات الضغط لغرض محدد، ويجب عليها أيضا أن تجري اختبارات الضغط عند الضرورة قبل حدوث أي اضطراب مالي للتحقق مما إذا كانت بعض الصدمات تجلب أي تغيير كبير في النظام المالي كله، (بما في ذلك الصناعة المالية الاسلامية). وأن تجري السلطات الإشرافية اختبارات الضغط على المستوى الكلي، يجب أن تتأكد من جمع البيانات المبكرة من كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تعمل في دولها باعتبارها أداةً لاختبارات الضغط الإشرافية.

4.4 الإجراءاتُ التّصحيحيَّةُ بناءً على نتائجِ اختباراتِ الضغط

المبدأ 4.4: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّة مُراجعةُ مجموعة من الإجراءات التّصحيحيّةِ من قبلِ مؤسّسات الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ إستجابةً لنتائجِ اختباراتِ الضغط. وينبغي أنْ تَطلبَ من مؤسّسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ اتِّخاذ إجراءاتٍ تصحيحيّةٍ إذا تمَّ إثباتُ أوجه القصور الأساسية في برنامجِ اختباراتِ الضغط أو ما إذا كانت نتائِجُ اختباراتِ الضغط لم تأخذ في الاعتبارِ عملية اتِّخاذِ القراراتِ بشكلٍ كافٍ.

170- ينبغي للسلطات الإشرافية مراجعة مجموعة من الإجراءات التصحيحية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجابة لنتائج برنامج اختبارات الضغط وتكون قادرةً على فهم السبب الأساسي لاتخاذ قرارات الإدارة التنفيذية أو لعدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية. ينبغي أن تختبر ما إذا كانت مثل هذه الإجراءات ممكنة في فترة الاختبارات، وما إذا

كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على استعداد للقيام بها. في تقييماتها لبرنامج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي للسلطات الإشرافية تفعيل هذا البرنامج لتحديد نقاط الضعف ذات الصلة ومراجعة الافتراضات الرئيسة الدافعة إلى نتائج اختبارات الضغط وتختبر وجودها في ضوء أوضاع السوق الحالية والتغيير المحتمل.

-171 في الحالات التي يظهر فيها التقييم الإشرافي أوجه القصور الأساسية لبرنامج اختبارات الضغط واستخدامها، ينبغي للسلطات الإشرافية أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تفصيل خطة إجراءات تصحيحية تهدف إلى تحسين برنامج اختبارات الضغط. على سبيل المثال: حيث يتم إدراج سيولة غير كافية في نتائج اختبارات الضغط في عملية اتخاذ القرار لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، يمكن للسلطات الإشرافية أن تقترح إجراءات بدءاً من التحسينات في إطار اختبارات الضغط لزيادة هامش السيولة الاضافية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حتى تتحسن اختبارات الضغط.

-172 فيما يتعلق بمراجعة مجموعة من الإجراءات التصحيحية المتوخاة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استجابة لنتائج برنامج اختبارات الضغط، ينبغي على السلطات الإشرافية أن تتوخي الحذر واتخاذ وجهة نظر أكثر شمولية من جميع الإجراءات التصحيحية وتأثيرها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن الإجراءات التصحيحية لغرض محدد، بعد كل اختبارات تحمل ربما تشوه المراجعة الشاملة لسلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ومتانتها. وبالتالي، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من الإجراءات التصحيحية من قبل السلطات الإشرافية لحجم وإمكانية وقوع الأحداث الصعبة المحتملة، وتكون متناسبة مع تأثير اختبارات الضغط الكبيرة، والإطار الشامل لإدارة مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وسياسات تخفيف المخاطر. كذلك، ينبغي النظر في مجموعة من الإجراءات التصحيحية التي قامت بها السلطات الإشرافية فيما يتعلق بأي مؤسسة خدمات مالية إسلامية، باعتبارها أداة من الأدوات الإشرافية (مثل التفتيش الإشراف المباشر والإشراف غير المباشر).

-173 يمكن أن تشمل المقاييس التي تقوم بها السلطات الإشرافية ما يأتي:

أ- تحديد هوامش رأس المال الاضافية و/أو مخازن السيولة المناسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [69].

ب- مراجعة الحدود (على سبيل المثال: أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية رفع مستوى رأس المال أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال النظامي للتأكد من استمرارها في تلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على مدى خطة رأس المال خلال فترة الضغط)؛

ج- مصادر تقنيات تخفيف المخاطر؛

د- تقليل المخاطر للقطاعات المحددة والمناطق والدول أو المحافظ،

هـ- إعادة النظر في سياسات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مثل تلك التي تتعلق بالتمويل أو كفاية رأس المال، وتنفيذ خطط الطوارئ.

4.5 الحوارات الإشرافيّة المنتظمةِ مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والصناعة

المبدأ 4.5: يجبُ على السُّلطاتِ الإشرافيّةِ أنْ تقومَ بحوارٍ منَتظَّمٍ مع مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ لتحديدِ نقاطِ الضَّعفِ في صناعةِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ.

174- من الممارسة الاحترازية للسلطات الإشرافية أن تشارك مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية العاملة في نطاق دولها في الحوارات الفعّالة، بهدف مناقشة ممارسات اختبارات الضغط، وتحديد المخاطر الناشئة ونقاط الضعف في النظام. ويمكن أن تشمل هذه المناقشة الطرق التي يمكن بها أن تنكشف التصورات وتتبلور التفاعلات النظامية وينبغي أن يساعد الحوار البناء مع صناعة المجتمع المالي على فهم كيفية سلوك تلك المؤسسات والمؤسسات العاملة في السوق، ويمكن أن تسهم في ازدياد عدم التوازن المالي

---

[69] في مناقشة مخازن السيولة، ينبغي أن يميز بوضوح بين المخازن العامة أو الشاملة (مثل مخازن رأس المال والدورات الاقتصادية) التي تم إنشاؤها لمعالجة القضايا الأوسع نطاقا، مثل التقلبات الدورية أو صلتها النظامية بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي حاليا قيد المناقشة، ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية (المتغير الفردي) ومخازن رأس المال وضعت للطبيعة المعينة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. يمكن للسلطات الإشرافية أن تطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مخازن إضافية لرأس المال في الوقت الحالي مثل تلك الاحتياطيات المتاحة لاستيعاب الخسائر خلال التصورات الصعبة من أجل أن تكون فعالة. إن السلطات الرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بحاجة إلى إدراك أن مخازن رأس المال هذه تختلف عن الأنواع الأخرى من احتياطيات رأس المال التي تحتفظ بها السلطات الإشرافية، إذ أن هذه الاحتياطيات صممت لاستخدامها خلال الركود الاقتصادي. في حالة وجود مجموعة مصرفية عبر الحدود، فإن أي مناقشة حول مخازن رأس المال التي قد تكون مطلوبة لتخفيف نتائج اختبارات الضغط تجري من خلال الإجراءات والقرارات المشتركة التي تتعلق بالمستوي الكلي وكفاية رأس المال الفردي.

والتبلور من نقاط الضعف النظامية (مثل: المخاطر النظامية الناشئة أو الطفرة والانهيار للأنشطة التي تأخذ شكلاً وهمياً في العقارات، والتعرض لمخاطر معاملات المرابحة في السلع ذات الصلة)[70].

175- بصفتها جزءاً من عملية الرقابة الإشرافية، يجب على السلطات الإشرافية أن تجتمع مع الإدارة التنفيذية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمراجعة ومناقشة خسارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتوقعات إيراداتها. وبناءً على هذه المناقشات، ينبغي على السلطات الإشرافية أن تقيّم خسائر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المحتملة وأن تقدر الموارد الداخلية لاستيعاب تلك الخسائر في ظل الحالات العادية والسلبية، وتحديد ما إذا كانت تلك المؤسسات لديها هوامش رؤوس أموال كافية للتأكد من أن كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لديها نوعية رأس المال اللازم لأداء دورها الحيوي في الاقتصاد. سيكون من نتائج هذا الاجراء مساعدة السلطة الإشرافية على إجراء تحليل متعمق في التأثير على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء القطاع المصرفي وتوفير رد الفعل عن طريق المراقبة الدقيقة لوضع خطة عمل من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ينبغي على السلطات الإشرافية تحديث معلوماتها عن أي تطور في السوق.

4.6 المسائل عبر الحدود والتنسيق بين الدولة الأصلية والمضيفة

المبدأ 4.6: يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار تأثيرات صناعة الخدمات المالية الإسلامية في برامج اختبارات الضغط. في حالةِ وجود مؤسسات الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ عبر الحدودِ يجبُ أنْ تكونَ المناقشاتُ أو الحوارات المناسبةِ بين الكيان الموحَّد والسُّلطات الإشرافيّةِ المضيفةِ للتّأكُّدِ من تنسيقِ الأنشطةِ الإشرافيّةِ بما في ذلك أنشطةُ اختباراتِ تحمُّلِ تقومُ بها على مُستوى المجموعةِ وذلك لمُعالجةِ جميع المخاطرِ الجوهريّةِ لمؤسّساتِ الخدماتِ الماليّةِ الإسلاميّةِ.

[70] أظهرت الاستبانة أن مشاركة السلطة الإشرافية المنتظمة مع المؤسسات العاملة في السوق تساعد على توفير التقييم الشامل وتحديد نقاط الضعف المحتملة في الوقت المناسب والتي تؤثر في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. على سبيل المثال: إن التعرض الحقيقي لمخاطر العقار هو عنصر مهم جدا ينبغي التركيز عليه خلال اختبارات الضغط. وإن نقص السيولة يسبب مشكلة على مستوي النظام أو نطاق الضغط، لذلك سيكون من الطبيعي جدا للسلطة الإشرافية أن تكون على اتصال منتظم مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

176- يجب على السلطات الإشرافية أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة عبر الحدود (سواء التأثير المباشر مثل الترابطات بين المراكز المالية التي يمكن أن تحدث نتيجة تركزات المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو انتقال التأثير نتيجة الصدمات الدولية) على اختبارات الضغط وتأثيرات صناعة الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود في برامج اختبارات الضغط. في هذا السياق، يجب على السلطات الإشرافية أن تهتم بالتعاملات عبر الحدود من أجل مناقشة ممارسة اختبارات الضغط. في حالة المجموعات التي تعمل عبر الحدود، ينبغي أن تكون المناقشة مناسبة بين السلطات الإشرافية في الدولة الاصلية والمضيفة للتأكد من أنشطة الإشراف التعاوني بما في ذلك أنشطة اختبارات الضغط. على سبيل المثال: إذا أظهرت معظم الشركات التابعة الخارجية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المحلية ضعف في نتائج اختبارات الضغط ، فأن هذا سوف يتطلب التنسيق التعاوني بين الدولة الأصلية والمضيفة، (انظر الفقرة 178).

177- في حالة وجود عمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الحدود، ينبغي أن تعقد المناقشات المناسبة بين السلطات الإشرافية في الدولة الأصلية والمضيفة للتأكد من التنسيق في الأنشطة الإشرافية، بما في ذلك أنشطة اختبارات الضغط. ينبغي للسلطات الإشرافية الأصيلة والمضيفة أن تقيّم اختبارات الضغط التي تؤديها المجموعة العاملة عبر الحدود باعتبارها جزءاً من برامج اختبارات تحمّلها، للتأكد من الاهتمام الكافي (الشركات التابعة). فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تناقش برامج اختبارات الضغط ونتائجها من قبل السلطات الإشرافية المعنية على أساس منتظم، - حيثما كان مناسباً – يمكن للسلطات الإشرافية الأصلية والمضيفة أن توافق على توصيف التصورات المعينة التي تعكس إمكانات التطورات الاقتصادية الكلية. يمكن للسلطات الإشرافية الأصلية والمضيفة أن تطلب من العمليات المحلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (سواء أكانت فرعاَ أو شركة تابعة مسجلة محليا) أن تجري التصورات الصعبة التي تعكس المخاطر ونقاط الضعف في سياق الأسواق المحلية، والعمليات المحلية. وينبغي أن تقدم السلطات الإشرافية المضيفة ذات الصلة نتائج اختبارات الضغط، وأية معلومات أخرى قد تحتاج إليها لإجراء تقييم كامل لتأثيرات الضغط في العمليات المحلية.

178- إن التعاون والمناقشة الإشرافية بين الدولة الأصلية والمضيفة كما هو موضح أعلاه وفي المعيار الخامس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية يجب أن يؤدي دوراً مهماً في تنسيق

النشاطات عبر الحدود بما في ذلك اختبارات الضغط. في حين أن المشاركة المنتظمة بين السلطات الإشرافية الأصلية والمضيفة أمر حاسم لتنسيق الجهود في أنشطة اختبارات الضغط، ولتقديم وجهة نظر أكثر شمولية من نقاط الضعف لعمليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تعمل عبر الحدود، وأن القبول المتبادل من قبل السلطات الإشرافية الأصلية والمضيفة أمر مطلوب في هذا المجال، والتي يمكن معالجتها من خلال هيكل التعاون المختار من خلال الهيكل الرسمي، وعلى سبيل المثال: مذكرة التفاهم أو مذكرة الاتفاق والترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف وعلى التواصل فيما يخص نتائج اختبارات الضغط.

4.7 إفصاحات اختباراتِ الضغط ونموذجِ التّقْريرِ

المبدأ 4.7: يجبُ على السُّلطات الإشرافيّةُ أنْ تُحدِّدَ الإفصاحات النّوعيّةِ والكمِّيَّةِ التي تقدِّمُها مؤسّساتِ الخدماتِ الماليّة الإسلاميّةِ في دولها. كما يجبُ عليها أنْ تُوفِّرَ نموذجَ التقرير المعياري لمؤسّساتِ الخدمات الماليّة الإسلاميّةِ لإبلاغِ مُمارسةِ اختباراتِ الضغط.

179- فيما يتعلق بالمبدأ 3.22، يجب على السلطات الإشرافية أن تحدد المستوى المناسب من الإفصاح النوعي والكمي الذي ستقدمه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في دولها. ومع ذلك، ينبغي أن تكون المعلومات المفصح عنها قادرة على تسهيل وصول السلطات الإشرافية إلى المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب على نتائج اختبارات الضغط وتأثيراتها وبالتالي تعزز قدرتها على المتابعة/المراقبة. بخلاف التقرير النوعي لنتائج اختبارات الضغط إلى السلطات الإشرافية، (إما في المبالغ المطلقة أو النسب المالية الرئيسة) ينبغي أن توفر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تقييما لضعفها (أي تحديد المجالات الأكثر ضعفاً وعوامل المخاطر الرئيسة التي تؤثر في كلّ هذه المجالات). ينبغي للسلطات الإشرافية أن تتأكد من دعم ردود الفعل هذه والتقييمات المقدمة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على مستوى كافٍ من التفصيل من أجل توفير فهم افضل لمجالات الضعف وأسباب الخسائر الصعبة.

180- تعتمد قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تقديم تقرير نتائج اختبارات الضغط إلى السلطات الإشرافية على توافر منهجية مناسبة (أي نموذج التقرير). وعموماً، ينبغي

تحديد الإجراء المتكرر لاختبارات الضغط على مستوى المؤسسات من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نفسها (انظر المبدأ 3.20). ومع ذلك، إن اعتماد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لنموذج التقرير (أو توجيهات حساب التعاملات) الذي قدمته السلطات الإشرافية المعنية لحساب وتقرير ممارسات اختبارات الضغط عبر النظام المالي أمر حيوي لتحقيق التناسق وتوفير المؤشر. في هذا الصدد، يجب على السلطات الإشرافية أن توفر نموذج التقرير الملائم لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تنفذ ممارسات اختبارات الضغط مع الاعتبار في القسم الفرعي 2.3 والمبادئ على حد سواء.

التعريفات

إن الغرض من التعريفات الآتية هو المساعدة في فهم المفردات المستخدمة في هذه الوثيقة، وهي لا تشكل بأيّ حال من الأحوال قائمة كاملة للمفردات.

المرابحة في السلع	هي منتج مادي يمكن تداولها في السوق الثانوية، مثل المنتجات الزراعية، والمعادن (بما فيها النفط)، والمعادن النفيسة، ويشمل ذلك أنواعًا مختلفة من السلع المتفقة مع أحكام الشريعة التي تتمّ المتاجرة بها بحرية (كالبلاتين، وزيت النخيل الطبيعي، والقمح، والقطن، والأثاث)، إن سلعة المعادن النفيسة لا تشمل الذهب والفضة والعملة/النقد في التمويل الإسلامي.
المخاطر التجارية المنقولة	تشير إلى تحويل المخاطر إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل جزء أو كلّ المخاطر التي يتعرضون لها تعاقدياً بناءً على التمويل بالمضاربة
احتياطي مخاطر الاستثمار	المبلغ الذي تخصصه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع ربح المضارب من أجل توفير الوقاية من خسائر الاستثمار المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار.
المضاربة	هي عقد مشاركة في الربح بين رب المال والمضارب عن طريق مساهمة رب المال برأس مال في نشاط يديره المضارب (أو مقدّم العمل). ويتمّ توزيع الأرباح التي يحققها النشاط وفق النسب المحددة في شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال وحده الخسارة ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب، أو إهماله أو إخلاله بشروط العقد.
المشاركة	عقد بين مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والعميل يتمّ بموجبه مساهمة كل طرف برأس مال (نقدا أو عينا) واستثماره وفق ضوابط المشاركة. ويتم توزيع الأرباح وفق النسب المحددة في شروط المشاركة، بينما يتم تحمّل الخسائر وفقاً لنسبة كل مساهم في رأس المال.
احتياطي معدل الأرباح	رصيد المبالغ التي تقوم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتخصيصها من إجمالي أرباح المضاربة، قبل اقتطاع حصة المضارب من الربح من أجل المحافظة على مستوى معيّن من العائد على الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار ولزيادة قيمة حقوق المالكين.
حسابات الاستثمار	حسابات يجيز أصحابها لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية استثمار أموالهم

المقيّدة	سواء على أساس المضاربة بحصة من الربح أو الوكالة بالاستثمار بعمولة محددة للمؤسسة مع تحديد بعض القيود فيما يتعلق بمكان وطريقة وهدف استثمار أموالهم.
حسابات الاستثمار المطلقة	حسابات يعطي أصحابها لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الحق في استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار دون تقييد تلك المؤسسة بأية شروط. ويمكن لتلك المؤسسات خلط تلك الأموال مع أموالها الخاصة واستثمارها في وعاء مشترك.
السلم	هو عقد يتم بموجبه شراء نوع معلوم من السلع غير معين بسعر محدد مسبقاً، وبوصف معلوم، وتسليمها في أجل معلوم وبكيفية ونوعية معلومة. ويجب أن تدفع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بوصفها مشترياً كامل ثمن شراء السلع عند إبرام عقد السلم.
الاستصناع	هو عقد يتم بموجبه بيع العميل أصلاً غير موجود اشترط صنعه أو بناؤه أو تشييده وفق مواصفات معينة وتسليمه في أجل معلوم، وبسعر بيع يتمّ تحديده مسبقاً، ويمكن تعجيله أو تقسيطه أو تأجيله.